التقرير العربي الثامن حول التشغيل والبطالة في الدول العربية

2024

أسواق العمل: رؤى ومسارات مبتكرة ومستدامة

www.alolabor.org
alo@alolabor.org

التقرير العربي الثامن

حول

(التشغيل والبطالة في الدول العربية)

"أسواق العمل: رؤى ومسارات مبتكرة ومستدامة"

2024

حقوق الطبع والنشر (2024)

محفوظة لمنظمة العمل العربية

7ميدان المساحة – الدقي – الجيزة - جمهورية مصر العربية

ص.ب: 814 القاهرة – الرمز البريدي 11511

هاتف: 33362724 - 33362719 – 33362721 (202)+

فاكس : 37484902

بريد إلكتروني: - alo@alolabor.org

حقّوق الطبع والنشر محفوظة، ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة، إلكترونية كانت أو آلية، أو بأي وسيلة أخرى، دون الحصول على إذن مسبق من منظمة العمل العربيّة، ينبغي توجيه جميع الاستفسارات إلى منظمة العمل العربية عبر البريد الإلكتروني : alo@alolabor.org

ما يَردُ في هذا التّقرير من تحليل وتوصيات بشأن السياسة لا يعبر بالضرورة عن آراء منظمة العمل العربيّة

- **تقع المسؤولية عن الآراء المعبر عنها على عاتق مؤلفيها فقط ولا يشكل النشر تأييداً من منظمة العمل العربية.**

المحتويات

تقديم 5

المحور الأول : نحو منهجية جديدة لدراسة أسواق العمل العربية 9

القسم الأول: أهم التحولات والمتغيرات التي يعرفها العالم وتداعياتها على أسواق العمل 13

القسم الثاني : نحو منهجية جديدة لدراسة أسواق العمل 27

المحور الثاني : التأهيل والتدريب لعصر جديد 33

القسم الأول: أسواق العمل بين الواقع الحالي والمستقبل 37

القسم الثاني: أنظمة التعليم والتدريب المهني والتقني وعلاقتها بسوق العمل 44

القسم الثالث: نظام تدريب مهني جديد لعصر جديد من التكنولوجيا والإبتكار 59

المحور الثالث : المنصات الرقمية: الإمكانيات والتحديات 67

القسم الأول: الاستثمار في المنصات الرقمية وأثره على أداء الأعمال 76

القسم الثاني : دور المنصات الرقمية في التنمية الاقتصادية 81

القسم الثالث: واقع المنصات الرقمية ومستقبل أسواق العمل 85

المحور الرابع : الاستثمارات العربية البينية .... فرص وتحديات 95

القسم الأول: تطور حجم الاستثمارات العربية الخارجية وحصة الاستثمارات العربية البينية منها 97

القسم الثاني : الأزمات الاقتصادية الراهنة وإعادة توطين الاستثمارات العربية بالمنطقة وتحقيق الأمن الغذائي العربي 104

القسم الثالث : مسارات تعزيز دور الاستثمارات العربية البينية في خلق فرص عمل كريم للشباب العربي 108

المحور الخامس: أهداف التنمية المستدامة وفرصها الابتكارية 113

القسم الأول: التشغيل والبطالة في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 115

القسم الثاني : واقع التشغيل والبطالة في المنطقة العربية في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 119

القسم الثالث : التجارب الناجحة حول المسارات المبتكرة لتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 121

القسم الرابع : تعزيز تطبيق المسارات المبتكرة لتحقيق العدالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2023 123

المحور السادس: دور الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل العربية من خلال الابتكار والاستدامة 125

القسم الأول : مدخل إلى الاقتصاد الدائري 127

القسم الثاني : تطبيق الاقتصاد الدائري وتحدياته (تجربة المنطقة العربية) 134

القسم الثالث : الأهمية والدور التأثيري للاقتصاد الدائري ومساراته في تنمية أسواق العمل 143

القسم الرابع : تنمية أسواق العمل في المنطقة العربية بالاستفادة من مسارات الاقتصاد الدائري (الوضع الراهن والخارطة الإرشادية)..... 151

المحور السابع : وظائف المستقبل وفرص جديدة للعمل 163

القسم الأول: التطورات التكنولوجية العالمية وأثرها على أسواق العمل..... 165

القسم الثاني : انعكاسات الثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة على الوظائف وأسواق العمل والتحديات المطرحه 176

المراجع 189

تقديم

يطيب لي أن أضع بين أيديكم إصدارنا الجديد من سلسلة تقارير **"التشغيل والبطالة في الدول العربية"**، الصادرة عن منظمة العمل العربية، والتي تهدف إلى رصد وتحليل المستجدات والمتغيرات في أسواق العمل العربية، مسلطة الضوء على أبرز التحديات والفرص المتعلقة بالتنمية والتشغيل. وتُصدر المنظمة هذه التقارير الدورية كل سنتين، لتكون مرجعًا هامًا لصانعي السياسات ومتخذي القرارات.

يرتكز هذا التقرير على منهجية مبتكرة تهدف إلى بناء قاعدة معرفية موثوقة تساعد في دعم الحوار والتوافق بين أطراف الإنتاج الثلاثة: الحكومات، وأصحاب الأعمال، والعمال. ويعمل على رفع مستوى وعي المجتمع العربي بقضايا سوق العمل بطرق سلسة ومبسطة.

ويأتي العدد الثامن من هذه السلسلة التي بدأت منظمة العمل العربية إصدارها عام 2008 ليقدم إضافات جديدة تركز على رؤى ومسارات مبتكرة ومستدامة في معالجة قضايا التشغيل والبطالة لمواجهة التحديات الناشئة والاستفادة من الفرص الواعدة.

يتناول التقرير العربي الثامن **عدة محاور رئيسية**؛ حيث قدم **المحور الأول "نحو منهجية جديدة لدراسة أسواق العمل العربية"** منهجية مبتكرة تستند إلى الحوار الاجتماعي بين جميع الأطراف المعنية، وتوجه نحو بناء نموذج اقتصادي واجتماعي مستدام يعزز من قدرات أسواق العمل، **ويتناول المحور الثاني" التأهيل والتدريب لعصر جديد"** تطوير نظام تعليمي مهني وتقني يتمتع بالمرونة وقابلية التكيف، ويهدف إلى تأمين احتياجات سوق العمل المتغيرة بسرعة. **واستعرض المحور الثالث " المنصات الرقمية - الإمكانيات والتحديات "** من حيث تأثير المنصات الرقمية في خلق فرص عمل جديدة وزيادة معدلات التشغيل في المنطقة العربية.

أما المحور الرابع " الاستثمارات العربية البينية - فرص وتحديات" فيناقش التطور في الاستثمارات العربية البينية ودورها في دعم الاقتصادات العربية من خلال تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التكامل الاقتصادي، ويُبرز أهمية توجيه الاستثمارات نحو المشاريع الزراعية والصناعية المستدامة التي توفر فرص عمل للشباب، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية الحالية، كما يشير إلى ضرورة إعادة توطين الاستثمارات العربية في المنطقة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وضمان استقرار اقتصادي طويل الأمد.

وتماشياً مع تركيز التقرير على بعد الاستدامة، **تناول المحور الخامس" أهداف التنمية المستدامة وفرصها الابتكارية "** ليسلّط الضوء على الفرص المتاحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتطوير سياسات تسهم في الحد من البطالة. **أما المحور السادس** فركّز على **" دور الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل العربية من خلال الابتكار والاستدامة "** ، ليستكشف كيفية تعزيز الابتكار والاستدامة من خلال اعتماد مبادئ الاقتصاد الدائري في أسواق العمل. **وجاء المحور السابع** ليواكب التحولات

التكنولوجية من خلال **"وظائف المستقبل وفرص جديدة للعمل"** ويقدم نظرة استشرافية حول وظائف المستقبل في ضوء التطورات التقنية والأزمات الاقتصادية، مع التركيز على الثورة الصناعية الخامسة.

في سياق ما سبق، أثمّن جهود فريق الخبراء العرب المتخصصين الذين أعدوا محاور التقرير، وأعضاء فريق المتابعة من منتسبي منظمة العمل العربية، متمنياً أن تقدم هذا النسخة فائدة ملموسة لصانعي السياسات ومتخذي القرار، وأن ينتفع بها المعنيون من أطراف الإنتاج الثلاثة، والمؤسسات ذات الصلة وقراؤنا الأعزاء من المهتمين بقضايا التشغيل والبطالة في وطننا العربي، آملاً أن يكون للإصدار الثامن من التقرير العربي **حول التشغيل والبطالة في الدول العربية "أسواق العمل: رؤى ومسارات مبتكرة ومستدامة"** تأثير فعّال في دعم صانعي السياسات، وتوجيه جهود التنمية في الدول العربية نحو مستقبل أفضل.

أسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعاً في خدمة أوطاننا،

والله ولي التوفيق

فايز علي المطيري

المدير العام لمنظمة العمل العربية

المشاركون في إعداد التقرير

اللجنة الاستشارية العليا: -

- سعادة الأستاذ / فايز علي المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية – رئيساً.

معدو محاور التقرير: -

- **المحور الأول: الدكتور / أحمين شـفير** : مستشار ومحاضر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر- (الجزائر).
- **المحور الثاني: الدكتور / أسامة غنيم** : خبير في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني .(لبنان)
- **المحور الثالث: الدكتور / محمود أبو عيشة** : إستشاري وخبير تدريب – (مصر).
- **المحور الرابع: الدكتور / رضا عبد السلام** : أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد - جامعة المنصورة – (مصر).
- **المحور الخامس: الأستاذة / حصة الطنيجي:** عضوة استشارية في الرابطة العربية للتطوير والتكنولوجيا – (الإمارات).
- **المحور السادس: الدكتور / عادل عبد الرشيد:** خبير في التخطيط البيئي والتنمية – (اليمن)
- **المحور السابع: الدكتور / أحمين شفير –** (الجزائر).

المتابعة والمراجعة والتنسيق العام (مكتب العمل العربي): -

- الأستاذة / منجية هادفي – المشرفة على إدارة التنمية البشرية والتشغيل.
- الأستاذة / مستورة الجراري – رئيس وحدة التشغيل وسوق العمل.
- الأستاذ / محمد عبد الهادي – إدارة التنمية البشرية والتشغيل.
- الأستاذة / دعاء عبد الرحمن – إدارة التنمية البشرية والتشغيل.

المحور الأول :

نحو منهجية جديدة لدراسة أسواق العمل العربية

تمهيد :

نتساءل في هذا المحور عن ضرورة إيجاد منهجية جديدة لدراسة أسواق العمل، وعن المعطيات الجديدة في أسواق العمل التي تدفع لوضع منهجية جديدة لدراستها، وعن المعالم الكبرى لهذه المنهجية.

سنحاول الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال هذا المحور.

إن العالم في عمق تحولات وتغيرات كبيرة وسريعة: اقتصادية، تكنولوجية، طاقة، مناخية وبيئية، وجيوستراتيجية، قد تُدخله في أزمة انكماش خطيرة وطويلة المدى ستكون لها انعكاسات جد عميقة على أسواق العمل وعالم الشغل بصفة عامة في السنوات القادمة، بالأخص على أسواق العمل العربية التي تعاني من اختلالات عديدة، وهو ما يستدعي بالضرورة التفكير في منهجية جديدة لدراسة أسواق العمل واقتراح رؤية جديدة تجعل هذه الأسواق تستجيب بشكل إيجابي وفعّال لهذه التحولات والتغيرات.

إن أسواق العمل لا تعيش بمعزل عن التحولات والتغيرات التي يعرفها الاقتصاد والمجتمع، بل هي في عمقها، ودراستها الصحيحة والمنهجية المقترحة من أجل الاستجابة لها، حيث أنهما مرتبطان بمدى فهم هذه التحولات والمتغيرات وأبعادها المختلفة وسبل التصدي / الاستجابة لها.

فإن العالم يعيش منذ بداية الألفية أزمات اقتصادية ومالية خطيرة (أزمة الاقتصاد الجديد 2001، الأزمة الغذائية 2006، أزمة الرهن العقاري 2008، الصدمات البترولية سنوات 2014، 2020، 2022، وجائحة كورونا التي أدخلت الاقتصاد العالمي في انكماش خطير سنوات 2020 – 2022، وأزمة التضخم منذ سنة 2021)، إضافة للنزاع الأوكراني– الروسي الذي فجر أزمة غذاء عالمية، خطيرة وأزمة طاقة غير مسبوقة، فضلاً عن الكوارث الطبيعية المتتالية التي مست مختلف مناطق المعمورة والمرتبطة بالتغيرات المناخية والتدهور البيئي.

العالم كذلك في عمق تحولات تكنولوجية غير مسبوقة في عمقها وسرعتها أصبحت تعرف بالثورة الصناعية الرابعة أو الخامسة وهي بصدد إعادة تنظيم الاقتصاد والمجتمع في آن واحد بشكل جذري: أشكال الإنتاج والعمل، وتوزيع الدخل والاستهلاك والاتصال...إلخ. هذه التحولات، وإن هي تشكل مصدر قلق من جهة، من ناحية زوال بعض المهن وزيادة أعداد العاطلين وانخفاض الأجور حتى في المهن والوظائف ذات التأهيل العالي، وتنامي الاستقطاب في الدخل بين العمال ذوي التأهيل البسيط وذوي التأهيل العالي والعالي جداً، الأمر الذي سيؤدي لا محالة إلى تراجع الطلب الكلي وتدعيم ميل الدخول في انكماش اقتصادي طويل المدى، ومن ناحية آثارها على العلاقات الاجتماعية للعمل، وخطر تزايد الهوة التكنولوجية بين البلدان المتطورة والبلدان النامية، فهي من جهة أخرى مصدر تفاؤل، إذ يعتبر عدد من الأخصائيين أن كل الثورات الصناعية قد أدت في البداية إلى التخلي عن عدد من المهن وتسريح العمال، لكنها سمحت في المدى المتوسط والبعيد بإعادة هيكلة الاقتصاد، وبروز مهن جديدة وإنشاء مواقع شغل

أكبر من السابق، والرفع من الإنتاجية وتحسين الأجور، وفي نفس الاتجاه يروا أن التعليم والتدريب والتأهيل قد لعبوا دوراً أساسياً في مواكبة التحولات والتقليص من الآثار السلبية لهذه الثورات.

كما يعرف الاقتصاد الرأسمالي العالمي تحولات هيكلية عميقة تعيد النظر في طبيعته الأصلية التي قام عليها منذ الثورة الصناعية الأولى في القرن (18) والأسس التي وضعتها له المدرسة الفكرية الاقتصادية الليبرالية التقليدية والقائمة على قيمة العمل والإنتاج وحرية المبادرة والابتكار والمنافسة التامة والتوازن التلقائي للأسواق، وتحوله إلى اقتصاد يقوم على الريع الاحتكاري والمضاربة المالية، الأمر الذي ينعكس سلباً على أسواق العمل بالنظر لتراجع الاستثمارات المنتجة وتناقص عروض العمل.

وتجب الإشارة أن كل هذه التحولات والتغيرات العالمية تجري في ظل فوارق كبيرة بين البلدان وبداخلها تُضعف من قدرات الصمود للأزمات والصدمات المختلفة وتعمق من الفقر واللامساواة.

لقد فتحت هذه التحولات والتغيرات العالمية والصدمات المختلفة التي يعرفها العالم، الباب واسعاً لـ "الوطنيات الاقتصادية" الضيقة (السياسات التجارية الحمائية، السياسات الصناعية الوطنية لترقية المنتوج والمؤسسات الوطنية والعودة لتوطين الصناعات، حملات لتشجيع الاستهلاك الوطني...)، وللاتفاقيات الثنائية "الصديقة" (إعادة تنظيم سلاسل الإمداد على أسس ثنائية لضمان الأمن الاقتصادي في مجالات الطاقة والغذاء والتموين بالمواد الأولية...إلخ)، وللتحالفات الجيوستراتيجية الجديدة (أساساً توسيع مجموعة البلدان الصاعدة "البريكس") ودورها المستقبلي في إعادة ترتيب النظام العالمي الاقتصادي والمالي والسياسي.

إن هذا الظرف العالمي المعقد من كل الجوانب، والذي ينذر بأزمة انكماش اقتصادي أو حتى بأزمة كساد–تضخمي، سينعكس حتماً على أسواق العمل سواء من حيث حجم التشغيل (عدد مواقع الشغل التي يجب أن توفر أمام بطالة مرتفعة) ونوعه (زيادة الطلب على العمل عالي التأهيل)، أو من ناحية توزيع الدخل وبالأخص الأجور وأثر ذلك على الاستهلاك والطلب الكلي، وبالتالي على الدورة الاقتصادية نفسها والنمو، وإعادة توزيعه وأثره على سياسات الانفاق الحكومي والمشاريع الكبرى وعرض الشغل ومستوى الدخول.

تعاني البلدان العربية التي تتحمل تداعيات وانعكاسات كل هذه التحولات والتغيرات، من أزمة حادة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تظهر في الاختلالات الهيكلية التي تتخبط فيها اقتصاداتها وعلى رأسها ضعف الإنتاج الصناعي والزراعي وعدم تنوعه، والتبعية الغذائية الحادة، وسيطرة الاقتصاد غير المنظم والتشغيل غير النظامي والهش، وأخيراً ضعف سياساتها التجارية الخارجية، والتي تنعكس في ضعف تجارتها البينية، وتواضع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها. هذا بالإضافة للضغط الديمغرافي الذي يعد من القيود الرئيسية المطروحة أمام أسواق العمل العربية.

هذا الوضع الذي تعرفه معظم البلدان العربية، مع تسجيل اختلافات طفيفة، يضع أسواق العمل فيها أمام تحديات استثنائية تتطلب من جهة تعزيز قدراتها على الصمود لتقلبات الاقتصاد العالمية وتداعياتها، ومن جهة أخرى تطوير قدراتها الاستشرافية والتخطيطية للاستجابة لمتطلبات التحولات التكنولوجية الجارية وتطبيقاتها، بل يهدد استقرارها بفعل الضغط الديمغرافي وضعف تجاوب منظومة التعليم والتدريب للمتطلبات الجديدة لأسواق العمل.

إن الاستجابة للتحديات الهيكلية في عالم الشغل بشكل عام، لا يتطلب سياسات تقتصر على تحقيق هدف التشغيل فقط، بل هي تتطلب وضع سياسات شاملة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترفع في آن واحد من قدرات التشغيل والعمل اللائق التي تعزز معايير العمل الدولية بما في ذلك المبادئ الأساسية مثل الحقوق الأساسية المعتمدة مؤخرًا في السلامة والصحة في العمل لجميع العمال، وإيجاد طرق مبتكرة لتنظيم العاملين في الأشكال الجديدة من العمل، مثل العاملين في المنصات الرقمية، وتحقق الإنصاف والعدالة في توزيع الدخل والمساواة بين الجنسين، وتجسد أهداف التنمية المستدامة بكل أبعادها.

التاريخ الاقتصادي والاجتماعي يعلمنا أن دور الدولة والأطراف الاجتماعية في ظرف الأزمات والتحولات العميقة حيوي لوضع، وبصفة تشاركية، سياسات للتعامل معها إيجابياً وبصفة فعّالة، وهو ما يحدد حجم نتائجها سواء تعلق الأمر بجانب تنظيم الاقتصاد، أو بسياسات التشغيل (هدف تحقيق التشغيل الكامل) وتنظيم سوق العمل عامة، أو تعلق بسياسات توزيع وإعادة توزيع ثمار العمل، والسياسات الاجتماعية عامة.

سنحاول في هذا المحور في قسمه الأول الإجابة عن ماهية الأسباب والعوامل التي تستدعي اليوم بناء منهجية جديدة لأسواق العمل، لذلك سنعرج باختصار شديد لدراسة أهم الأزمات التي يعرفها العالم، وكذا التحولات الهيكلية العميقة التي يعرفها الاقتصاد الرأسمالي العالمي والتي تسمى العولمة، كما سنتناول بالدراسة التحولات التكنولوجية الراهنة والتي تسمى الثورة الصناعية الرابعة والخامسة، وانعكاسات الكل على أسواق العمل عامة وأسواق العمل العربية خاصة.

في القسم الثاني من هذا المحور، سنحاول تبيان، من خلال عدة دراسات، أن المنهجية الجديدة لدراسة أسواق العمل مرتبطة أساساً بمدى القدرة على بناء نموذج اقتصادي واجتماعي جديد مبني على **قيم العمل والإنتاج والإنصاف والمساواة والاستدامة**، ويخضع تطبيقات ومكتسبات الثورتين الصناعية الرابعة والخامسة لتحقيق هذه القيم، **ويرتكز على الحوار الاجتماعي** بين الأطراف الثلاثة في تصوره وصياغته وتنفيذه.

القسم الأول:
أهم التحولات والمتغيرات التي يعرفها العالم وتداعياتها على أسواق العمل

كما أشرنا في مقدمة هذا المحور، أسواق العمل هي في تحول مستمر بفعل عدة عوامل متداخلة ومتفاعلة (الأزمات بأنواعها، التحولات التكنولوجية، بنية الاقتصاد الرأسمالي...)، وهي تمس أساساً طبيعة وتركيبة العمل من جهة، وعملية توزيع وإعادة توزيع الدخل وبالأخص الأجور، من جهة أخرى، كما تؤدي إلى إعادة تنظيم الإنتاج وإعادة تشكيل مؤسسات (هيئات) أسواق العمل بحد ذاتها.

1. الأزمات المتنوعة التي يعرفها العالم وأثرها على أسواق العمل:

يمر الاقتصاد العالمي، منذ بداية الألفية، بأزمات عديدة ومتنوعة وحادة مست تقريباً كل مجالات الحياة الإنسانية (الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية، البيئية والمناخية..)، وهي تهدد بوقوع انكماش اقتصادي طويل المدى سيؤثر حتماً وبشكل سلبي على أسواق العمل.

فمنذ عام 2000، دخل الاقتصاد العالمي في انكماش طويل المدى تخللته بعض الفترات من الانتعاش، ويظهر ذلك في الميل العام لانخفاض معدلات النمو،[1] وقد اصطحب ذلك بانخفاض في مستوى التشغيل وتراجع في الأجور الحقيقية وتزايد للفقر واللامساواة والفوارق في العالم.

أزمة الرهن العقاري عام 2008، وأزمة الديون السيادية التي تلتها عام 2012، وأزمة الطاقة منذ 2014، ثم جائحة " **كوفيد – 19** " وتداعياتها المتعددة الجوانب، وأخيراً الأزمة الأوكرانية – الروسية، هي كلها أزمات جاءت لتؤكد وتعمق هذا الميل الانكماشي للاقتصاد العالمي.

ورغم العديد من المحاولات الفردية والمتعددة الأطراف (في إطار مجموعة 7 و مجموعة 20، أو المؤسسات النقدية والمالية والتجارية الدولية مثلا) لوضع حد لهذه الأزمات والتخفيف منها (خطط الانقاذ المختلفة) بفضل ضخ أموال عمومية ضخمة استفادت منها البنوك والمجموعات المالية بالدرجة الأولى وليس قطاع الانتاج، فإن النتائج كانت جد متواضعة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية لأن فترات الانعاش كانت جد قصيرة وأسواق العمل بقيت عاجزة عن تلبية طلبات العمل، بالمقابل ارتفع الدين العام والعجز في الميزانية العمومية لمعظم البلدان وتسبب ذلك في موجة من الارتفاع المستمر والعام في الأسعار عمقتها الأزمتين الأخيرتين (أزمة كورونا – النزاع الروسي الأوكراني) ليدخل الاقتصاد العالمي في مرحلة صعبة امتزج فيها الانكماش الاقتصادي بتضخم في الأسعار، وهو ما يسمى بالركود التضخمي Stagflation (معدل النمو ب**2.8%** ونسبة تضخم ب**6.8%** سنة 2023).

[1]- حسب تقرير للأمم المتحدة سنة 2023، فإن معدلات النمو المتوسط للإقتصاد العالمي هو الأقل منذ العشريتين السابقتين. أنظر:
ONU, Rapport : Situation et perspectives de l'économie mondiale, 2023.

توقعات النمو في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي 2023)

جدول رقم (1)

إجمالي الناتج المحلي الحقيقي التغير السنوي %	2022	2023	2024
الناتج العالمي	3.4	2.8	3.0
الاقتصادات المتقدمة	2.7	1.3	1.4
الولايات المتحدة الأمريكية	2.1	1.6	1.1
منطقة اليورو	3.5	0.8	1.4
ألمانيا	1.8	- 0.1	1.1
فرنسا	2.6	0.7	1.3
إيطاليا	3.7	0.7	0.8
إسبانيا	5.5	1.5	2.0
اليابان	1.1	1.3	1.0
المملكة المتحدة	4.0	- 0.3	1.0
كندا	3.4	1.5	1.5
اقتصادات متقدمة أخرى	2.6	1.8	2.2
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	4.0	3.9	4.2
آسيا الصاعدة والنامية	4.4	5.3	5.1
الصين	3.0	5.2	4.5
الهند	6.8	5.9	6.3
أوروبا الصاعدة والنامية	0.8	1.2	2.5
روسيا	- 2.1	0.7	1.3
أمريكا اللاتينية والكاريبي	4.0	1.6	2.2
البرازيل	2.9	0.9	1.5
المكسيك	3.1	1.8	1.6
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	5.3	2.9	3.5
المملكة العربية السعودية	8.7	3.1	3.1
إفريقيا جنوب الصحراء	3.9	3.6	4.2
نيجيريا	3.3	3.2	3.0
جنوب إفريقيا	2.0	0.1	1.8
للتذكرة			
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	3.9	3.9	4.0
البلدان النامية منخفضة الدخل	5.0	4.7	5.4

إن محاولة العديد من البلدان المتطورة، وعلى رأســها الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأوروبية، وضــعت حداً لهذا المد التضــخمي عبر إجراءات نقدية صــارمة للتخفيض من معدلات الفائدة، ســيؤدي

حسب عدد كبير من الخبراء إلى المزيد من الاضطرابات في النظام النقدي والمالي وتراجع الاستثمارات، وبالتالي تفاقم الانكماش الاقتصادي وزيادة الضغوطات على التجارة العالمية للسلع والخدمات التي لن تتطور إلا بنسبة 2.3% سنة 2023،[2] كل ذلك سينعكس سلباً على أسواق العمل ويحملها ضغوطات كبيرة من أجل تلبية طلبات العمل المتزايدة كماً ونوعاً.

إن هذه الأزمات المتعددة والمتنوعة وتداعياتها تهدد بشكل جدي تحقيق أهداف التنمية المستدامة آفاق 2030، لتعقد أكثر المعضلات الكونية المطروحة اليوم على الإنسانية وبالأخص التدهور البيئي، فحسب معهد الاقتصاد لأجل البيئة أدى ارتفاع انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري ب + 51% من 1990 إلى غاية 2020، إلى ارتفاع درجة الحرارة ب1.1° خلال قرن تقريباً، وإذا استمر الوضع على حاله، سترتفع درجة حرارة الأرض بـ 3.2° عند نهاية القرن. يؤدي هذا التدهور البيئي سنوياً إلى زوال الآلاف من الأصناف الحيوانية والنباتية، وتقلص المساحات الغابية والأراضي الزراعية، ونقص المياه...إلخ، كما يتسبب في التغيرات المناخية المتسارعة في السنوات الأخيرة، فنصف البشرية تقريباً (3.6 مليار) معرضون لخطر الجفاف والعواصف والفيضانات وندرة المياه والغذاء، كل هذا من شأنه أن يفاقم من الفقر بأنواعه (791 مليون يعانون من الفقر المدقع في العالم بأقل من 2.15 دولار في اليوم) واللامساواة في العالم ويزيد من وتيرة الهجرة النظامية وغير النظامية.

تعد المنطقة العربية من ضمن المناطق الأكثر عرضة لهذه المخاطر، فعلى سبيل المثال تشكل **ندرة المياه** العذبة تحدياً كبيراً للمنطقة العربية، يتفاقم هذا الوضع بفعل عوامل عدة كطبيعة هذه المياه العابرة للحدود، والاحتلال والصراع، والنمو السكاني، والتوسّع الحضري المتزايد، وتغيُّر المناخ. يعيش نحو90 % من سكان المنطقة في بلدان تقل فيها حصة الشخص الواحد عن 1000 متر مكعب من المياه العذبة سنوياً، ومن بين البلدان العربيّة البالغ عددها (22)، يُصنَّف 19 بلداً منها شحيحاً في المياه.[3]

والمنطقة العربية كذلك، من أشد مناطق العالم معاناةً من **عدم المساواة**، التي تتخذ فيها أشكالاً متعددة يتجه بعضها نحو التفاقم، داخل البلدان وفيما بينها، نتيجة لتبعات جائحة كوفيد-19، وارتفاع أسعار الفائدة وتزايد أعباء الدَين على بعض البلدان، وأزمة ارتفاع تكاليف المعيشة، علاوة على استمرار الحرب في أوكرانيا وما أوقعته من أثر بالغ في أسعار الغذاء والطاقة[4]، فحوالي 121 مليون شخص يعيشون في ظل الفقر في المنطقة العربية (36% من سكان المنطقة باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي)، كما أن متوسط دخل النساء يقل بالربع من متوسط دخل الرجال(23.9%).

فيما يتعلق بالأمن الغذائي العربي، تنتج المنطقة العربية، في المتوسط، 40% من احتياجاتها من الحبوب، وبمعدلات مرتفعة في أقل البلدان نمواً، ومنخفضة لا تتجاوز 6 % في بلدان مجلس التعاون

[2] - ONU, Rapport : Situation et perspectives de l'économie mondiale, 2023.

[3] - حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة لمنظمة الأغذية والزراعة .في 5 كانون الثاني/يناير 2023

[4] -Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Inequality in the Arab region: a ticking time bomb, 2021

الخليجي. وتساهم عوامل عديدة في محدودية الإنتاج الغذائي الوطني، وتشمل انخفاض الإنتاجية الزراعية، وشح المياه، والمساحات المحدودة نسبياً من التربة الخصبة.

وتعاني المنطقة العربية من الجفاف، وتصنَّف 95% من أراضيها بأنها شديدة الجفاف. ويأتي التوسّع الحضري وتدهور الأراضي على المساحات الخصبة الشحيحة أصلاً، وباتت اليوم 73% من الأراضي الصالحة للزراعة في المنطقة تعاني من التدهور، كما تراجعت مساحات الغابات منذ عام 1990 بنسبة 25 %من إجمالي مساحة الأراضي في المنطقة العربية.[5]

2. تأثير الأزمات على أسواق العمل:

بصفة عامة، وحسب النظرية الاقتصادية والتاريخ الاقتصادي، فإن كل الأزمات تؤدي إلى انكماش اقتصادي يظهر في تباطؤ النشاط الاقتصادي وتراجع معدلات النمو ومستوى التشغيل، الأمر الذي ينعكس بدوره على زيادة أعداد العاطلين، وتراجع مستوى الأجور والدخل.

الأزمات التي يعرفها الاقتصاد العالمي بتعددها وتنوعها، تفعل نفس الفعل وبشكل مضاعف، بالنظر لتداخل وتراكم آثارها، فوفقًا للإصدار العاشر من مرصد منظمة العمل الدولية حول قضايا عالم العمل، فإن كلا من البطالة وعدم المساواة في طريقهما للارتفاع لأن الأزمات الاقتصادية والسياسية المتعددة والمتداخلة تهدد انتعاش سوق العمل في جميع أنحاء العالم،[6] ويضيف "أن هذه الأزمات ستزيد من تدهور شروط وظروف العمل وتؤثر على إيجاد فرص عمل جديدة وعلى نوعية الوظائف، مشيرًا إلى أن "هناك الكثير من البيانات تشير إلى تباطؤ حاد في سوق العمل". كذلك فإنه من المرجح أن تزداد عدم المساواة، وهو ما من شأنه أن يساهم في استمرار الفوارق بين الاقتصادات المتقدمة والنامية، حيث تعاني هذه الأخيرة من هامش ضئيل في السياسات لحماية العمال والمؤسسات الأكثر تضرراً من الأزمات.

دائما حسب هذا الإصدار لمنظمة العمل الدولية "تسبب ارتفاع التضخم في انخفاض الأجور الحقيقية في العديد من البلدان، ويأتي هذا على رأس الانخفاضات الكبيرة في الدخل خلال أزمة كوفيد-19، والتي أثرت في كثير من البلدان على الفئات ذات الدخل المنخفض"، مضيفاً أن حالة عدم اليقين تسود حول آفاق سوق العمل، مع احتمال كبير لتباطؤ انتعاشها في السنوات القادمة بفعل آثار معدلات التضخم العالية والسياسات النقدية الصارمة، وارتفاع حجم الدين وتراجع ثقة المستهلكين. أخيراً، فإن نمو التشغيل في القطاع غير المنظم سيكون أكبر من التشغيل المنظم.

تأثرت أسواق العمل العربية بقوة بهذه الأزمات المتعددة والمتنوعة التي يعرفها العالم، وأمامها تحديات كبيرة يتوجب عليها التعامل معها، والواقع أن هذه الأسواق تواجه تحديات مضاعفة بالنظر لواقع اقتصاديات

[5] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)، المساواة في الحقوق في الأراضي: مسار مكافحة التصحر في المنطقة العربية، 2023.

[6] -Observatoire de l'OIT sur le monde du travail. Dixième édition Des crises multiples menacent la reprise du marché du travail, 31 octobre 2022.

البلدان العربية وبُنيتها الديمغرافية (بلغت الزيادة السكانية السنوية التي سجَّلتها المنطقة العربية 1.6% مقارنةً بمتوسط عالمي بلغ 0.9%، أكثر من 70% شباب في سن العمل ومن حاملي الشهادات)، وهيكل هذه السوق، إذ يبلغ متوسط البطالة في المنطقة العربية 12.4% عام 2021، أي ضعف المتوسط العالمي 6.2%، ولكن مع تباين كبير، إذ تسجل بلدان مجلس التعاون الخليجي معدلات بطالة منخفضة بـ 5.6% ، بل وهي مصدر لفرص العمل بالنسبة إلى المتنقلين من البلدان المجاورة، وبالمقابل، تسجل أقل البلدان نمواً أعلى مستويات البطالة 19.3%. ولا توزّع فرص العمل على قدم المساواة داخل البلدان، فترتفع مستويات البطالة والعمالة الناقصة بين الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين. وفي عام 2020، كان 35.6% من الشباب في المنطقة خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ23.3%، وكانت مشاركة النساء في القوى العاملة أقل بكثير من المتوسط العالمي، فبلغ معدل مشاركتهن في المنطقة19.43% مقارنة بمتوسط عالمي بنسبة 46.18%.

3. التحولات التي يعرفها الاقتصاد الرأسمالي العالمي وأسواق العمل:

يعرف الاقتصاد الرأسمالي العالمي تحولات عميقة أحدثت ولازالت تحدث تغيراً في بُنيته والأسس التي قام عليها منذ نشأته مع الثورة الصناعية الأولى. فهذا الاقتصاد الذي بني على أساس الفكر الليبرالي التقليدي، ومبادئ الليبرالية الاقتصادية والسياسية القائمة على حرية المبادرة (دعه يعمل) وحرية المبادلة (دعه يمر)، والمنافسة التامة واليد الخفية. كما بني على أساس قيمة العمل والإنتاج كوسيلة لتراكم الأرباح وتحقيق النمو الاقتصادي وتبعا تحويل عدد أكبر من اليد العاملة إلى أُجراء وبالتالي إنشاء مواقع الشغل. هذا الاقتصاد بدأت ملامحه تتلاشى مع مرور الزمن.

يقوم واقع الاقتصاد الرأسمالي اليوم، حسب العديد من الدراسات،[7] على أسس جديدة يمكن اختصارها فيما يلي:

أ. تنامي دور الاحتكارات:[8]

ظاهرة الاحتكار ليست بجديدة، بل عُرفت منذ نهاية القرن (19) ولا يمكن الحديث منذ ذلك الوقت في الواقع عن المنافسة التامة كما تكلم عنها آدم سميث بمبادئها (أساساً حرية الدخول والخروج من السوق وتوفر المعلومة وحرية ومجانية الوصول إليها من طرف كل المتعاملين)، الاقتصادي الكبير ج. ك. غالبرايت J. K. Galbraith، كان قد لاحظ في منتصف القرن العشرين بأن الاقتصاد أصبح قائما على هيمنة الشركات الكبرى والمؤسسات المالية.[9] لكنها عرفت في العشريات الأخيرة تنامياً كبيراً جعل معظم

[7]- CPEII, L'économie mondiale 2024, Editions La Découverte, collection Repères, Paris, 2023. **J. Stiglitz,** Peuple, pouvoir & profits, **Le capitalisme à l'heure de l'exaspération sociale, Les Liens Qui Libèrent, Paris, 2020.**

[8] الاقتصاديون يتحدثون عن تنامي سلطة السوق، انظر أعمال الاقتصادي ج. ستغليتز حامل جائزة نوبل للإقتصاد سنة 2001

[9]- John Kenneth Galbraith, Le capitalisme américain : le concept du pouvoir compensateur, Librairie de Médicis, Paris, 1956.

الاقتصاديين يتساءلون عن إذا ما بقي يسمى "نموذج المنافسة التامة". أكثر من ذلك فالشركات الكبرى اليوم أصبح بإمكانها الهيمنة على قطاعات كاملة من النشاط الاقتصادي سواء في الانتاج أو التسويق وضمان لنفسها أرباحا احتكارية لمدة طويلة أصبحت تأخذ أكثر فأكثر صفة "الريع الاحتكاري أو ريع الموقع".

لقد أضحى الاحتكار هو السمة الطاغية في رأسمالية القرن (21) وفي أغلب القطاعات الاقتصادية بدءاً بقطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال (مثلا تستحوذ شركة "ميكروسوفت" على 95% من سوق إنتاج وتسويق البرمجيات في العالم)، وقطاع إنتاج الأدوية (5 معامل لإنتاج الأدوية تسيطر على 85% من إنتاج وتسويق الأدوية في العالم)، نفس الشيء بالنسبة لسوق البذور والمبيدات النباتية. في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، هناك ثلاث شركات تسيطر على 89% من خدمات الأنترنت والهاتف والتلفزيون عبر الكابل، وأربع منها تسيطر على 97% من سوق الصناعات الغذائية بما فيها غذاء الحيوانات...إلخ.

إن وضع الاحتكار هذا، له انعكاسات عدة ويطرح مسألة قدرة الدولة على مواجهة الشركات الكبرى التي تتحكم في الأسواق وبالأخص سوق العمل، وفي تخصيص الموارد وتحديد الأسعار وسياسة توزيع وإعادة توزيع الثروة.

من ضمن أهم انعكاسات واقع الاحتكار هذا يمكن **التركيز على:**

الريوع الاحتكارية لا تشجع على النمو وخلق الثروة، لأنها تبعد من مجال النشاط الاقتصادي تلك الأنشطة المبدعة والمنتجة الخالقة للثروة، فالبحث الدائم عن الريع يقضي على الابتكار والإبداع، ومنه على مجهود البحث العلمي والبحث والتطوير، وعلى كل محاولة لوضع سياسات لضبط السوق والأسعار والأجور، وتنظيم أسواق العمل.

بمعنى آخر أن الريوع الاحتكارية تقلص كل يوم أكثر من حجم الاستثمارات المنتجة، وهذا ينعكس شيئا فشيئاً في الواقع بانخفاض للتشغيل وارتفاع في حجم البطالة وبزيادة في الفوارق والفقر، وبالتالي إلى تراجع الطلب الكلي وارتفاع خطر الأزمات الاقتصادية.

احتكار التكنولوجيا عبر ترسانة من القوانين التي تحمي الملكية الفكرية (تسجيل كل أجزاء الابتكار لمنع التقليد وبالتالي المنافسة)، وكذا عبر سياسات الإنتاج والتسويق مثل تقصير مدة حياة المنتج. حسب (جوزيف ستغليتز) فإن الاستراتيجية الأساسية للشركات الابتكارية الكبرى هي خلق حواجز للدخول (إلى الأسواق)، من ضمنها الإفراط في استخدام براءات الاختراع، ويذكر على سبيل المثال شركات تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومخابر الأدوية. تقنيات أخرى تستخدم لضمان المواقع الاحتكارية مثل تقنية الاندماج والاستحواذ (شراء الشركات المنافسة)، وشراء براءات المؤسسات الناشئة التي لديها قدرات تنافسية محتملة، فمثلاً استحوذت شركة فيسبوك Facebook سنة 2012 على "انستاغرام Instagram" بدفع مبلغ 1 مليار دولار، وعلى "واتس اب WhatsApp" سنة 2015 بدفع مبلغ 19 مليار دولار، مع العلم أن فيسبوك تملك

كل القدرات التكنولوجية والبشرية لابتكار أرضيات مماثلة، وحتى وإن كانت غير قادرة على ذلك فبوسعها توظيف أكبر المهندسين والباحثين الذين يملكون الكفاءات لابتكار أرضيات مماثلة وبأقل تكلفة. التفسير الوحيد لعمليات الاستحواذ هذه هو أن فيسبوك أرادت قطع الطريق أمام منافسين جدد والإبقاء على هيمنتها وموقعها الاحتكاري.

الاحتكارات تفرض أسعاراً غالباً ما تكون مرتفعة وتعود سلباً على القدرة الشرائية ونوعية الحياة، مثل أسعار الأدوية والعلاج، وباقي الخدمات العمومية. كما أن غاية الحفاظ على مستوى مرتفع للأسعار غالباً ما يتم عبر تعطيل الإبتكارات الجديدة وتخفيض الإنتاج.

الاحتكارات تتهرب من دفع الضريبة عبر تقنيات أكثر فأكثر تعقيداً لـ" التعظيم الجبائي" (سلاسل القيمة العالمية، الحصيلة الضريبية، الاستثمار في الأسواق المالية...)، وهو ما يؤدي من جهة إلى انخفاض إيرادات الخزينة العمومية، وبالتالي الميزانية العامة، وكل ما يترتب عن ذلك بنقص في الإنفاق العام والخدمات بالأخص في الصحة والتعليم وتدهور ظروف الحياة بشكل عام، بالمقابل تستفيد الشركات الاحتكارية من كل الامتيازات والمساعدات المختلفة الأشكال من نفس الخزينة العمومية أي من الضرائب التي يدفعها العمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الأمر الذي يفاقم من الدين العام، وعجز الميزانية، ويهدد بالوقوع في أزمات جديدة.

الاحتكارات تعيد النظر في سياسات توزيع وإعادة توزيع الثروة وبالأخص الأجور والأرباح، لأن انخفاض نصيب الأجور والأرباح من الدخل الإجمالي، وارتفاع نصيب الريوع ستكون له حتماً **نتيجتين أساسيتين:** من جهة انخفاض القدرة الشرائية للأُجراء، وبالتالي انخفاض الطلب الاستهلاكي، وهو ما سينعكس لا محالة بتفاقم الأزمات، ومن جهة أخرى، فإن ارتفاع نصيب الريوع على حساب الأرباح سيدفع حتماً المستثمرين للابتعاد عن الأنشطة المنتجة، والتوجه لمنابع الريع، وبالأخص إلى المضاربة في البورصات والأسواق المالية، وهو ما يؤدي بدوره لنقص الطلب الاستثماري، وأساساً الطلب على اليد العاملة، الأمر الذي ينعكس بدوره بانخفاض الطلب الكلي، وتزايد معدلات البطالة.

الاحتكارات تؤثر بشكل سلبي على البيئة من خلال مواردها الإنتاجية، والاستغلال غير العقلاني للموارد وتلويثها للبيئة ودورها في زيادة انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، واستغلالها المفرط للثروة الغابية والأراضي الزراعية، واستعمال المبيدات، واعتماد الزراعة التكثيفية...إلخ.

الاحتكارات تفرض انتشار مختلف عقود العمل التي أدت كلها إلى انخفاض في الأجور والقدرة الشرائية، كما انعكست في الواقع بانخفاض في أعداد المنتمين للنقابات، وبالتالي إلى ضعف هذه الأخيرة وتراجع قدراتها التفاوضية في تحديد الأجور وظروف العمل بشكل عام، أكثر من ذلك هي تضعف القدرة التفاوضية للنقابات في مجالات أخرى مثل البيئة والمسائل المجتمعية الأخرى على غرار مسألة المساواة والنوع وحقوق

الفئات الخاصة...إلخ، كما تضعف قدرتها التفاوضية على المستوى الدولي. فعدد كبير من الباحثين[10] أكدوا العلاقة المترابطة والطردية بين ضعف النقابات وقدرتها التفاوضية، وزيادة الفوارق والفقر، وتدهور القدرة الشرائية وظروف معيشة العمال عموماً.

ب. مولنة الاقتصاد:[11] (التوسع المالي للاقتصاد):

يعني التوسع المالي للاقتصاد، تنامي حجم ووزن المجال المالي على حساب المجال الإنتاجي، أو مجال الاقتصاد الوهمي على حساب مجال الاقتصاد الحقيقي، وتنعكس في الواقع بالدور المتنامي للأسواق المالية والفاعلين الماليين، والمؤسسات المالية في سير الاقتصاديات الوطنية والاقتصاد العالمي.[12] بعض الأرقام تظهر لنا هذا الواقع الجديد الذي يعرفه الاقتصاد العالمي، فحجم المجال المالي (الذي يمكن تعريفه بأنه مجموع القروض والسندات والأسهم والأصول النقدية) يقدر اليوم بـ 400000 مليار دولار في حين أن الناتج الداخلي الخام العالمي يقدر بـ 90000 مليار دولار (4.5 أضعاف)، وتذكر مصادر أخرى قديمة نسبيا (2008) أن حجم رؤوس الأموال المتداولة في الأسواق المالية هو ثلاثة أرباع حجم الأموال المتداولة في الاقتصاد الحقيقي (الاستثمارات الأجنبية المباشرة + المبادلات التجارية أساساً).

هناك إجماع أن نظم المالية الدولية أصبحت مصدر عدم استقرار للاقتصاد العالمي، وتهدد النمو والتنمية الاقتصادية، فالأزمة المالية لسنة 2008 والأزمات المالية التي تلتها تعد سبب أكبر انكماش اقتصادي عرفه الاقتصاد العالمي منذ أزمة الكساد الكبير لسنوات 1929–1933، وهي تهدد اليوم بحدوث ركود تضخمي عالمي مع تزامن التضخم مع الركود الاقتصادي. وهذا ما يفسر الأزمة المصرفية الأخيرة بعد انهيار "سيليكون فالي بانك" Silicon Valley Bank و"القرض السويسري" Crédit Suisse قد تكون المنطلق لذلك.

تجدر الإشارة إلى أن العولمة الليبرالية الجديدة والقائمة على مبادئ "وفاق واشنطن"[13]، قد سرّعت من التحولات التي عرفها الاقتصاد الرأسمالي العالمي، أي عمقت من ظاهرتي الاحتكار والتوسع المالي للاقتصاد

---

[10] - : Alexander Hertel-Fernandez, Politis at Work : how companies Turn Their Workers into Lobbyists, Oxford university Press, New York, 2018.
- David card, The Effect of unions on wage Inequality in the U.S Labor market, Industrial and LaborRelations Review, vol. 54, n°2, 2001, p. 296-315.
- Era Dabla-Norris, Kalpana Kochhar, Nujin Suphaphiphat, Frantisek Ricka et Evridiki Tsounta, Causes and Consequences of Income Inequality : A Global Perspective, Note FMI n° 15/13, Washington, 2015.
- Carolina Osorio Buitron, Inequality and Labor Market Institutions, Note FMI n° 15/14, Washington, 2015.

[11] - تعريف: التوسع المالي للاقتصاد: سيطرة رأس المال المالي عن راس المال المنتج والذي يتصف بهيمنة البورصات والأسواق المالية على الاقتصاد وهيمنة أصحاب الأسهم على المسيرين.

[12] - Epstein, Financialization and the World Economy, 2020.

[13] - هو وفاق مستمد من الفكر الليبرالي الاقتصادي الجديد الذي تطور إثر الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي سنوات 1970 وبداية 1980. يقوم على مجموعة من المبادئ (التعاليم العشر) التي ترى أن السياسات الاقتصادية الكينزية، التي منحت دورا واسعا للدولة عبر سياسات الميزانية التوسعية والسياسات النقدية السائبة لتجاوز أزمة الكساد الكبير سنة 1929 وإرساء "الوفاق الديمقراطي الاجتماعي" الذي قام على أساس التقاسم المنصف للدخل الوطني لصالح الأجور والرأسمال المنتج، هي المتسبب الرئيسي في أزمة 1970، ولتجاوزها لابد من العودة لمبادئ الليبرالية التقليدية وتطبيق سياسات انكماشية لتقليص الانفاق العام والتضخم. الواقع أن مبادئ وفاق واشنطن قد اعتمدت كذلك لصياغة برامج التعديل الهيكلي التي اقترحت للبلدان النامية كحل لأزمة المديونية التي عرفتها بداية 1980.

التي يعرفها هذا الاقتصاد إثر إجراءات تحرير المبادلات وحركة رؤوس الأموال على المستوى العالمي. كما لعبت الثورة الصناعية الرابعة دوراً في هذا التحول، إذ ساهمت الرقمنة في ترسيخ هذا المد وتعميقه.

بعد النتائج الجد متواضعة للسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، كتب العديد من الاقتصاديين بحوث علمية انتقدت فيها هذه السياسات واعتبرتها انكماشية، وأنها أهملت دور الدولة في ضبط الأسواق وبالأساس الأسواق المالية وأسواق العمل، كما قام البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بمراجعة هذه السياسات واقتراح تعديلات تعيد الاعتبار للدولة في تنشيط الدورة الاقتصادية عبر السياسات الاقتصادية الكلية، وفي سياسة توزيع وإعادة توزيع الثروة، وفي سياسات التشغيل، كما تولي أهمية للفعل الجماعي في رسم وتنفيذ السياسات بما فيه تعزيز وتطوير الحوار الاجتماعي.

انطلاقاً من هذه النتائج الهزيلة للسياسات الليبرالية الجديدة والانتقادات التي وجهت لها، يعتبر العديد من المفكرين ومراكز البحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وبعض المؤسسات الدولية أن النموذج الاقتصادي الذي ساد منذ 1980 هو نموذج قام على الاحتكار وتفضيل النمو عن طريق المضاربات المالية على حساب الإنتاج والابتكار والمنافسة النزيهة والإنصاف والاستدامة، وأنه آن الأوان اليوم لبعث نقاش عميق وتشاركي داخل البلدان وعلى المستوى الدولي من أجل وضع نموذج اقتصادي اجتماعي يقوم على أسس جديدة يجب ابتكارها، وبأهداف ونهايات واضحة وهي تحقيق الانصاف الاجتماعي والاستدامة. ملامح هذا النموذج الجديد بدأت تظهر في العديد من السياسات التي بدأت تعتمدها العديد من الدول المتطورة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي بدأت تعيد للدولة دورها شيئا فشيئا في تسيير الشأن الاقتصادي عبر العودة لسياسة الإنفاق العام والسياسة الصناعية، وبالأخص في التكنولوجيات الحديثة وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، والسياسة التجارية والسياسة النقدية والمالية.

نبذة عن محتوى أهم السياسات الاقتصادية الجديدة هي ضرورية، في اعتقادنا، لدفع حكومات البلدان النامية وبالأخص البلدان العربية ونخبها على ضرورة إرساء نموذج اقتصادي جديد من منطلق واقع خصوصية هذه البلدان ومصالحها الحيوية، ولصالح بناء اقتصاديات منتجة خالقة للشغل ومجسدة تجسيد مبدأ الإنصاف والاستدامة عن طريق حوار اجتماعي يضم كل أطراف الانتاج.

السياسة الصناعية: السياسة الصناعية تعني تدخل الدولة في الاقتصاد من أجل إحداث تغيير في بُنية الإنتاج والاقتصاد ككل، فعكس الاعتقاد السائد (نظرياً) الذي يعتبر أن هذه السياسة تخص فقط القطاع الصناعي، فإن الواقع مغاير تماماً، إذ تشمل السياسة الصناعية كل القطاعات بما فيها الزراعة والخدمات.

تعرف البلدان المتطورة كلها اليوم عودة للسياسات الصناعية ودور التخطيط والاستشراف في وضعها وتنفيذها. وإذا كانت الأزمات المتعددة الأوجه التي يعرفها الاقتصاد العالمي تفسر ذلك (الاقتصادية والمالية والصحية والمناخية والبيئية والجيوستراتيجية..)، فإن عوامل أخرى لا تقل أهمية لعبت وتلعب دوراً كبيراً في هذا التوجه.

نذكر **أولاً** الثورتان الصناعيتان الرابعة والخامسة وتطبيقاتهما، وما تستدعيه من تدخل حكومي بكل الوسائل، وأساساً الإنفاق العمومي لضمان البقاء في المنافسة العالمية في التكنولوجيات العالية خاصة في مجال الذكاء الاصطناعي. ونذكر **ثانياً** إدراك حكومات البلدان المتطورة اليوم بالنتائج السلبية لسياسات إعادة التوطين الصناعي التي طبقت منذ 1980 وبروز العولمة، خاصة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي (تراجع التصنيع، البطالة، الأمن في التموين بالمواد الأساسية، تآكل الطبقة الوسطى...)، ووعيها بضرورة العودة للتصنيع عبر سياسات إدارية للتخطيط والاستشراف.

عامل ثالث يمكن ذكره لتفسير هذه العودة للسياسات الصناعية هو دخول المتغيرات البيئية في الحسبان، فضمان نجاح الانتقال الطاقوي والبيئي يمر حتماً عبر تطوير "الصناعات الخضراء" التي تراعي تطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة والتغيرات المناخية، وتندرج ضمن أهداف التنمية المستدامة آفاق 2030.

كل هذه الإجراءات للعودة للسياسة الصناعية من شأنها أن تعيد الحيوية والانتعاش لسوق العمل، لأنه وببساطة سوف تحفز القطاعات الإنتاجية المختلفة، وتسهم في إنشاء مواقع الشغل، وتقلص من حدة البطالة وتخلق مداخيل تساهم في القضاء على الفقر والجوع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السياسة النقدية والمالية: بعد أن ساد الاعتقاد منذ 1980 أن ترك النظام النقدي والمالي يسير بشكل آلي تضبطه حرية حركة رؤوس الأموال، ومرونة أسعار الصرف العائمة، مع دور محدود جدا للبنوك المركزية التي يجب أن يقتصر دورها على لجم التضخم، بعد أربعين سنة وعلى إثر الأزمة المالية لسنة 2008 والأزمات التي تلتها، منها أزمة كوفيد 19، تراجعت حركة رؤوس الأموال بمختلف أشكالها إلى مستوى ما قبل نهاية القرن العشرين، تبعها تراجع في الخطاب الليبرالي الجديد، وعودة أكثر فأكثر لتدخل الدولة في ضبط حركة رؤوس الأموال وأسعار الصرف، وإجراءات أكثر فأكثر جرأة أصبحت تتخذها البنوك المركزية من أجل التأثير على تدفق رؤوس الأموال (التأثير على أسعار الفائدة وتحديد القروض المصرفية، بيع وشراء العملات الصعبة في أسواق الصرف، عودة المساعدات المالية...).

لقد أصبحت التحولات الجارية تطرح عدة تساؤلات عن مستقبل النظام النقدي والمالي الدولي: ما هي مكانة الدولار وهل سيبقى الخزان الدولي؟ كيف يمكن ضبط حركة رؤوس الأموال وفرض ضرائب على العمليات المالية؟ ما هو الدور الذي يجب أن تضطلع به البنوك المركزية مستقبلا؟ وحتى وإن كان من الصعب الإجابة على هذه الأسئلة في الحين، فمن المؤكد أن هناك ميل واضح أن النظام النقدي والمالي الدولي المستقبلي، ستلعب فيه الدولة دوراً حاسماً في تحديد وتأطير تدفقات رؤوس الأموال وأسعار الصرف.

السياسات المالية الجديدة، إن جسدت فعلا، من شأنها أن تدعم أكثر القطاعات المنتجة المختلفة عبر السياسات التوسعية للرفع من الإنفاق العام والسياسات النقدية للتخفيض من أسعار الفائدة من أجل تشجيع الاستثمارات المنتجة، وهذا سيعود بالفائدة على أسواق العمل والتشغيل بالأساس.

السياسات التجارية: يمكن القول اليوم أن أيام التبادل الحر قد ولّت، بالمفهوم الذي روّج وفاق واشنطن وبرامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي (تحرير المبادلات على أساس المزايا المقارنة، تشجيع الصادرات عن طريق تحفيز المبارزة الدولية عبر التكاليف (بالأخص اليد العاملة والمواد الأولية). فالأزمة المالية لسنة 2008، ثم جائحة كوفيد – 19 وتداعياتها على سلاسل القيمة العالمية وسلاسل التوريد، والنزاع في أوكرانيا وانعكاساته على الأمن الغذائي والطاقوي، والضغوطات الجيوستراتيجية من جرّاء صعود الصين والبلدان الصاعدة الأخرى، كلها عوامل سرّعت من عودة السياسات التجارية الحمائية بقوة. الأولوية اليوم في جل البلدان المتطورة هي للوطنية الاقتصادية، وضمان الأمن الغذائي والطاقوي والتكنولوجي، وذلك عبر السياسات التجارية التي تسطرها الدولة وتسهر على تحقيقها بمختلف الوسائل بما فيها الدعم المالي والإنفاق الحكومي.

فبعد أن اعتبر التبادل الحر هو مصدر أساسي للنمو وإنشاء مواقع الشغل، وأن سياسات التصدير هي الأنجع لتحقيق التنمية الاقتصادية، غيرت معظم الدول المتطورة سياساتها التجارية باتجاه حماية المنتوجات والصناعات المحلية، وباتجاه دعم عمومي قوي للصناعات الرائدة بالأخص في الذكاء الاصطناعي الذي هو محل منافسة دولية قوية، وكذلك باتجاه تحويل الاقتصاد للداخل بهدف إعطاء الأولوية للسوق الداخلية بالنظر لدورها في تحفيز الطلب المحلي والدورة الاقتصادية. إعادة النظر في السياسة التجارية يخص أيضا لإعادة النظر في الاتفاقيات المتعددة الأطراف وتفعيل الاتفاقيات الثنائية من أجل ضمان سلاسل الإمداد وتحقيق الأمن الغذائي والطاقوي بالأساس.

لذا نعتقد أنه من الضروري على البلدان النامية بكل الأطراف الفاعلة فيها الأخذ بعين الاعتبار كل هذه التحولات والمتغيرات الدولية والاستفادة من تجارب البلدان الصاعدة (التي لا يسعنا تناولها في هذا المحور)، من أجل صياغة نموذج اقتصادي واجتماعي جديد يكون نابعاً من واقعها وتجاربها وتاريخها وهويتها. نموذج يقوم على الإنتاج والتنويع الاقتصادي بعيداً عن اقتصاد الريع والمضاربة، ويضمن الأمن بأشكاله ويلبي احتياجات السكان، ويضمن العدالة والإنصاف والاستدامة.

4. التطور التكنولوجي وأسواق العمل:

يعرف العالم ثورتان صناعيتان هما الرابعة والخامسة في تاريخه الحديث حيث تقوم الثورة الصناعية الرابعة على الرقمنة والتكنولوجيات المتقدمة للإنتاج (انظر الشكل أدناه)، وتقوم الخامسة، التي هي امتداد للرابعة وتهدف لتحسين وتعظيم مزاياها، على ثلاث أسس **هي:**

1- الصمود والذي يتعلق بتعزيز الصمود أمام الأزمات المختلفة والتغيرات المناخية والاضطرابات.

2- تحقيق الاستدامة عبر اعتماد نماذج صناعية أقل انبعاثاً لغاز الكربون وأقل تلويثاً للبيئة، وبناء صناعة مستديمة مع احترام مبدأ العقلانية في استغلال الموارد، وتوفير العمل اللائق وتحقيق الإنصاف والمساواة.

3- التمحور حول الإنسان، أي إعطاء الإنسان والعنصر البشري مكانه "اللائق" في عملية الإنتاج، وأن يعمل الإنسان والآلة في تناغم وانسجام وتكامل.

حسب المنتدى الاقتصادي العالمي[14] كل الثورات الصناعية السابقة للخامسة التي عرفها العالم قد فاقمت من مخاطر نزع السمات الإنسانية على التقدم التكنولوجي والاقتصادي، لدرجة أننا نواجه الآن تهديدًا وجوديًا من الناحيتين البيئية والإنسانية. لذا، يجب العمل على أن ترتبط الثورة الصناعية الخامسة بأحسن الممارسات في مجال التكنولوجيا والابتكار، وجعلها منسجمة مع رفاه الانسانية والبيئة، وعلى ربط ارتفاع الإنتاجية المتولد عن هذه الثورة بالإنصاف في توزيع الدخل، وكذلك ربط التطورات التي تحدثها هذه الثورة في جميع المجالات بالمساواة وسد الفجوة بين الجنسين، وأخيراً يجب تحقيق ذلك على أوسع نطاق عبر المشاركة والحوار الاجتماعي.

تؤثر الثورتان الصناعيتان الرابعة والخامسة على عالم الشغل، إذ تعيد ترتيب المهن والوظائف ووقت العمل، كما تعمل على نشر أشكال جديدة للعمل، مثل، المنصات الرقمية والعمل عن بعد، كما تدرج كل مجالات التنمية المستدامة أساساً المساواة بين الجنسين، والعمل اللائق، والبيئة النظيفة، والمحيط اللائق...إلخ. انظر الشكل التالي رقم (1).

[14] - What the Fifth Industrial Revolution is and why it matters, **World Economic Forum, May 16, 2019**.

الشكل رقم (1)

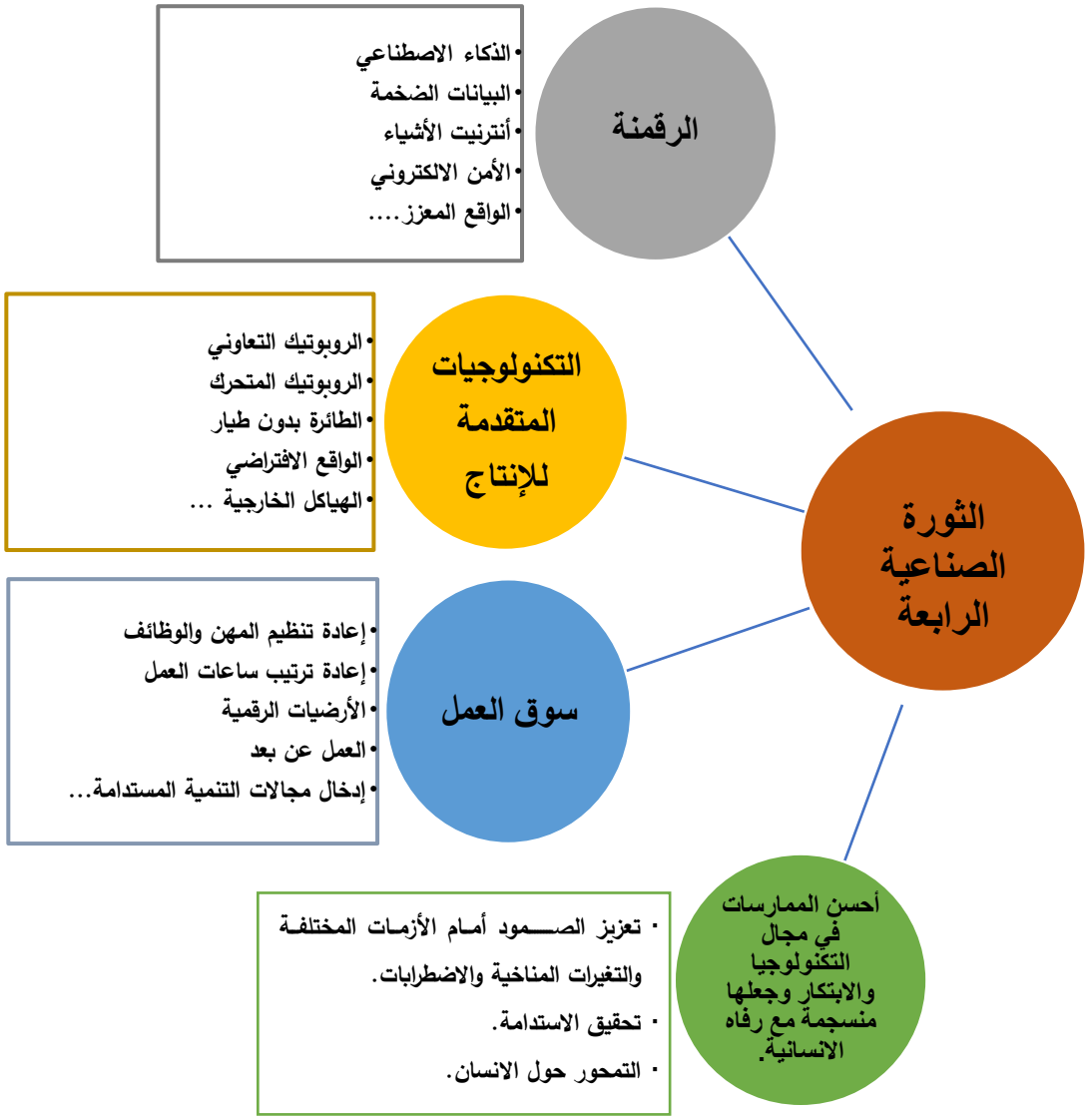

يجب التأكيد أن الثورات الصناعية التي عرفها ويعرفها العالم هي ليست مجرد اختراع(ات) تقنية، فالتاريخ الاقتصادي الحديث بيّن أن الاختراع لن يتحول إلى ثورة ويحدث القطيعة مع المرحلة السابقة إلا إذا تداخلت الإبتكارات التقنية مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي في علاقة ديالكتيكية متفاعلة (الأولى تؤثر على الثانية والعكس). وحسب المفكر الاقتصادي جوزيف شومبيتر J. Schumpeter[15] لكي يتطور ابتكار تكنولوجي ما بالفعل، يجب أن تكون له مردودية اقتصادية وإقبال اجتماعي لكي يجد سوقاً له. مفهوم الابتكار عند هذا المفكر يستحق التوسع فيه، فقد يكون ابتكار منتج جديد أو تقنية جديدة أو أسلوب إدارة جديد...إلخ. كما أن الابتكار قبل أن يكون كذلك هو أولا اختراع يلقى قبول اقتصادي واجتماعي وينتشر ليجد سوقاً له، أي يلقى محيطا اقتصاديا واجتماعيا ومؤسساتيا مواتيا.

[15] - SCHUMPETER J. A., The theory of Economic Development, New York, (1911).

وبالمقابل فإن انتشار استخدامات هذا الابتكار سيؤثر حتماً على الاقتصاد والمجتمع والمؤسسات، فيغير من أنماط الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك، ويحدث تغيرات ثقافية وسياسية، وتنشأ مؤسسات وقوانين جديدة.

هذا يعني أن قرار اكتساب التكنولوجيا وتطويرها ليس قراراً تقنياً بحتاً بقدر ما هو قرار يستدعي محيطاً اقتصادياً واجتماعياً ومؤسساتياً مواتياً، يسهل اكتساب هذه التكنولوجيا، ويوفر شروط تملكها وتطويرها (النظرة التنموية البعيدة المدى، التخطيط للموارد البشرية، التعليم والتدريب والتأهيل كماً ونوعاً، البحث العلمي والبحث والتطوير...إلخ). كما يعني أن تواكب أسواق العمل هذه التكنولوجيا من كل الجوانب (سواء من حجم التشغيل ونوعيته، وكذا توزيع المداخيل وأساساً الأجور، وعلاقات العمل، وتنظيم العمل).

بمعنى آخر، فإن وضع منهجية جديدة لسوق العمل لابد وألاّ ترتبط فقط بمواكبة التطورات التكنولوجية، وإنما يجب أن تأخذ بعين الاعتبار كل التحولات والمتغيرات التي يعرفها العالم وصياغة سياسات اقتصادية واجتماعية كلية منسجمة بما فيها سياسات التعليم والتدريب والبحث العلمي وسياسات سوق العمل. هذا ما سيتم إبرازه في القسم الثاني من هذا المحور.

القسم الثاني :
نحو منهجية جديدة لدراسة أسواق العمل

يتبّين من القسم الأول من هذا المحور أن وضع منهجية جديدة لدراسة أسواق العمل يقوم **أولاً** على ضرورة تحليل وفهم طبيعة وعمق وأبعاد التحولات والمتغيرات العالمية، ومحاولة استشراف توجهاتها المستقبلية وانعكاساتها على جميع القطاعات والمجالات، بما فيها أسواق العمل، ووضع خطط استراتيجية للتصدي / المواكبة لها، كما أن وضع هذه المنهجية يقوم **ثانياً** على دراسة معمقة وموضوعية وعلمية للواقع الاقتصادي والاجتماعي لبلداننا، والقيود الهيكلية التي يعاني منها، واستخلاص الدروس من كل التجارب التنموية والسياسات الاقتصادية السابقة، ومن ثم وضع وبناء نموذج اقتصادي واجتماعي جديد بأهداف بعيدة المدى وأدوات تجسيدها. **أخيراً** يستدعي وضع منهجية جديدة لأسواق العمل دراسة معمقة لأسواق العمل الحالية، واستخراج اختلالاتها الهيكلية والظرفية، ومن ذلك وضع سياسات نشطة لهذا الأسواق تواكب كل التحولات والمتغيرات العالمية وتستجيب لأهداف النموذج الاقتصادي والاجتماعي الجديد.

هذا العمل يتطلب حشد كل الطاقات المادية والبشرية، وإشراك كل الخبرات والكفاءات الوطنية والشركاء الاجتماعيين لتحقيقها ضمن حوار اجتماعي مؤسسي ومستمر عبر آليات للتقييم والمتابعة والتعديل والتصحيح.

لا نزعم من خلال هذا القسم من المحور صياغة منهجية جديدة لأسواق العمل، فقط سنحاول تقديم خطوات لتسطير هذه المنهجية والوسائل الممكنة لتحقيقها. وهنا يجب التأكيد على ضرورة تطوير قدرات البلدان والقدرات الجماعية في إطار المنظمات الإقليمية في **مسائل ثلاث:**

- المتابعة المستمرة والدراسة والتحليل لكل المتغيرات والتحولات وأثرها على أسواق العمل
- توفير البيانات والإحصائيات والاستشراف والتخطيط، ووضع الاستراتيجيات والسياسات على الأمد القريب والمتوسط والبعيد
- التقييم والتصحيح والتعديل المستمر لهذه الاستراتيجيات والسياسات

1. التحولات والتغيرات العالمية والمنهجية الجديدة لأسواق العمل:

في الواقع تضمن القسم الأول من هذا المحور محاولة لتحليل التحولات والتغيرات العالمية وأثرها على أسواق العمل، وقد ركزنا على ثلاث أساسيات هي **الأزمات المتعددة والمتنوعة** التي يعرفها العالم حالياً، **والتحولات التي يعرفها الاقتصاد الرأسمالي العالمي، والتطور التكنولوجي السريع**، وأهم انعكاساتها على أسواق العمل.

ما نريد التأكيد عليه في هذا القسم من المحور، وفيما يتعلق بالتحولات والمتغيرات العالمية، هو ضرورة متابعة هذه التحولات والتغيرات كلها عن قرب، وتحليلها ودراسة انعكاساتها على أسواق العمل للمدى القريب والمتوسط والبعيد من أجل صياغة منهجية جديدة لدراسة هذه الأسواق. فعلى سبيل المثال، يتطلب الأمر في حالة الأزمات (أو الانكماش الاقتصادي)، أين ينقص حجم التشغيل وعرض الشغل بشكل مباشر، صياغة برامج تشغيل للمدى القصير والمتوسط للتخفيف المباشر من انعكاسات هذه الأزمة على التشغيل والدخل، لكن تتطلب التحولات الهيكلية التي يعرفها النظام الاقتصادي العالمي والثورات الصناعية (كما هو حال الثورة الرابعة والخامسة)، متابعة ودراسة متأنية ودقيقة لتأثيراتها على كل الجوانب، ووضع سياسات واستراتيجيات للمدى المتوسط والبعيد تعطي لأسواق العمل الوسائل والأدوات التي يمكن أن تجعلها تواكب هذه التحولات بشكل إيجابي سواء من ناحية حجم التشغيل أو نوعيته أو كذلك توزيع الدخل وظروف العمل عامة.

كما يجب أن تراعي المنهجية الجديدة لدراسة أسواق العمل وتدرج في اهتماماتها وفي السياسات التي تضعها، الأبعاد البيئية والمناخية وكل أهداف التنمية المستدامة، وبالأخص تلك التي لها علاقة مباشرة بهذه الأسواق مثل محاربة الفقر والجوع والمساواة والعمل اللائق والبيئة...إلخ.

إن متابعة التحولات والمتغيرات العالمية الأساسية التي ذكرناها أعلاه (وأخرى بالتأكيد) وانعكاساتها على أسواق العمل، يسمح بكل تأكيد وضع منهجية وطنية أو إقليمية لأسواق العمل مبنية على قاعدة متينة وصحيحة (أو يكون فيها هامش الخطأ ضئيل) لأنها سوف تستجيب لكل المتطلبات الجديدة وتكون مواكبة لها، سواء تعلق الأمر بحجم ونوع التشغيل أو برامج التعليم والتدريب والبحث، أو بسياسات توزيع الدخل وإعادة توزيعه...إلخ.

أخيراً، وكما أوضحنا في القسم الأول من هذا المحور، لا يجب أن نعتبر الثورات الصناعية هي مجرد حدث تقني أو ابتكار تكنولوجي، ويكفي استيراد هذه التكنولوجيا واعتمادها لكي نواكب العصر ونجعل أسواق العمل تستجيب لها، فالثورات الصناعية، وإن كان العامل التكنولوجي يلعب دوراً حاسماً فيها، هي دائما حاملة لتحولات اقتصادية (الإنتاج، التوزيع، النقل، الطاقة..) واجتماعية (أنماط الاستهلاك، تنظيم المجتمع والعمل..) وثقافية ومؤسساتية وتشريعية...إلخ، تؤثر على كل جوانب الحياة الإنسانية. وقد بينت الدراسات المختلفة أن لها انعكاسات عميقة على أسواق العمل، بالتالي وضع منهجية جديدة لدراسة أسواق العمل يمر حتماً عبر دراسة التحولات التكنولوجية وتطبيقاتها، وآثرها على كل جوانب الحياة الإنسانية وبالأساس على أسواق العمل.

2. ضرورة بناء نموذج تنموي جديد يلبي متطلبات أسواق العمل الجديدة:

لقد بيّنا في القسم الأول من هذا المحور أن البلدان المتطورة تتجه نحو بناء نموذج اقتصادي واجتماعي جديد يعيد النظر في النموذج السابق القائم على مبادئ "وفاق واشنطن" والفكر الليبرالي الجديد، وقدمنا أمثلة عن السياسات الصناعية والتجارية والمالية والنقدية الجديدة التي تعتمدها هذه البلدان.

كما أشرنا لتجربة البلدان الصاعدة والنجاحات التي حققتها على كل الأصعدة لتصبح اليوم قوة اقتصادية وتكنولوجية ومالية وتجارية لها وزن على الساحة الدولية تطمح لتلعب دور في النظام الدولي الجديد الذي يرتسم.

إن دراسة النموذج الجديد والسياسات الجديدة التي تعتمدها البلدان المتطورة، وكذا تجربة البلدان الصاعدة، هو ضروري لمعرفة توجهات السياسات الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام وكيف يمكن لأسواق العمل أن تستجيب لها وتواكبها، لذا من الأهمية أن تقوم المنهجية الجديدة لدراسة أسواق العمل على الأخذ بعين الاعتبار التحولات في السياسات الاقتصادية، وتجارب البلدان الصاعدة والاستفادة منها.

كما أشرنا في القسم الأول من هذا المحور أن اقتصاديات بعض البلدان العربية تعاني من عدد من القيود الهيكلية على رأسها ضعف جهازها الصناعي، وقدراتها الإنتاجية الصناعية والزراعية، الأمر الذي يهدد أمنها الاقتصادي والغذائي. كما تعاني هذه البلدان من ظاهرة الاقتصاد والتشغيل غير المنظم، وأخيرا تعرف ضعفا في سياساتها التجارية والتي تنعكس في وزنها في التجارة الدولية وتواضع تجارتها البينية.

إن هذه البلدان، التي اعتمدت على خطط التنمية والتدخل القوي للدولة، وتجربة برامج التعديل الهيكلي ونموذج اقتصاد السوق في صيغته الليبرالية الجديدة، وبالنظر للقيود الهيكلية التي تعرفها اقتصادياتها اليوم، نعتقد أنها بحاجة إلى وقفة لتقييم وضعها الاقتصادي والاجتماعي وصياغة نموذج تنموي جديد يأخذ بعين الاعتبار كل التحولات والمتغيرات التي يعرفها العالم وتجربة البلدان، وينبع من واقعها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتاريخي.

منهجية جديدة لدراسة أسواق العمل، لا يمكنها أن تنبثق إلا من هذا النموذج الاقتصادي الجديد وأولوياته، بمعنى آخر، فإن النموذج التنموي الجديد هو الذي يكون بمثابة ورقة الطريق للمنهجية الجديدة لدراسة أسواق العمل وليس العكس.

ماهو اذن محتوى هذا النموذج ؟

كما قلنا سابقاً، فإن وضع نموذج تنموي جديد ليست عملية تقنية أو مهمة نُخب فقط، بل هي مهمة الجميع في إطار حوار اقتصادي واجتماعي شامل يشرك جميع الأطراف.

لكن، ومن خلال التجارب التاريخية الدولية والوطنية للنمو والتنمية، يمكن اقتراح بعض المسالك للنقاش **منها:**

- ضرورة إعادة الاعتبار لدور الدولة وللسياسات الاقتصادية الكلية وصياغة نموذج تنموي جديد يقوم على **تطوير وتعزيز القدرات الإنتاجية** ويمنح الأولوية :
  - بناء سياسة صناعية إرادية قوية تكون مندمجة أماميا وخلفيا مع كل قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى (أساسا الزراعة والخدمات..)، تحدد فيها القطاعات ذات الأولوية من منظور المزايا الطبيعية والمكتسبة للبلدان وخلق القيمة المضافة العالية ومواقع الشغل.
  - ضمان الانتقال الرقمي والانخراط في الثورات الصناعية الرابعة والخامسة وتطبيقاتها وفق السياسة الصناعية المسطرة وحسب الأولويات القطاعية والفرعية المخطط لها.
  - أقلمة منظومة التعليم والتدريب والتأهيل والبحث العلمي والبحث والتطوير مع السياسة الصناعية المسطرة ووفق متطلبات الثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة، وإحداث " ثورة " في المناهج للإنتقال من أساليب التلقين إلى الأساليب المبنية على تطوير روح التفكير والإبداع والابتكار.
  - وضع سياسة تجارية تمنح الأولوية للاستثمار المنتج والتعاون من أجل التنمية، وبناء شراكات تعزز تجسيد أهداف السياسة الصناعية والانتقال الرقمي.
  - رصد كل الطاقات لحل، بصفة ابتكارية وبنظرة شاملة وطويلة المدى، المعضلات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات البلدان العربية وعلى رأسها الاقتصاد غير المنظم، والأمن الغذائي والانتقال الديمغرافي.
  - إدراج كل النقاط أعلاه ضمن أهداف التنمية المستدامة في الصياغة والتنفيذ والمتابعة.
- إرساء منظومة قوية للحماية الاجتماعية، ودعم المنظومة الصحية، ووضع برامج اجتماعية مبتكرة ونشطة لمواجهة الأزمات، ومرافقة التحولات، والمتغيرات العالمية، وتجنب الهشاشة والفقر، وضمان الإنصاف والمساواة.
- تعزيز الحوار الاجتماعي كأداة فعالة لصياغة السياسات أعلاه وإنجاحها، وهذا يتطلب وضع مؤسسات تشاركية دائمة لرسم السياسات ومتابعتها وتقييمها وتعديلها وتصحيحها.

هذه خطوط عريضة هي بمثابة توصيات أو مقترحات لبناء نموذج تنموي جديد يواكب التحولات والمتغيرات العالمية ويكون بمثابة خارطة طريق لوضع مناهج وسياسات جديدة لأسواق العمل ترفع التحديات والرهانات الكبيرة التي تنتظرها.

3. محاولة رسم خطوط عريضة لمنهجية جديدة لدراسة أسواق العمل:

من كل ما سبق، يمكن التأكيد أن المنهجية الجديدة لدراسة أسواق العمل لا يمكن أن تبنى دون الأخذ بعين الاعتبار التحولات والمتغيرات العالمية وتداعياتها على اقتصاديات البلدان العربية وأسواق العمل، وكذا دون إخضاعها لأولويات وأهداف وغايات النموذج التنموي الجديد الذي يجب أن يرسم بشكل شفاف وتشاركي.

كما يمكن التأكيد، على ضوء التجارب الدولية والوطنية السابقة، ومنها القريبة جدا مثل كل

الإجراءات التي اتخذتها الحكومات للتصـــدي لجائحة كورونا، أنه يمكن التركيز على بعض النقاط التي نعتبرها أساسية لوضع منهجية جديدة لدراسة أسواق العمل ووضع سياسات جديدة لها. ويمكن أن تكون هذه النقاط بمثابة توصيات كذلك:

- لقد بيّنت التجارب السابقة والحديثة الأهمية الحيوية لدور الدولة والسياسات الاقتصادية الكلية في جعل أسواق العمل نشطة وفعّالة ومواكبة للتحولات والمتغيرات العالمية، فالفكرة التي سادت وروّج لها الفكر الليبرالي الجديد، التي ترى أن أسواق العمل تتوازن تلقائياً بفعل تلاقي قانون العرض والطلب، لم تثبت نجاعتها. كل البلدان المتطورة اليوم تخطط لأسواق العمل وتضع سياسات لتفعيلها وتنشيطها بكل الوسائل (تحفيز الاستثمارات، مختلف أشكال الدعم، التأطير القانوني والمؤسساتي...). بالتالي، فمواكبة كل التحولات والمتغيرات الجارية، تتطلب وضع سياسات عمومية إرادية قوية لأسواق العمل بشكل تشاوري وتشاركي.
- إيلاء أهمية قصوى واستراتيجية لمنظومة التعليم والتدريب والتأهيل، من أجل إحداث الانسجام والتكامل الناجح بين مخرجاتها وأسواق العمل، لذلك لابد من التخطيط للموارد البشرية بهدف توفير اليد العاملة بالكم والنوع الذي يتوافق وأشكال العمل الجديدة والمهن الجديدة.
- مواكبة قوانين وتشريعات العمل لكل التحولات التي تعرفها أسواق العمل، وبالأخص أشكال العمل الجديدة مثل المنصات الرقمية وكل أشكال العمل عن بعد، الاقتصاد غير المنظم، النوع الاجتماعي، ذوي الاحتياجات الخاصة، التنمية المستدامة وكل المتغيرات الأخرى، وجعلها تنسجم وتتوافق مع معايير العمل الدولية والعربية باتجاه ضمان العمل اللائق بكل مكوناته، وضمان الحريات الجمعية والفردية والحياة الخاصة...إلخ.
- تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية والسياسات الاجتماعية العمومية لدعم الدخل والقدرة الشرائية وتفادي الهشاشة والفقر، من أجل تقوية قدرات الصمود للأزمات والمتغيرات الجارية، فقد بينت جائحة كورونا أن البلدان التي كانت لها منظومة قوية للحماية الاجتماعية والصحية هي التي نجحت في التصدي لها.
- تعزيز المنظومة الإحصائية والقدرات لتوفير البيانات والتخطيط والاستشراف، وكذا قدرات كل الأطراف الاجتماعية على الدراسة والتحليل لمواكبة كل التحولات والمتغيرات الدولية وتدعيم قدراتها على المشاركة والحوار الاجتماعي.
- تعزيز الحوار الاجتماعي ومأسسته كأداة لا مفر منها لإشراك كل الأطراف في رسم النموذج التنموي المنشود وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية ووضع منهجية جديدة لدراسة أسواق العمل.
- أخيراً، ضرورة تعزيز التعاون والشراكة الدولية بين البلدان العربية لتحقيق كل هذه الأهداف وأخرى.

إن هذه التوصيات هي بمثابة دعوة للتفكير الجماعي في منهجية جديدة لدراسة أسواق العمل التي هي في تحول كبير وعميق بفعل العوامل المذكورة أعلاه، والتي تحتاج بدورها لمتابعة وتحليل لأجل مواكبتها والتصدي لآثارها السلبية. الدعوة هي للتفكير كذلك في نموذج تنموي جديد يقوم على ركائز ثلاث هي **الإنتاج، والعدالة والإنصاف، والاستدامة** بأبعادها وفق أهداف التنمية المستدامة 2030.

المحور الثاني :

التأهيل والتدريب لعصر جديد

تمهيد :

لا يخفى على أحد أهميّة التعليم والتدريب المهني والتقني ودوره في تحقيق النهضة الاقتصادية باعتباره مصدرًا رئيسياً لإعداد اليد العاملة الماهرة لتلبية احتياجات سوق العمل، حيث تشهد تجارب عدد من الدول مثل الصين والهند وألمانيا والبرازيل وروسيا وغيرها لأهميّة هذا النوع من التعليم والتدريب، ودور خريجيه في القفز بدولهم إلى مصاف الدول المتقدّمة والمنتجة والمنافسة.

إلا أنه، وفي العديد من الدول، لا سيما العربية منها، يواجه العمال وأصحاب العمل تحديات كثيرة نتيجة للتغيّر المتسارع، والمتجدّد لمتطلبات الأسواق الإقليمية والعالمية. أضف إلى ذلك، العولمة وتدفق السلع والخدمات مما يرفع من حدّة المنافسة، وبالتالي يؤدي إلى عدم الطلب على اليد العاملة في بعض القطاعات، ناهيك عن الركود الاقتصادي الذي يؤدي إلى خفض عدد الوظائف والأجور وغيرها من التحديات.

هذا التغيّر المتسارع والتبدّل السريع في أسواق العمل، مردّه إلى التطوّر التكنولوجي الذي أدّى إلى الدخول في عالم الرقمنة وما يتطلبه من مهارات جديدة ومعرفة تقنيّة، قد تكون غير متوافرة محليًا إضافة إلى أن أنظمة التعليم والتدريب المهني والتقني الحاليّة تعتبر غير مرنة وبطيئة مما لا يمكّنها من مواكبة التغيير الحاصل في أسواق العمل.

إن هذا الواقع، يُلزم اتحادات العمال ومنظمات أصحاب العمل من جهة والمخططين التربويين المعنيين بالتعليم والتدريب المهني والتقني من جهة أخرى، مواكبة التغيير المتسارع، وتطوير مهارات جديدة عبر أنظمة تعليم وتدريب قادرة على تلبية إحتياجات السوق المتغيّرة.

ويسلّط المحور الضوء على واقع الأسواق في البلدان العالمية والبلاد العربية والأسباب التي أدّت إلى ارتفاع معدلات البطالة عند الشباب، إضافة إلى أثر التطور السريع للتكنولوجيا على القطاعات المختلفة وطبيعة المهن التي تحتاجها الأسواق حاليًا وعلى المدى المتوسط.

يعطي المحور أيضًا لمحة موجزة عن أنواع التعليم المعتمدة (نظامي– غير نظامي–غير رسمي– متسارع – البديل، ...)، وأنواع التعليم القائم على العمل (التلمذة الصناعية، التدريب الداخلي.....) مع مقارنة تبين أوجه الشبه والاختلاف فيما بينهم.

يناقش أيضًا هذا المحور العلاقة بين أنظمة التعليم والتدريب المهني والتقني المعتمدة في البلدان الأجنبية والمنطقة العربية وحاجات السوق الحالية والمستقبلية لليد العاملة.

كما يبيّن هذا المحور الدور الرئيسي الذي يمكن أن يلعبه نظام "عصري" ومرن للتعليم وللتدريب في المجالين المهني والتقني في مكافحة بطالة الشباب التي لها أثر سلبي على الناتج المحلّي للبلاد واقتصادها،

ويبرز أهمية هذا النظام في خلق المواءمة بحيث يؤمن استمرارية عمل الفرد في عصر متسارع تتغير فيه المهن وتتبدل.

وأخيراً يعرض المحور نموذجًا عن تدريب مهني معجّل، وهو نظام "WARD" للتعليم المهني غير النظامي، كما ويعرض التحديات التي يمكن أن تواجه الدول عند تطبيقه، ويختم المحور بضرورة توفير البيئة الداعمة والعناصر المساندة لتحقيق الغاية المرجوة من ربط التعليم والتدريب المهني بحاجات السوق المستجدة والمتسارعة.

الإشكاليّة:

أمام التحوّل السريع لأسواق العمل نتيجة لتطور التكنولوجيا المتسارع أصبحت أنظمة التعليم والتدريب المهني والتقني المعتمدة حاليًا قادرة على مواكبة إعداد اليد العاملة الماهرة بالسرعة المطلوبة، يجعلنا نطرح الأسئلة التالية:

- ما هي العوائق التي جعلت من أنظمة التعليم والتدريب المهني الحالية غير قابلة للتواءم مع احتياجات أسواق العمل المتغيرة؟
- ما هي المبادرات التي قامت بها الدول للحد من المشاكل وبالأخص البطالة التي يمكن أن تنتج بسبب التطور المتسارع للتكنولوجيا؟
- ما هي خصائص نظام التعليم والتدريب المهني والتقني الذي يمكنه أن يترابط ويتكامل مع التطور التكنولوجي أقلّه في المدى المتوسط؟
- ما هي التحديات في تطبيق نظام "WARD"؟ وكيف تستطيع الدول تكييفه وفقًا لحاجاتها من اليد العاملة الماهرة؟

تساؤلات :

يتفرّع من الإشكالية أعلاه عددًا من التساؤلات يمكن تلخيصها في التالي:

- ما هو أثر التحولات المستجدّة والمتسارعة على أسواق العمل؟
- ما هي خصائص أنظمة التعليم والتدريب المهني والتقني الحالية؟
- ما الذي تفرضه الانعكاسات الناجمة عن احتياجات سوق العمل المستجدّة على أنظمة التعليم والتدريب المهني والتقني؟
- هل تمكّنت أنظمة وبرامج التعليم والتدريب المهني والتقني الحالية من مواءمة التغير في سوق العمل بفعل التكنولوجيا؟
- ما هي مميزات نظام التعليم والتدريب المهني التي تتيح له مواكبة التطور التكنولوجي بحيث يكون قادرًا على رفد سوق العمل باليد العاملة المطلوبة؟

- ما هي مرتكزات وبنية تعليم مهني غير نظامي تدريب مهني معجّل؟ ما يميّزه عن غيره من أنظمة التعليم والتدريب المهني والتقني؟ وكيف يمكن أن يسهم في سد فجوة المهارات؟
- ما هي التحديات عند تطبيق نظام جديد للتعليم والتدريب المهني والتقني وكيفية تخطّيها؟

الهدف العام لهذا المحور:

يهدف المحور إلى عرض متطلبات وخصائص نظام "عصري" للتعليم المهني والتقني، يتمتع بالمرونة وقابل للتكيف بسرعة بحسب أوضاع كل دولة عربية، مع توافر عناصر تحقيقه، يستطيع هذا النظام أن يسهم في تأمين احتياجات سوق العمل من المهارات المطلوبة.

الأقسام والموضوعات:

يتناول هذا المحور ثلاثة أقسام رئيسية، تبدأ من عرض لواقع سوق العمل ومتطلباته، وأثره على منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني، والعلاقة بينهما، ومن ثم يعرض تصوّر لنظام تعليم وتدريب عصري قادر على مواكبة التغيرات السريعة في سوق العمل **وتتمثل هذه الأقسام في التالي:**

القسم الأول: أسواق العمل بين الواقع الحالي والمستقبل

القسم الثاني: أنظمة التعليم والتدريب المهني والتقني وعلاقتها بسوق العمل

القسم الثالث: نظام تدريب مهني جديد لعصر جديد من التكنولوجيا والابتكار

القسم الأول :
أسواق العمل بين الواقع الحالي والمستقبل

تعتمد العلاقة بين أسواق العمل حاليًا وفي المستقبل على الترابط والتحوّل، فهذه العلاقة هي دائمًا في حركة ديناميكية، إذ أن توفير فرص العرض والطلب على القوى العاملة هي رهن للمتغيّرات وللتطورات.

فعلى مدى عقود، أحدثت الثورات الصناعية الخمسة تغييرًا جذريًا في أسواق العمل التي بدورها تعتبر مكوّنًا أساسيًا في تحديد وجهة اقتصاد البلدان.

فالثورة الصناعية الخامسة التي تعتبر عصر الابتكار الاجتماعي بحسب الاتحاد الأوروبي: " **تقدم رؤية للصناعة تهدف إلى ما هو أبعد من الكفاءة والانتاجية، فهي تعزّز دور ومساهمة الصناعة في المجتمع** ".

يمثّل التعاون والتكامل بين الطاقات البشرية العاملة والتقنيات المتقدمة مثل الأتمتة (Automation)، والذكاء الاصطناعي (AI)، والروبوتات أحد ركائز الثورة الصناعية الخامسة التي تهدف إلى استغلال المهارات والقدرات الفريدة للموارد البشرية مع الاستفادة من التقدم التكنولوجي لدفع الإنتاجية والابتكار.

ومما لا شك فيه، سيؤثر هذا التحول على الهيكل العام لأسواق العمل، إلا أن هذا التأثير سيختلف من صناعة إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى، ومن اقتصاد إلى آخر.

لذلك سيقدّم المستقبل المتمثّل بالثورة الصناعية الخامسة تحديات وفرصًا لأسواق العمل. إذ أنه من المتوقّع أن تحدث تغييرات كبيرة في أسواق العمل بحيث تصبح بعض الوظائف خارج إطار الزمن بفعل الأتمتة، أو قد يحدث تحوّل في أنواع الوظائف المتاحة بحيث تتحول إلى وظائف جديدة تتطلب الإبداع والابتكار، وحلّ المشكلات، والذكاء العاطفي، والقدرة على التكيّف والتخطيط الاستراتيجي وإدارة تجربة العملاء وريادة الأعمال.

لذا فإن الانتقال إلى الثورة الصناعية الخامسة يتطلب تطوير مهارات العمّال حتى يتمكنوا من تلبية المهام المتغيّرة للصناعة واستغلال الفرص المتاحة في هذا العصر الجديد للتطور الصناعي.

تتميّز الثورة الصناعية الخامسة عن سابقاتها بحيث أنها تهتّم بالتركيز على النهج المتمحور حول الإنسان، فيتمّ تصميم التكنولوجيا لتعزيز قدرات اليد العاملة بدلًا من استبدالها، أي في حين يمكن أن يتمّ تشغيل بعض المهام والعمليات بشكل تلقائي، فإن هناك حاجة للعقل البشري لتقديم التفكير النقدي واتخاذ القرارات.

من تحديات هذا التحوّل أيضًا، التركيز على التعلّم مدى الحياة والتطوير المستمر للمهارات، فمع تطوّر التكنولوجيا بوتيرة سريعة، سيحتاج العمّال إلى التكيّف وتطوير مهاراتهم طوال حياتهم المهنية للبقاء على صلة بالأسواق والحفاظ على التنافسية.

هذا يعني أن الأفراد القادرين على التكيّف مع المشهد المتغيّر والمستعدّين للتعلّم والقادرين على اكتساب المعرفة والمهارات الجديدة، سيكونون في موقع أفضل للنجاح في أسواق العمل في الوقت الحاضر والمستقبل.

من هنا، يطرح على الحكومات ومؤسسات التعليم والتدريب دورًا أساسياً في توفير التدريب والدعم اللازمين لتمكين الأفراد من التكيّف مع هذا التحول.

رسم توضيحي 2: ركائز الثورة الصناعية الخامسة

1- واقع أسواق العمل العالمية والعربية

أضحت المعرفة من أهم السلع الاقتصادية على الإطلاق مما أحدث اتجاها جديدًا في الاقتصاد سميّ بالاقتصاد القائم على المعرفة (Knowledge–based economy) وأدّى ذلك إلى نشوء فجوة بين الاقتصاد المعرفي (Knowledge economy) وذلك القائم على المعرفة.

يُعرّف الاقتصاد القائم على المعرفة، (Knowledge–Based Economy: KBE)، بحسب الاسكوا[16]، بأنه "تعبير تمّت صياغته لوصف الاتجاهات في الاقتصاديات المتقدّمة نحو زيادة الاعتماد

[16] - "The knowledge based economy" is an expression coined to describe trends in advanced economies towards greater dependence on knowledge, information and high skill levels, and the increasing need for ready access to all of these by the business and public sectors.

على المعرفة والمعلومات ومستويات المهارات العالية، والحاجة المتزايدة للوصول السريع إلى كل هذه من قبل القطاع الخاص والقطاع العام".

أما التقرير الصادر عن البنك الآسيوي للتنمية[17] (Asian Development Bank, ADB) (ADB,2014)، فيُعرَّف الاقتصاد القائم على المعرفة، بالاقتصاد الذي يحفّز استخدام العلم والمعرفة والتكنولوجيات الرقمية الحديثة لتحقيق النمو الاقتصادي وتسريعه. كما يستند إلى أنظمة تعليم وتدريب فعّالة وعالية المستوى، إضافةً إلى منظومة بحث وتطوير وإبتكار متقدمة، كما يعتمد اعتمادًا كبيرًا على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد حددّ التقرير أربع ركائز يعتمد عليها الاقتصاد القائم على المعرفة، **وهي:**

أ- الإطار الاقتصادي والمؤسساتي، بحيث يسهم في ازدهار ريادة الأعمال من خلال توفير حوافز اقتصادية وقوانين عصرية ناظمة ومرنة لرفع كفاءة المؤسسات العامة والخاصة وزيادة إنتاجها كمًّا ونوعًا بغية توليد المعرفة، ونشرها، واستخدامها بكفاءة لتعزيز النمو وزيادة الرفاهية.

ب- السكان المتعلّمون والمهرة، حيث يُعتبر التعليم وبناء القدرات، ركيزة أساسيّة لتوليد المعرفة واستثمارها وإدارتها ومشاركتها هذا الأمر يتطلب من أصحاب المصلحة المشاركين في المنظومة التعليمية (سواءً من القطاع العام أو الخاص)، إعادة تعريف أدوارهم في الاقتصاد القائم على المعرفة الذي يعتبر جزءًا من اقتصاد معولم. إذ يجد أصحاب المصلحة أنفسهم في سياق "تعليم عالمي التوجه" يخدم اقتصادًا معولمًا، مترابطًا للغاية، يجعلهم مضطرين للتوفيق ما بين حاجتهم لاتباع استراتيجيات تعليم وطنية تتناسب مع مصالحهم المباشرة، ومع البيئة المحلية، وطبيعة المجتمع وثقافته والإرث التشريعي والاجتماعي والتعليمي الذي يملكونه، وبين حاجتهم من ناحية أخرى للانخراط في هذا النموذج التعليمي العالمي واكتساب معارف ومهارات القرن الحادي والعشرين التي لها علاقة بالإبداع والإبتكار، واتباع الاتجاهات الدولية في دراسة العلوم، وتبنّي مبادرات الإصلاح القائمة على المعايير الدولية، واعتماد آليات ضبط الجودة التي ترفع من مستوى التعليم وتطوره.

ج - منظومة الابتكار، التي ترتبط بمنظومة التعليم ارتباطا وثيقًا، ويمكنها الاستفادة من نمو المخزون المعرفي المحلّي والعالمي وتكييفه مع الاحتياجات المحلّية، وتحويله إلى منتجات ذات قيمة يؤدي لتطوير اقتصاد إبداعي قائم على توليد تكنولوجيات حديثة ومتطورة ومنتجات جديدة ومحتوى إبداعي.

د - توفير بنية تحتيّة ديناميكية للبيانات، تسهّل عملية تجميعها ومعالجتها.

من هنا، فإن الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا تعتمد على الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال خلق المعرفة، والاستفادة منها، لدفع الإنتاجية والقدرة التنافسية.

[17] - Innovative Asia: Advancing The Knowledge-Based Economy; Country Case Studies for the People's Republic of China, India, Indonesia, and Kazakhstan; Asian Development Bank 2014.

فهذه الدول تهتم برأس المال الفكري والابتكار والتكنولوجيا وإعطاء الأولوية للصناعات التي تعتمد بشكل كبير على البحث والتطوير وتكنولوجيا المعلومات والعمالة ذات المهارات العالية.

أما طبيعة فجوة المعرفة بين الدول النامية والدول المتقدمة، فقد بيّنتها دراسة بعنوان "فجوة الاقتصاد القائم على المعرفة بين اقتصاديات الدول النامية والدول المتقدمة"، (بخاري، 2015)، حيث أكدت النتائج أن الابتكار هو العامل الأكثر تأثيرًا في الاقتصاد المعرفي والقاطرة نحو الاقتصاد القائم على المعرفة الذي تحرّكه تقنية المعلومات ورأس المال الفكري. وقد خلصت الدراسة إلى أنه على الدول النامية التي بدأت خطواتها نحو الاقتصاد المعرفي أن تكرّس جهودها لتطوير نوعية مواردها البشرية، والاستثمار في تطوير بنية قوية لتقنية المعلومات والاتصالات لتتمكن من عبور الفجوة القائمة. كما يشير الكاتب إلى أن التحول للاقتصاد القائم على المعرفة يتطلب اعتماداً أكبر على القوى العاملة ذات الإنتاجية العالية والتعليم الجيد والقدرة على الابتكار والتطوير.

نود أن نشير أيضًا في هذا الجزء من المحور إلى نشأة العديد من الاقتصاديات بفعل التكنولوجيا (الاقتصاد الرقمي)، ومنها اقتصاد العمل الحر (Gig Economy) أو اقتصاد الوظائف المؤقتة الذي يتميّز بالعقود قصيرة الأجل أو العمل المستقل (Freelancer) بدلًا من التوظيف الدائم، وقد أسهمت المنصات الرقمية والتطبيقات في نمو هذا النوع من العمل الذي يتمتّع بالمرونة والاستقلالية. ويُعتبر تقلّب الدخل ونقص مزايا التوظيف الدائم من تحديات هذا النوع من العمل.

ناهيك أن العمل عن بُعد أصبح الآن خيارًا قابلًا للتطبيق ومقبولًا في مختلف الميادين خصوصًا بعد جائحة كوفيد – 19 التي أدّت إلى تسريع اعتماد هذا النوع من العمل والتحوّل في بيئة ومكان العمل.

ولكن، بالرغم من أن الاقتصاديات القائمة على المعرفة هي الأقوى والأكثر هيمنة وتحكمًا في الاقتصاد العالمي، لا تزال بلدانًا كثيرة تعتمد على اقتصاد السوق (Market Economy)، المعروف بالاقتصاد الرأسمالي والذي يعتمد على مبادئ العرض والطلب، إضافة إلى اقتصاد الأسواق الناشئة (Emerging Markets) والاقتصاد المختلط[18](Mixed economy).

أخيرًا، وللتشديد على أهمية التعليم والتدريب وتأثيرهما المباشر في الاقتصاد والركيزة الأساسية نحو التحول لاقتصاد قائم على المعرفة، يشير التقرير الصادر عن الهيئة العليا للبحث العلمي في الجمهورية العربية السورية (كانون الأول 2021) "خريطة الطريق للاقتصاد المبني على المعرفة" بدعم من الأمم المتحدة، الاسكوا، إلى أهمية إتباع إطار تعليمي يسهم في سدّ فجوة المهارات (Skills gap) المطلوبة، يكون موائمًا للثورة الصناعية الرابعة وما بعدها. وتناول التقرير العلاقة بين التعليم والاقتصاد من خلال التطرّق إلى كتاب بعنوان "الحجة ضدّ التعليم: لماذا يعتبر النظام التعليمي مضيعة للوقت والمال" للمؤلف

[18]- اقتصاد تختلط فيه عناصر الرقابة الحكومية مع عناصر السوق في تنظيم الإنتاج والاستهلاك،

كابلن[19] الصادر عام 2018. حيث يشير كابلن إلى أن علاقة التعليم بالأداء الاقتصادي تتعدى فهم الوضع الذي يواجهه أصحاب العمل: فهم يريدون عمال يتمتعون بأخلاقيات عمل جيدة وأذكياء ومجتهدين، وفعّالين، ومبادرين، وراغبين بالعمل، وقادرين على الالتزام بقيم ومعايير مكان العمل. إلا أن المشكلة، حسب رأي الكاتب، تكمن في أنه قد يكون من الصعب جدًا معرفة ما إذا كان المتقدّم للوظيفة لديه هذه الصفات قبل تعيينه، حيث يجري اكتشافها لاحقا بعد التعيين. لذلك يبحث أصحاب العمل عن معلومات ذات دلالة تشير لإمكانيات العامل، وهنا يعتبر كابلن أن "التعليم" هو المعلومة الأبرز التي يحتاجونها. باختصار، يدعي كابلن أن أصحاب العمل لا يدفعون أكثر للخريجين أصحاب التحصيل الأعلى بسبب "العمل الرائع الذي قام به معلموهم في نقل المعرفة والمهارات الجديدة إلى هؤلاء الخريجين"، وإنما يعتبرون أن الإكمال الأكاديمي هو معلومة موثوقة لصاحب العمل تشير إلى الأخلاقيات والتصرفات والمهارات والإمكانات الأساسية لصاحب التحصيل التعليمي.

وقد أظهرت دراسة بعنوان "مراجعة لمهارات الحياة والعمل للشباب في لبنان" [20]، هذه العلاقة غير المترابطة بين التعليم والتدريب المهني والتقني (TVET) وإحتياجات سوق العمل حيث من المفترض، أن التوجّه لهذا النوع من التعليم والتدريب يهدف إلى تنمية المهارات الأساسية المطلوبة في المجالين المهني والتقني لممارسة مهنة (Occupation) أو وظيفة (Job) يطلبها أصحاب العمل.

ولكن في لبنان، توجد فجوة كبيرة بين المهارات التي يطلبها سوق العمل، وتلك التي تشكّل مخرجات لمناهج التعليم والتدريب المهني والتقني المعتمدة، مما يتناقض مع الغاية التي من أجلها أوجد هذا الأخير.

فطبيعة المهن التي يتطلبها سوق العمل تتغيّر مع الوقت، في حين أن هيكل النظام التعليمي شبه راكد ويتقدم ببطء.

علاوة على ذلك، يعتمد سوق العمل في لبنان، في الغالب، على الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات القدرة المحدودة على التوظيف. ونتيجة للتنافس فيما بينها، هناك طلب مستمر على تخصصات مستجدّة من قبل هذه المؤسسات نتيجة لمواكبتها التطور التكنولوجي، ومتطلبات الأسواق العالمية والاقليمية.

هذا السبب يدفع بالمؤسسات التعليمية إلى تكثيف مناهجها لتدريس مجموعة واسعة من المواد لتلبي الاختلافات الموجودة في سوق العمل. إلا أن ذلك، بحسب رأي الباحث، ينتهي إلى عدم تلبية احتياجات السوق أو الطلاب. بعبارة أخرى، إن إكساب المهارات التقنية لشريحة واسعة من الطلاب دون أن تتوافر معها مهارات حياتية (Life Skills) لا يستجيب لمتطلبات أصحاب العمل بالشكل الكافي.

يضيف الباحث أن مؤسسات التعليم والتدريب في مجال التعليم العالي هي قطاع محدود من حيث توفير الفرص لطلابها بسبب مناهجها التي بقيت جامدة، فضلًا عن أن الطلاب المسجلين في قطاع

[19] - The Case Against Education: Why the Education System is a Waste of Time and Money. Bryan Caplan. Princeton University Press. 2018

[20] - https://en.unesco.org/sites/default/files/reviewing_life_and_work_skills_0.pdf

التعليم التقني والمهني لا يستفيدون من التوجيه الوظيفي المناسب، وذلك بسبب عدم وجود دراسات لتقييم سوق العمل، والتي من شأنها أن تكشف الثغرات في المهارات التي تتطلبها القطاعات المختلفة (الصناعة، الزراعة، التجارة...). هذه الأسباب أدّت إلى عدم التوافق بين الطلب والعرض في سوق العمل، مما أعاق الكثير من الخريجين من إيجاد فرص عمل لائقة.

ولأن قطاع التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني هو قطاع أساسي من قطاعات التعليم، إذ يسهم إسهامًا كبيرًا في اقتصاد البلد، يقترح الباحث اعتماد التعليم القائم على المهارات الحياتية الذي يعنى بإكساب المتعلمين، بالإضافة إلى المعرفة والمهارات اليدويّة، مهارات حياتية تمكنهم من اتخاذ قرارات فعّالة، ومن التكيّف في بيئات مختلفة.

استنادا لكل ما ورد، نستطيع القول أن اقتصاد البلدان يرتكز على رأس المال الفكري المبتكِر، وعلى الموارد البشرية التي تؤمن اليد العاملة الماهرة. لذلك على التعليم والتدريب المهني بالأخص أن يكون ديناميكيًا أكثر ومتجانسًا مع التغيّرات الحاصلة في أسواق العمل، بحيث ترتكز مخرجات التعليم والتدريب على سدّ حاجات السوق الحالية والمستقبلية من خلال تحسين المهارات وإعادة تشكيلها وصقلها باستمرار لضمان قوة عاملة ماهرة، لا سيما في ظل الاستخدام المتزايد للأتمتة وتقنيات الذكاء الاصطناعي التي أدّت إلى إعادة تشكيل المهام من خلال أتمتة المهام الروتينية والمتكررة.

2- استشراف المهن في ظل الواقع الحالي

إذا كان التطوّر المطّرد في التكنولوجيا يجعل من سوق العمل متحركًا دائمًا، نستطيع رصد المهن والمهارات المطلوبة على المدى القصير والمتوسط بشكل كبير نسبيًا. من هنا نستعرض بعض هذه المجالات والمهن التي تحتويها. يتنوع سوق العمل بين دولة عربية وأخرى ومع ذلك، فإن بعض المهن التي لا زالت الأكثر طلبًا في هذه المنطقة تشمل:

- **مجال الهندسة:** لا يزال مجال الهندسة مطلوب وبشدة في البلدان العربية حيث يرتفع الطلب على الهندسة المدنية والهندسة الميكانيكية والهندسة الكهربائية والهندسة الكيميائية.
- **مجال البناء:** هناك طلب كبير على اليد العاملة في هذا المجال، مثل المهندسين المعماريين والبنائيين ومديري المشاريع، وذلك مع قيام العديد من البلدان بالاستثمار في مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق، دون أن ننسى الحروب التي تعرضت لها بعض هذه البلدان، والذي راكم الطلب على هذه المهن.
- **مجال التعليم:** لا يزال هناك طلب متزايد على المعلمين ولا سيما المتخصصين في مجالات مثل STEM (العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات) وغيرها.

- **مجال الصحة:** لا يزال هناك حاجة متزايدة للأطباء والممرضات والصيادلة وغيرهم من المتخصصين في الرعاية الصحية.
- **مجال تكنولوجيا المعلومات:** هناك طلب كبير على الكفاءات من ذوي الخبرة في تطوير البرمجيات، وأمن الشبكات، وتحليلات البيانات، والمجالات الأخرى ذات الصلة.
- **مجال الأعمال والريادة:** مع استمرار التطور الاقتصادي في العالم العربي، لا تزال هناك حاجة لمتخصصي الأعمال في مجالات مثل الإدارة والتسويق والتمويل والمحاسبة.
- **مجال الطاقة المتجددة:** تستثمر العديد من الدول العربية في مشاريع الطاقة المتجددة، مما يخلق طلبًا على الأشخاص ذوي الخبرة في مجالات الطاقة الشمسيّة وطاقة الرياح.
- **مجال الضيافة والسياحة:** ما زال حاجة، لما للسياحة الأثر في الاقتصاد القومي للبلدان العربية، لذلك لا يزال السوق بحاجة إلى المتخصصين في مجال الضيافة والسياحة، مثل مديري الفنادق والمرشدين السياحيين ووكلاء السفر.

تختلف الحاجة إلى المهن في سوق العمل في الدول العربية عن تلك الموجودة في الدول المتقدمة لأسباب عديدة. حيث أن العديد من البلدان العربية لا تزال في طور تطوير اقتصادها، لذلك لا يزال هناك طلب أكبر على المهن في القطاعات التقليدية مثل البناء والزراعة والتصنيع. في المقابل، في البلدان المتقدمة، قد يكون الطلب أعلى على المهن في الصناعات القائمة على المعرفة مثل التكنولوجيا والتمويل والبحث والتطوير.

تجدر الإشارة إلى وجود عامل مهم يمكن أن يؤثر على الطلب على المهن وهو: المعايير والقيم الثقافية للمهن في نظر الأفراد (في معظم الدول العربية) حيث يزداد الطلب على المهن التي توفّر الأمن الوظيفي والاستقرار والمكانة الاجتماعية. قد يؤدي هذا إلى ارتفاع الطلب على الوظائف في القطاع العام أو الصناعات التقليدية، بدلًا من الصناعات الناشئة مثل التكنولوجيا أو ريادة الأعمال.

القسم الثاني :
أنظمة التعليم والتدريب المهني والتقني وعلاقتها بسوق العمل

لا تزال الفجوة بين التعليم النظامي وسوق العمل قائمة، فالعلاقة بينهما تشير إلى التباين أو عدم التوافق بين المهارات والمعرفة المكتسبة الذي يتيحها التعليم النظامي للأفراد ومتطلبات واحتياجات سوق العمل الفعلية.

إن عدم التكامل والترابط بين التعليم النظامي وسوق العمل مردّه لأسباب عديدة منها:

- سرعة تغيّر حاجات سوق العمل في مقابل بطىء في الاستجابة من قبل التعليم النظامي كنتيجة طبيعية لبنيته، فالمهارات والمعرفة التي كانت تطلب بشدة عند تلقّي الأفراد تعليمهم النظامي قد تصبح أقل أهمية أو حتى غير مطلوبة في سوق العمل المتطوّر عند تخرجهم.
- البطء في تحديث المناهج الدراسية، فالمؤسسات التعليمية تواجه تحديات في تحديث مناهجها الدراسية بما يتماشى مع أحدث التطورات، لذا قد يكون هناك تأخير زمني بين تطوير المهارات والمعرفة الجديدة في المجالات الناشئة وتضمينها في برامج التعليم النظامي.

من هنا، تأتي ضرورة إيلاء منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني الأهميّة القصوى من أجل سدّ الفجوة بين المهارات والمؤهلات التي يمتلكها الأفراد عند تخرجهم من التعليم النظامي وما يبحث عنه أصحاب العمل في المرشحين المحتملين.

بحسب تعريف اليونسكو[21] (2014)، يتمّ تصميم التعليم والتدريب التقني والمهني بشكل أساسي لتزويد المتعلمين بالمهارات العملية والدراية والفهم اللازمين للدخول المباشر في مهنة معيّنة. عادةً ما يؤدي إكمال هذه البرامج بنجاح إلى مؤهل مهني ذي صلة بسوق العمل معترف به من قبل السلطات الوطنية المختصة، على سبيل المثال وزارة التعليم وجمعيات أصحاب العمل، النقابات، الخ.

هذا بالإضافة إلى إيجاد أنظمة تعليم وتدريب مختلفة مثل التعليم القائم على العمل الذي يعتبر خطوة مهمة ساهمت في تشبيك مراكز التدريب من جهة وأسواق العمل من جهة أخرى.

1- أنواع أنظمة التعليم والتدريب المعتمدة

هناك أنواع مختلفة من مناهج التعلّيم التي تختلف فيما بينها في الهيكلية والسياق والغرض، نذكر البعض **منها**:

- **التعليم النظامي (Formal Education)**

يعتبر التعليم النظامي، بحسب التصنيف الدولي الموحّد للتعليم[22] (ISCED) الصادر عن اليونسكو،

[21] - UNESCO-UIS. (2014). UIS Glossary

[22]- التصنيف الدولي الموحّد للتعليم (ISCED)، معهد اليونسكو للإحصاء 2013، Montreal, Quebec

هو تعليم مؤسسّي، مقصود ومقرر من خلال مؤسسات عامة وهيئات خاصة معترف بها، التي تشكل في مجملها التعليم النظامي للبلد. وبالتالي يتمّ الاعتراف بالبرامج التعليمية النظامية بهذه الصفة، من قبل السلطات التعليمية الوطنية المختصة أو أي مؤسسة أخرى بالتعاون مع السلطات التعليمية الوطنية. ويتكوّن التعليم النظامي في الغالب من تعليم أولي. ويتمّ الاعتراف غالبًا بالتعليم المهني وتعليم ذوي الإحتياجات الخاصة وبعض أجزاء تعليم الكبار بأنها تشكّل جزءًا من التعليم النظامي. بحسب التعريف الصادر سنة 2021 عن الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ[23] (INEE): فإن التعليم النظامي يُشكل التعليم المؤسساتي القصدي الموجّه من خلال مؤسسات عامة وجهات خاصة معترف بها، يشكل في مجموعها النظام التعليمي الرسمي لبلد ما. وبالتالي فإن برامج التعليم الرسمي معترف بها على أنها كذلك من جهات التعليم الوطنية ذات الصلة أو ما يعادلها، على سبيل المثال أي مؤسسة أخرى بالتعاون مع جهات التعليم الوطنية أو جهات التعليم الوطنية الفرعية. وغالباً ما يتمّ الاعتراف بالتعليم المهني والتعليم الخاص بذوي الإحتياجات الخاصة وبعض أقسام تعليم الكبار كجزء من منظومة التعليم الرسمي. من هنا، يمكننا القول أن التعليم النظامي يتميّز بأهداف ومخرجات تعليمية محددة مسبقًا ونظام تقييمي موحد حيث يتمّ منح الشهادات، الدبلوم أو الدرجات عند الانتهاء بنجاح، وهو يتبع جدولًا زمنيًا محددًا وله هيكل هرمي بحيث يتقدّم المتعلمون عبر مستويات الصف المختلفة.

- **التعليم غير النظامي (Non-Formal Education)**

يعتبر التعليم غير النظامي، بحسب التصنيف الدولي الموحّد للتعليم (ISCED) الصادر عن اليونسكو، تعليم مؤسسي، مقصود ومخطط من قبل الجهة التي تقدّم التعليم. والصفة المميّزة للتعليم غير النظامي أنه يشكّل إضافة، وبديلًا و/أو مكمّلًا لتعليم نظامي ضمن عملية تعلّم الأفراد مدى الحياة. وهو غالبًا ما يُعطى لتأمين حق الحصول على التعليم للجميع. ويُقدَّم إلى أناس من جميع الأعمار، ولكنه لا يُطبّق بالضرورة بنية مسار تعليمي متواصل؛ ويمكن أن يكون قصير المدة و/أو ضعيف الكثافة، وهو يُقدم في العادة في شكل دورات دراسية قصيرة، وورش عمل أو حلقات دراسية. ويؤدي التعليم غير النظامي في الغالب إلى مؤهلات غير معترف بها كمؤهلات نظامية من قبل السلطات التعليمية الوطنية المعنية أو لا يؤدي إلى أي مؤهلات على الإطلاق. ويمكن للتعليم غير النظامي أن يغطّي برامج تسهم في إلمام الكبار والشباب بالقراءة والكتابة وتوفير التعليم للتلاميذ خارج المدرسة، فضلًا عن برامج تتناول مهارات حياتية، ومهارات العمل، وبرامج التنمية الاجتماعية أو الثقافية.

يتطابق التعريف الصادر سنة 2021 عن الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (INEE) كليًّا مع التعريف السابق والذي ينص على الآتي: يُعتبر التعليم غير النظامي إما إضافة أو بديل

[23]- INEE. (2021). Non-formal Education for Adolescents and Youth in Crisis and Conflict: a Proposed Taxonomy and Background Paper

و/ أو استكمال للتعليم النظامي ضمن عملية تعلّم الأفراد مدى الحياة. وغالبًا ما يُقدم لضمان حق الجميع في الحصول على فرصة التعلّم. ويُلبي إحتياجات الأشخاص من جميع الفئات العمرية ولكن ليس بالضرورة أن يُطبق هيكل مسارات مستمر، فقد يكون قصير المدى أو منخفض الكثافة، وعادة ما يُقدّم على شكل دورات أو ورش عمل تعليمية أو حلقات دراسية قصيرة.

استنادا لذلك، اعتبر التعليم غير النظامي نوعًا من التعلّيم الأكثر مرونة وقد سمي بغير النظامي كونه يحدث خارج النظام التعليمي التقليدي. ومع تطور التكنولوجيا أصبح يتمّ أيضًا من خلال المنصات عبر الإنترنت.

ملاحظة: عبارة "غير نظامي" لا تعني أنه غير منظّم بحيث يعتبره البعض غير منظّم ولا يتمتّع بقوانين ترعاه.

تجدر الإشارة إلى وجود تعليم مهني غير نظامي، أو ما يعرف بالتدريب المهني المعجّل، والذي يطلق عليه في بعض البلدان التدريب المتسارع قصير الأمد، فسيتم شرحه بالتفصيل لاحقًا.

- **التعليم البديل (Alternative Education)**

بحسب اليونسكو[24] (2009)، يعتبر التعليم البديل مصطلحاً شاملًا حيث يشير إلى جميع أنواع البرامج التعليمية التي لا تُعتبر في الغالب برامج تعليمية رسميّة من قبل الوكالات والحكومات والجهات المانحة. في كثير من الأحيان، إنما ليس على سبيل الحصر، يتمّ تقديم برامج تعليمية بديلة خارج رعاية الحكومة الرسمية ونظام التعليم، تشمل هذه البرامج تلك المقدمة للاجئين والنازحين داخليًا، من جانب الوكالات والمنظمات غير الحكومية حيث لا تكون جزءًا من نظام التعليم في البلاد (أي أن البرامج لا تديرها أو تسيطر عليها حكومة البلد المضيف).

كما تشمل أيضًا برامج التعليم غير النظامي حيث لا يتمّ ضمان إعتماد التعليم، والتأكد من صحته بشكل تلقائي، أو التعليم المخصص أو برامج التوعية التي تستجيب لحاجة معينة محدّدة كالتعامل مع طارئ صحّي مثلًا، وبرامج التثقيف في حالات الطوارئ قصيرة الأجل التي تعتبر كبرامج تجسير مع المنهج الأساسي.

- **التعليم المتسارع (Accelerated Education)**

التعليم المتسارع بحسب التعريف الصادر عن الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (INEE)، هو برنامج مرن يناسب الفئات العمرية المختلفة، يُطبّق في إطار زمني مكثّف ويهدف إلى توفير فرص تعليمية لليافعين والأطفال المحرومين من التعليم ممن تجاوزوا سن دخول المدرسة. ويشمل

[24] - Baxter, P. & Bethke, L. (2009). Alternative Education: Filling the gap in emergency and post-conflict situations. UNESCO

هذا البرنامج الطلاب الذين تسـرّبوا من المدارس، وممن انقطع تعليمهم بسـبب الفقر والتهميش، والحروب والأزمات. يهدف برنامج التعليم المتسارع إلى تزويد المتعلمين بالكفاءة والجدارة المعتمدة للتعليم الأساسي باستخدام مناهج تربوية وتعليميّة فعالة تناسب مستوى النضج المعرفي لديهم.

تمنع سـياسـات التعليم الحكومي المتعلمين من الالتحاق في المدارس الابتدائية بعد عمر محدّد. وتزيد احتمالية التسـرّب المبكر للتلاميذ الأكبر سـنًا ممن التحقوا بالأنظمة التعليميّة النظامية، وعندما يزيد عدد الطلاب الأكبر سـنًا تنشأ مشكلة اكتظاظ قاعات الدراسـة وصـعوبة تدريس أعمار مختلفة. ليس هذا وحسـب، بل أيضًـا مشـكلة عدم القدرة على حماية الطلاب عند دمج تلاميذ صـغار في السـن في القاعة الدراسية ذاتها مع من هم أكبر منهم سنًا وحجمًا. وتُعدّ برامج التعليم المتسارع المعتمدة استراتيجية أساسيّة للسـماح لهؤلاء المتعلمين (الذين هم أكبر من سـن المدرسـة الرسـمية) الوصـول إلى التعليم المناسـب لأعمارهم. حيث تقلّص برامج التعليم المتسـارع المعتمدة من عدد السـنوات التعليمية مما يسـمح للمتعلمين بإنهاء مرحلة تعليمية مناسـبة ومعتمدة في فترة زمنية قصـيرة. ويسـتطيع بعد ذلك أن يعاود المتعلمون بعد إنهاء هذا البرنامج الالتحاق في النظام التعليمي الرسـمي، أو التعليم التقني أو المهني الذي يعتمد على المهارات، أو الدخول في سوق العمل مباشرةً لتوظيف المهارات المعتمدة التي اكتسبوها.

يختلف هيكل برامج التعليم المتسـارع (AEPs) من حيث: وتيرة التدريس، وأعمار الملتحقين به، ومناهج التدريس والتعليم المعتمدة. فبرامج التعليم المتسـارع هي بمثابة مدخل ومخرج متعدد، بمعنى أنه عندما ينهي المتعلّم المستوى التعليمي المناسب، في العمر المناسب، والصف الدراسي المناسب، يمكنه أن ينتقل إلى نظام تعليم نظامي، وأنّه في حال كان الطالب قد تسـرّب من المدرسـة في الصـف الثالث فلن يجبر على بدء برنامج تعليمه المتسارع من المستوى الأول.

من هنا فإن التعليم المتسارع هو تعليم مرن يناسب الفئة العمرية ويعزّز حيازة التعليم في إطار زمني معجّل للمجموعات المحرومة من التعليم والذين تخطوا سـن الدراسـة والشـباب الذين انقطعوا عن الدراسـة بسبب الفقر، والتهميش والنزاعات والأزمات. ويهدف برنامج التعليم المتسارع[25] (AEP) إلى توفير كفاءات معتمدة معادلة للتعليم الأساسي بالإضافة إلى مناهج تعليم تلائم مستوى النضج المعرفي لديهم.

بالإضافة إلى ما ورد من أنواع التعلّم، لا يمكن إغفال أن التعلّم يحدث باستمرار وبطريقة عفوية وهذا ما يسمى بالتعلّم غير الرسمي (Informal Education).

- **التعليم غير الرسمي (Informal Education)**

بحسب المجلس الأوروبي للشباب[26]، (The European Youth Foundation, EYF)، يشير التعليم غير الرسـمي إلى عملية التعلّم مدى الحياة، حيث يكتسـب كل فرد المواقف والقيم والمهارات

[25] The Accelerated Education Working Group. (2016). Key Programme Definitions.
[26] https://www.coe.int/en/web/european-youth-foundation/definitions

والمعرفة من التأثيرات والموارد التعليمية في بيئته الخاصـــة ومن التجربة اليومية. يتعلّم المرء من العائلة والجيران، في الســوق، في المكتبة، في المعارض الفنية، في العمل ومن خلال اللعب والقراءة والأنشــطة الرياضــية. كما وتعتبر وســائل الإعلام وســيلة مهمة للغاية للتعليم غير الرســمي، على ســبيل المثال من خلال مشــاهدة المســرحيات والأفلام والموســيقى والأغاني والمناقشــات المتلفزة والأفلام الوثائقية. من هنا نســتنتج، أن التعلّم بهذه الطريقة غالبًا ما يكون غير مخطط وغير منظّم، وبالتالي عفوي وغير مقصــود ويمكن أن يحدث ذلك في أي مكان وزمان بحيث لا يتبع أي منهج منظم أو تحديد أهداف تعليمية مسبقة، وغالبًا ما يكون مدفوعًا بالفضول أو الاهتمام الشخصي.

- **التعليم المهني غير النظامي / التدريب المهني المعجّل (Non formal Vocational training)**

يتلاقى تعريف التعليم المهني غير النظامي مع تعريف التعليم غير النظامي الذي سبق عرضه، من النواحي **التالية:**

- هو تعليم مؤسسي، مقصود ومخطّط من قبل الجهة التي تقدّم التعليم.
- هو تعليم مدى الحياة.
- يُقدَّم إلى أناس من جميع الفئات العمريّة.
- لا يطبّق بالضرورة بنية مسار تعليمي متواصل.
- يمكن أن يكون قصير المدة و/ أو ضعيف الكثافة.
- وهو يُقدَّم في العادة على شكل دورات دراسية قصيرة، وورش عمل أو حلقات دراسية.

ويختلف عنه بالتالي:

- لا يشكل إضافة، وبديلًا و/أو مكمّلًا لتعليم نظامي ضمن عملية تعلّم الأفراد مدى الحياة.
- يؤدي إلى مؤهلات معترف بها من الجهات الرسميّة المعنيّة.

وعليه، استناداً لما سبق، يُعرّف التدريب المهني المعجّل **كالآتي:**

هو تدريب مهني مؤسسي، مقصود ومخطط ومقونن من قبل الجهة التي ترعى التدريب (الوزارات). وهو يصبّ في خانة التعلّم والتدريب مدى الحياة لمختلف الفئات والأعمار، وهو يتبع مناهج محددة تؤدي إلى اكتساب كفايات لوظيفة[27] أو واجبات موصوفة في التصنيف الدولي للمهن أو التصنيف العربي المعياري للمهن أو التصنيف الخاص بكل دولة.

هو قصير المدة، أو متوسط أو طويل المدى (الذي لا يتخطى في العادة مدة عام واحد أي 9 اشهر). ويُقدم في العادة في شكل دورات قصيرة، وورش عمل في مركز تدريب أو سوق العمل، أو في كل ما سبق. ويؤدي التدريب المهني المعجّل إلى مؤهلات معترف بها من قبل السلطات الرسميّة الوطنيّة المعنيّة بعد

27 - https://stats.gov.sa/ar/page/292

خضوع المتدرّب لاختبارات على صعيد مركز التدريب أو على صعيد وطني. يُمنح في الحالة الأولى وثيقة تبيّن أن المتدرّب خضع للتدريب (وتُسمّى إفادة). وفي الحالة الثانية يخضع لإختبار رسمي تنظمه الجهة الرسميّة للتدريب، وتسمّى حينها شهادة/ دبلوم، إفادة إنجاز...."

نعرض في الجدول رقم (2) الخصائص والفروقات بين أنواع التعليم بحسب عدد **من المعايير**:

نوع التعليم / المعايير	نظامي	غير نظامي	بديل	متسارع	التعليم المهني غير النظامي / التدريب المهني المعجّل
مدة التدريب	تمتد عادةً على مدى عدة سنوات، بحسب مستوى التعليم المسعى إليه	تختلف المدة بحسب البرنامج أو الدورة التي يتم اختيارها ولكنها بالغالب أقصر من مدة التعليم النظامي	تختلف المدة بحسب البرنامج أو النهج المتبع / المقاربة المتبعة	مدة مكثفة وأقصر مقارنةً بالتعليم النظامي	قصيرة / متوسطة، وطويلة الأمد لا تزيد عن 9 أشهر
مخطّط له	يتبع منهجًا مخطّطًا ومدروسًا	أنشطة منظمّة ومخطّطة تستهدف مهارات أو معرفة محدّدة	قد لا يتبع مخطّط صلب (rigid) ومحدّد مسبقًا، مما يتيح المرونة في المنهاج والمقاربة / النهج	مصمّم بوتيرة مكثفة لتغطية المنهج في فترة زمنيّة أقصر	يتبع منهجًا مخطّطًا ومدروسًا
موجّه	موجّه نحو نتائج تعليميّة محدّدة وأهداف / كفايات محدّدة	موجّه نحو الحاجات التعليميّة أو اهتمامات المشاركين	موجّه نحو مسارات تعلّمية فرديّة ويلبي حاجات أو اهتمامات محدّدة للمتعلمين	موجّه نحو التقدم السريع في التعلّم للأفراد الذين لديهم قيود زمنيّة أو حاجة للحاق بالتعليم	موجّه نحو حاجات سوق العمل أو اهتمامات المتدرّبين
تعليم يشمل جميع فئات المتعلمين	متاح لجميع المتعلمين، عادةً من خلال عمليات التسجيل المحدّدة مسبقًا.	متاح لجميع المتعلمين بغض النظر عن مؤهلاتهم العلمية والمعترف بها رسميًا.	صُمّم ليكون متاحًا وشاملًا، يستوعب مختلف المتعلمين من خلفيات تعليميّة متنوعة.	متاح لجميع المتعلمين الساعين لتجربة تعليم مكثّفة	متاح لجميع الفئات العمرية الساعين إلى الإعداد أو التأهيل.
شروط السن	مع الخضوع لشروط محدّدة تتعلق بالسن.	لا يوجد شروط للسن	لا يوجد شروط للسن	لا يوجد شروط للسن	لا يوجد شروط للسن

نوع التعليم / المعايير	نظامي	غير نظامي	بديل	متسارع	التعليم المهني غير النظامي / التدريب المهني المعجّل
المرونة	يحدّ من المرونة في اختيار المقررات والجداول الزمنية	يوفّر مرونة فيما يتعلق بالتوقيت ومكان التعلّم واختيار المقررات.	يوفّر مرونة فيما يتعلق باختيار البرنامج وأساليب التعّلم والايقاع (Pacing)	المرونة محدودة بسبب طبيعة البرامج المكثفة	يوفّر مرونة فيما يتعلق بالتوقيت ومكان التعلّم واختيار الدورات / البرامج التدريبيّة.
مكان التدريب	مدرسة	مدرسة أو مركز تدريب	مدرسة	مدرسة	مركز تدريب أو/ وسوق العمل
التحقق من المكتسبات السابقة	الزامي من خلال وثيقة تثبت المستوى الذي وصل إليه	الزامي من خلال وثيقة تثبت المستوى الذي وصل إليه، أو من خلال اختبار التحقق من المكتسبات	الزامي من خلال وثيقة تثبت المستوى الذي وصل إليه، أو من خلال اختبار التحقق من المكتسبات	الزامي من خلال وثيقة تثبت المستوى الذي وصل إليه، أو من خلال اختبار التحقق من المكتسبات	دورة إعداد: لا تتطلب مكتسبات سابقة دورة تأهيل: تتطلب اختبار التحقق من المكتسبات
التحصيل (الشهادات)	شهادة / إفادة رسميّة	لا يؤدي بالضرورة إلى مؤهلات معترف بها من الجهات الرسميّة المعنيّة	يؤدي إلى مؤهلات معترف بها من الجهات الرسميّة المعنيّة	يؤدي إلى مؤهلات معترف بها من الجهات الرسميّة المعنيّة	يؤدي إلى مؤهلات معترف بها من الجهات الرسميّة المعنيّة (دبلوم / إفادة)
إمكانية الانتقال إلى التعليم النظامي	من صلب التعليم النظامي	كلا	نعم	نعم	كلا ما عدا البلدان التي تعتمد نظام الاعتراف بالمكتسبات السابقة (RPL)

2- برامج التعلّم القائم على العمل [28]

اعتمدت اليونسكو اتجاهًا في التعليم والتدريب المهني والتقني وهو التعليم القائم على العمل (Work-based learning): "تجمع برامج التعلّم القائم على العمل بين التعلّم النظامي والتدريب أثناء العمل، مما يسمح للطلاب باكتساب الخبرة العملية أثناء إكمال دراستهم الأكاديمية أيضًا. يمكن أن يكون التعلّم القائم على العمل خيارًا جيدًا للمتعلمين الذين يرغبون في دخول مهنة معينة مع مواصلة تعليمهم في آن معًا".

يأخذ التعليم القائم على العمل مسارات مختلفة بحسب متطلبات سوق العمل والتعليم والتدريب المهني، نأتي على ذكر **البعض منها:**

- **التدريب الداخلي (Internships):** يزوّد هذا النوع من البرامج التدريب، المتدرّبين بخبرة عملية في مهنة معيّنة، ولكنها عادةً ما تكون مدة التدريب أقصر وقد لا تترافق مع التعلّم النظامي في الفصول الدراسية. يُمكن أن يكون التدريب الداخلي طريقة جّيدة للأفراد للتعرّف على مهنة معينة وإجراء اتصالات مع أصحاب العمل المحتملين.
- **التلمذة الصناعية (Apprenticeships):** هي شكل من أشكال التعليم والتدريب المهني التي تسمح للطلاب باكتساب الخبرة العملية في مهنة معينة بالتوازي مع التعليم النظامي في الفصول الدراسية. يُمكن أن يوفّر هذا المسار للمتدرّب توظيفًا مباشرًا في تلك المهنة، حيث غالبًا ما تُتاح للمتدرّبين فرصة العمل لدى صاحب العمل الذي أشرف على تدريبهم المهني. وبالعادة يسمح هذا النظام للمتدرّب بالحصول على مردود مالي أو مادي لقاء عمله.
- **التدريب أثناء العملOJT (On the Job Training):** بحسب منظمة العمل الدولية، يشير التدريب أثناء العمل إلى التعلّم الذي يحدث عندما ينتج العمال، بما في ذلك المتدرّبون سلعًا وخدمات حقيقية. وهو يعتبر جزءًا من التدريب العملي الذي يقدمه التعليم والتدريب التقني أو المؤسسات التعليمية الأخرى.
- **التعلّم/ بالتناوب (Alternance):** التعليم أو التدريب الذي يجمع بين الفترات في مؤسسة تعليمية أو مركز تدريب وفي مكان العمل. يمكن أن يتمّ مخطّط التناوب على أساس أسبوعي أو شهري أو سنوي. وبحسب كل بلد والوضع المطبّق فيه، قد يتمّ ربط المشاركين تعاقديًا بصاحب العمل و / أو الحصول على مكافأة. يعتبر النظام المزدوج (النظام الألماني) Dual system مثالًا عن التعلّم بالتناوب.

[28] - https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000370863?posInSet=1&queryId=52831751-89ab-4a73-a2c7-fa6a72ba4dbd

من هنا، تختلف هذه المسارات بحسب الأفراد وحاجة سوق العمل المحلي والعالمي. ويمكن أن تتضمن مسارات التعلّم والتدريب مزيجًا من الخبرة العملية، والتعلّم النظامي وغير النظامي، والتعليم المستمر ولكنها مصمّمة لتزويد المتعلّمين بالمهارات والمعرفة اللازمة للنجاح في سوق العمل والحد من البطالة. لذلك من المهم، أن تكون هذه البرامج قادرة على مواكبة التغييرات نتيجة التقدّم التكنولوجي الذي يؤدي إلى تحوّل سريع في المهارات المطلوبة في سوق العمل. وأخيراً، هذا يتطّلب من مقدّمي التعليم والتدريب المهني أن يكونوا مبتكرين وذوي تفكير مستقبلي في تصميم وتطوير البرامج.

نعرض في الجدول رقم 3 مقارنة بين أنواع المسارات التعلم القائم على العمل.

المعايير / النوع	هوية المتدرّب	دور المرافق / المتابع من مركز التدريب	دور المرافق/ المتابع من سوق العمل	المنهج المعتمد	طبيعة التعلّم: نظري/ تطبيقي	مكان التدرب	مدة التدريب	توقيت التدريب	الغاية	الحوكمة	توافر إطار قانوني للتدريب	توافر عقد مكتوب	ضمان/ تأمين صحي واجتماعي	تقويم مستمر	بدل مالي للمتدرّب
التدرّب الداخلي/ التدريب الميداني Internship	متعلّم/ متدرّب	مُشرف	مُشرف	غير مطبّق	تطبيقي	سوق العمل	مُحدّدة مسبقًا، لا تزيد عن عام	في فترات العطل والفرص السنوية	تطبيق ما تمّ تعلّمه	سوق العمل/ صاحب العمل	كلا	غير مطبّق	ممكن	كلا	لا مردود مالي، (الا في حالات قليلة وبناء على اتفاق مسبق)
التلمذة الصناعية Apprentice ship	متعلّم/ متدرّب	مُشرف	مُدرّب	مُتّفقٌ عليه من الجهتين	تطبيقي ونظري- تكنولوجي	سوق العمل	طيلة فترة التدرّب	في أي وقت	التعلّم بالممارسة / تطبيق وفقًا لمخطّط ونهج مُسبق بحسب تعليمات	سوق العمل/ صاحب العمل	نعم	نعم	نعم	كلا	نعم، يعتبر المتدرّب عاملًا له حقوقه

المعايير / النوع	هوية المتدرّب	دور المرافق / المتابع من مركز التدريب	دور المرافق/ المتابع من سوق العمل	المنهج المعتمد	طبيعة التعلّم: نظري/ تطبيقي	مكان التدرب	مدة التدريب	توقيت التدريب	الغاية	الحوكمة	توافر إطار قانوني للتدريب	توافر عقد مكتوب	ضمان/ تأمين صحي واجتماعي	تقويم مستمر	بدل مالي للمتدرّب
التدريب اثناء العمل OJT	موظّف في المؤسسة أو متعلّم/ متدرّب	غير مطبّق	مُدرّب	مُتّفقٌ عليه من الجهتين	تطبيقي ونظري – تكنولوجي	سوق العمل	مُدّة محدودة مُتّفقٌ عليها	عند الحاجة	إكتساب معارف ومهارات جديدة. التعلّم بالممارسة	مشترك بين مركز التدريب وسوق العمل	نعم	نعم	نعم	كلا	نعم، يعتبر المتدرّب عاملًا له حقوقه.
التعلّم/ بالتناوب Alternance (النظام المزدوج –النظام الالماني)	متعلّم/ متدرّب	مُشرف	مُدرّب	مُتّفقٌ عليه من الجهتين	تطبيقي	سوق العمل + المدرسة/ مركز التدريب	طيلة فترة التعلّم (من سنة إلى 3 سنوات)	بالتناوب خلال كامل فترة التعلّم	إكتساب معارف ومهارات جديدة. تطبيق وفقًا لمخطّط ونهج مُسبق بحسب تعليمات	مشترك بين مركز التدريب وسوق العمل	نعم	نعم	نعم	نعم	لا مردود مالي، (الا في حالات قليلة وبناء على اتفاق مسبق)

التعليم المستمّر (Continuous education): بالإضافة إلى ما ذكر سابقًا، يبقى التعليم المستمّر عاملًا أساسيًا للحفاظ على العمل في مهنة معينة تتغيّر باستمرار نتيجة لتطور التكنولوجيا أو كشرط من أجل الترقّي الوظيفي الذي تفرضه طبيعة عمل المؤسّسة. كما وتُعتبر دورات التعليم المستمّر لبناء القدرات (Capacity Building) من ضرورة التطوير المهني بحيث تسمح للفرد بالبقاء على اطلاع دائم باتجاهات السوق المحلّي والعالمي.

3. العوامل المؤثرة على العلاقة بين التعليم والتدريب المهني والتقني وسوق العمل

تجتهد أنظمة التعليم حاليًا لسدّ الفجوة بين التعليم والتدريب المهني والتقني وحاجات سوق العمل ولعل أبرز ما يجعل هذه الفجوة تتسّع هي تطور التكنولوجيا بوتيرة متسارعة في سوق العمل من جهة، يقابلها بطء في تعديل وتغيير مجالات التخصص المهنية من جهة أخرى.

ومن يراقب مجريات متطلبات أسواق العمل في السنوات الأخيرة يمكنه تصنيف المهن إلى 4 أنواع:

المهن اليدوية: تعتمد بشكل رئيسي على المهارات اليدوية والحرفية التقليدية. يشمل ذلك العمل اليدوي في تصميم وإنتاج منتجات فنية أو حرفية مثل الأثاث الخشبي، والخزف... في هذه المهن يكون استخدام التكنولوجيا فيها محدود. هذه المهن الحرفية غالبًا ما تنتقل عبر الأجيال وتعتمد على التراث الثقافي والمهارات الموروثة. تواجه هذه المهن تحديات في البقاء في سوق العمل بسبب تفضيل العملاء للمنتجات التصنيعية الجاهزة.

المهن التقليدية: وتشمل وظائف وصناعات تقليدية مثل الحدادة، والخياطة التقليدية فقد يتم استخدام بعض أدوات التكنولوجيا البسيطة لزيادة الكفاءة وتسهيل العمل وبالتالي، فإن المهارات والكفايات المطلوبة لهذه المهن لا تتغير بشكل كبير. تواجه هذه المهن تحديات نتيجة تغيرات الطلب والتكنولوجيا، ولكنها قد تستمر في الوجود.

المهن الكلاسيكية: هذه المهن مثل الطب والهندسة تتأثر بدخول التكنولوجيا إليها، وتتطلب بالتالي وجود عمالة ماهرة قابلة للتكيّف والتطوّر، وقادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية. يحتاج الأفراد في هذه المهن إلى تطوير مهاراتهم وتحسين قدراتهم للتكيّف مع التكنولوجيا المستجدة.

المهن الناشئة: تنشأ هذه المهن نتيجة التحولات التكنولوجية المتسارعة، وتنتشر بشكل متزايد في سوق العمل مع احتياجاتها المتزايدة لعمالة متخصّصة وغير متوافرة بالشكل والعدد المطلوب. يتطّلب الانضمام إلى هذه المهن اكتساب مهارات جديدة ومعرفة متقدّمة في مجالات محددّة من التكنولوجيا، وغالبًا ما تتطلب التعلّم المستمر والتكيّف مع التطورات السريعة في المجالات التكنولوجية. من المتوقع أن تظهر المزيد من المهن الناشئة في المستقبل، وهذه المهن قد تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل سوق العمل وتوفير فرص العمل الجديدة.

وفي هذا السياق، أصبح لزامًا على أنظمة التعليم بشكل عام والتعليم والتدريب المهني والتقني بشكل خاص أن تستجيب لمتطلبات هذه المهن. ولهذه الغاية، تعتمد الدول إلى الاختيار بين عدة حلول، لعل أبرزها: إما

استشراف وتوقّع المهن، وإما تعديل في الأنظمة لتصبح أكثر مرونة وقابليّة للتشبيك مع سوق العمل.

إن استشراف المهن، أو توقّع المهن المطلوبة في المستقبل القريب والبعيد هو أمر له إيجابيات عديدة بالنسبة لأنظمة التعليم والتدريب المهني والتقني. فهذا الأمر يفتح المجال أمام هذه الأنظمة ويعطيها مساحة من الوقت لتتمكن من استشراف المهارات المطلوبة وتحضير التخصصات المناسبة لها، وبالتالي إعداد اليد العاملة وتجهيزها بما يتناسب مع المهن الجديدة. وبهذا يمكن استباق حدوث "الفجوة" بين التعليم والتدريب المهني وسوق العمل.

غير أن هذا الأمر ليس بالسهل، فالاستشراف يتطلب آليات معقّدة ودراسات متخصّصة مبنية على معلومات وبيانات إحصائية دقيقة عن سوق العمل والوضع الاقتصادي الحالي والرؤية المستقبلية، بالإضافة إلى الديموغرافيا والوضع السياسي والأزمات الاقتصادية والسياسيّة المحيطة. وغالبية هذه المعلومات والإحصاءات تحتاج إلى نظام معلومات سوق العمل محدّث باستمرار وبشكل مستدام، الأمر الذي قد لا يكون متوافرًا في معظم الدول العربية.

لعلّ من أهم المشكلات التي واجهت أنظمة التعليم والتدريب المهني هي مدى المرونة التي تتمتع بها تلك الأنظمة، فلقد أشارت نتائج دراسة أجريت عام 2009 في ست دول في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) وهي النمسا، والدنمارك، وألمانيا، وهولندا، والنرويج، وسويسرا بعنوان "مرونة أنظمة التعليم والتدريب المهني: دراسة مقارنة لست دول في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية" أن جميع هذه البلدان لديها أنظمة تعليم وتدريب مهني مرنة نسبيًا، الأمر الذي يمكّنها من التكيّف في ظل التغيّرات في سوق العمل والتطّورات التكنولوجية. وقد حدّدت الدراسة عدّة عوامل مساهمة في هذه المرونة في أنظمة التعليم والتدريب المهني، مثل مستوى الاستقلالية الممنوحة لمقدّمي التدريب، ومدى التعاون بين مقدّمي التدريب والقطاعات الاقتصادية (الصناعية، الزراعية....)، بالإضافة إلى وجود آليات تمويل ميسّرة. كما سلّطت الدراسة الضوء على بعض التحديات التي تواجه أنظمة التعليم والتدريب المهني في الحفاظ على المرونة، حيث تبرز الحاجة إلى إيجاد توازن بين المرونة المطلوبة ومتطلبات سوق العمل وإحتياجات المتخرجين، مع صعوبة التنبؤ بمتطلبات المهارات المستقبلية، والمفاضلة بين توحيد[29] مناهج التعليم والتدريب المهني (Standardization in VET Curricula) والتخصيص[30] في مناهج التعليم والتدريب المهني (Customisation in Curriculum) والمرونة المطلوبة تتطلب أيضًا تزويد المتعّلمين بمجموعة من مسارات التعّلم المرنة، مثل تقسيم المنهج إلى وحدات (Modularization)، وتجميع ونقل الارصدة الدراسية، وجدول تعليمي مرن (Flexible Scheduling) بحسب ما ذكرته الدراسة. حيث يمكن أن تساعد هذه المسارات المتعلّمين على اكتساب المهارات التي يحتاجونها للنجاح في سوق العمل مع مراعاة إحتياجاتهم

[29] - Standardized curriculum: is the idea that all schools in the same country should follow the same learning plan, so that students in any community will be on the same level as their peers in the region

[30]- Customisation in curriculum: it allows tailoring the content and delivering to the specific needs and preferences of your learners

وتفضيلاتهم الفردية (Individual Preferences).

وتشير الدراسة إلى أن إيجاد تلك المرونة يتطلب التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة المشاركين في أنظمة التعليم والتدريب المهني، مثل واضعي السياسات، ومقدمي خدمات التعليم والتدريب، وأصحاب العمل، وجمعيات أصحاب العمل والنقابات العمالية، في تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج التعليم والتدريب المهني. بحيث سيساعد هذا التعاون في ضمان توافق أنظمة التعليم والتدريب المهني مع احتياجات سوق العمل وستوفّر للمتخرجين تدريبًا عالي الجودة.

وأكدّت الدراسة على الحاجة إلى التقييّم والرصد المستمرين لأنظمة التعليم والتدريب المهني لأجل ضمان بقائها فعّالة ومستجيبة للظروف المتغيرة والتطورات المتسارعة. إذ أن وجود جهاز يعنى بالتقييم المستمر سيسهم في تحديد مجالات التحسين وتوجيه تطوير سياسات وبرامج التعليم والتدريب المهني القائمة على البيانات الموثوقة والمحدّثة باستمرار.

ومن أهم توصيات هذه الدراسة هي: أن تكون أنظمة التعليم والتدريب المهني متاحة ومتوافرة للجميع، ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير الدعم المالي للمتعلمين، وتعزيز المساواة بين الجنسين في برامج التعليم والتدريب المهني، وتصميم البرامج التي تلبي احتياجات المتعلمين ذوي الإعاقة أو ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة. كما توصي بأن يركّز صانعو السياسات على خلق بيئة سياسية داعمة تعزّز التعاون والابتكار في أنظمة التعليم والتدريب المهني من خلال تدابير مثل توفير التمويل للبحث والتطوير، وتعزيز تبادل المعرفة والتواصل بين مختلف الشركاء المعنيين.

أما في العالم العربي، فتختلف أنظمة التعليم والتدريب المهني (TVET) من بلد إلى آخر حيث لكل منها سياقها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الفريد، وللأسف قد تحتاج أنظمة التعليم والتدريب المهني في بعض الدول العربية إلى الكثير من الاهتمام لكي تصبح متطوّرة بشكل جيد أو مستجيبة لاحتياجات سوق العمل كما يجب. فعلى مدى عصور ركزّت العديد من الدول العربية بشدّة على التعليم الأكاديمي وأهملت التعليم والتدريب المهني نتيجة للنظرة الدونية لهما. ومع ذلك، ففي السنوات الأخيرة كان هناك اعتراف متزايد بأهمية التعليم والتدريب المهني في العالم العربي كوسيلة لمعالجة بطالة الشباب، والتي تمثل تحديًا رئيسيًا في المنطقة، حيث أطلقت العديد من الدول مبادرات لإصلاح أنظمة التعليم والتدريب المهني لديها، مع التركيز على جعلها أكثر ملاءمة ومرونة ومتاحة للمتعلمين. ولتحقيق ذلك عمدت هذه الدول إلى استخدام التكنولوجيا لتقديم التدريب في نظام التعليم والتدريب المهني. فاستثمرت العديد من الدول العربية في تطوير منصات التعلم الإلكتروني والأدوات الرقمية الأخرى لجعل التدريب المهني أكثر سهولة ومرونة للمتعلمين.

واستهدفت برامج التدريب المهني بشكل خاص الشباب، بمن فيهم أولئك الذين تسربوا من المدرسة أو الذين ينتمون إلى الفئات المهمشة. حيث تمّ تقديم برامج تحوي على مجموعة من خيارات التدريب من الدورات التدريبية قصيرة المدى على المهارات إلى برامج التدريب المهني الأكثر شمولاً. مما أسهم في تزويد

الشباب بالمهارات والتدريب الذي يحتاجون إليها لدخول سوق العمل، وساعد في تدني نسب البطالة وتعزيز النمو الاقتصادي.

أما التحديات الرئيسية التي تواجه أنظمة التعليم والتدريب المهني في العالم العربي، فهي تتقاطع في الكثير منها مع الدول المتقدمة ومنها: الحاجة إلى مواءمة أنظمة التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل، وتحسين جودة التدريب، ونقص التمويل والموارد لبرامج التعليم والتدريب المهني لضمان إتاحة التدريب لجميع المتعلمين، بما في ذلك النساء والفئات المهمشة. لمواجهة هذه التحديات، نفذّت العديد من الدول العربية مجموعة من المبادرات التي ذكرت في الدراسة السابقة " مرونة أنظمة التعليم والتدريب المهني: دراسة مقارنة لست دول في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "، منها توفير الدعم المالي لأصحاب العمل للمشاركة في التدريب المهني، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في توفير التدريب، والاستثمار في تطوير تقنيات التعلّم الجديدة.

ففي المقال المنشور في المجلة الدولية لأبحاث التعليم والتدريب المهني بعنوان "التحديات التي تواجه التعليم والتدريب المهني في العالم العربي". (الشمراني، 2020)، تطرّق المؤلف إلى جميع هذه التحديات مركزًا على غياب آليات ضمان الجودة ومنح الاعتماد لمقدمي التعليم والتدريب المهني الذي يشكّل تحديًا كبيرًا يقوّض فعالية برامج التعليم والتدريب المهني في الدول العربية ومصداقيتها.

فهناك خطر دائم يتمثّل في أن مقدّمي التعليم والتدريب المهني قد يقدمون تدريبًا دون المستوى المطلوب ويفشلون بالتالي في تلبية إحتياجات سوق العمل أو في تزويد الطلاب بالمهارات والمعرفة التي يحتاجونها للنجاح في حياتهم المهنية، وهذا سيخلق صعوبة لدى أصحاب العمل في تقييم المؤهلات والمهارات للأشخاص الذين أكملوا برامج التعليم والتدريب المهني والمرشحين للانخراط في سوق العمل من جهة كما أن عدم التوافق بين مهارات ومؤهلات خريجي أنظمة التعليم والتدريب المهني ومتطلبات سوق العمل، سيؤدي إلى تفاقم مشكلة بطالة الشباب وإعاقة النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

إضافة إلى ذلك، إن غياب آليات ضمان الجودة والاعتماد سيؤدي حتمًا إلى تفاوت بين مختلف الجهات المقدمة لخدمات التعليم والتدريب المهني، أما من حيث جودة برامجها التدريبية أو مدى ملاءمتها لحاجات سوق العمل، ولمواجهة هذه التحديات يوصي بمجموعة من تدابير من شأنها تحسين جودة التدريب من خلال اعتماد آليات ضمان الجودة ومنح الاعتماد. بحيث يمكن أن يشمل ذلك تطوير أطر عمل وطنية لضمان الجودة والاعتماد، وإنشاء هيئات الاعتماد، وتنفيذ تدابير مراقبة الجودة لضمان استيفاء مقدمي خدمات التعليم والتدريب المهني للمعايير المطلوبة.

أخيرًا، إلى جانب العديد من التطورات الإيجابية والمبادرات الجارية، لا يزال هناك عمل يتعين القيام به لتحسين أنظمة التعليم والتدريب المهني في العالم العربي لتصبح أكثر فاعلية واستجابة لاحتياجات المتعلمين وسوق العمل.

القسم الثالث:
نظام تدريب مهني جديد لعصر جديد من التكنولوجيا والإبتكار

من أجل رفد أسواق العمل بالمهارات المطلوبة مع التطوّر المستمر للتكنولوجيا، يجب اعتماد نظام "عصري" يتماشى مع حاجات السوق المتغيّرة باستمرار. لذا ينبغي أن يكون هذا النظام قابلاً للتغيير بسرعة، بشكل يمكّنه أن يؤمّن لسوق العمل الكفايات المطلوبة للمهن. من هنا، يجب أن يتضمن هذا النظام آليات للتحديث والتكيّف المستمّر بناءً على احتياجات سوق العمل والتطورات الصناعية، مما يتيح له مواكبة المتطلبات الحالية والمستقبلية.

بالإضافة إلى ذلك، يُعتمَد هذا النظام في إعداد وتأهيل الأفراد بحيث يكون متاحًا للجميع من خلال توفير فرص التعليم والتدريب المستمر. باختصار نحو عصر جديد من التكنولوجيا والإبتكار، على مراكز التدريب وأصحاب القرار تبنّي نظام تدريب مهني جديد أو "نظام "عصري" مرن وقابل للتغيير بسرعة يتيح التعلّم المستمّر وتطوير المهارات.

1. مميزات " نظام عصري " للتعليم والتدريب المهني والتقني

إن العقبات والتحديات التي اصطدمت بها الدول النامية والمتقدّمة في تطبيق نظام للتعليم والتدريب المهني والتقني يلبي سياستها على مختلف الأصعدة الاقتصادية والصناعية ... تجعل لهذا النظام المنشود هيكيلة تتألف من مكونات أساسيّة مترابطة بينها. يتمايز هذا النظام عن غيره من الأنظمة بالخصائص **التالية:**

التعاون والتشبيك مع القطاعات المختلفة (الصناعة، الزراعة ....): يتعاون نظام التعليم والتدريب مع القطاعات المختلفة التي تمثّل سوق العمل لتحديد المهارات والمعرفة المطلوبة بحيث يتم تعديل المناهج وفقًا لحاجاتها.

المرونة: لمواكبة التطور السريع مع التقنيات الجديدة والتغيرات في سوق العمل، يجب أن يكون النظام المنشود مرنًا وقادرًا على التكيّف بسرعة.

دمج التقنيات الناشئة: لتحقيق المرونة والتكيّف السريع، يجب أن يشتمل نظام التعليم والتدريب على التقنيات والاتجاهات الناشئة في سوق العمل، مما يوفّر للمتخرجين خبرة عملية، وتطبيقية مع الأدوات والتقنيات التي سيواجهونها في سوق العمل.

استمرارية التعلم مدى الحياة: لأن متطلبات سوق العمل أصبحت متغيّرة، أصبح لزامًا أن يكون التعلّم مدى الحياة مكوّنًا أساسيًا لهذا النظام المنشود، مما يؤمن استدامة لاكتساب مهارات جديدة تبقي كفاءة العمال مترابطة مع التغيّر السريع في سوق العمل.

دمج للمهارات الشخصية: إن طبيعة العمل المتغيّرة، تستوجب على النظام الجديد للتعليم والتدريب صقل المتخرجين بمهارات الحياة والعمل، مثل التواصل والقدرة على التكيّف، وحلّ المشكلات واحترام القوانين والأنظمة والريادة ....

2.نظام "ورد"[31] (WARD) للتعليم المهني غير النظامي/ التدريب المهني المعجّل

يهدف نظام" ورد (WARD)" للتعليم المهني غير النظامي إلى الإسهام في نهوض المجتمع اقتصاديًا وثقافيًا من خلال بناء قدرات فئات المجتمع المختلفة وتنمية مهاراتهم وبخاصة الشباب.

يستند التعليم المهني غير النظامي / التدريب المهني المعجّل في WARD على المنطلقات الأساسية **التالية:**

1- استراتيجية اليونسكو للتعليم والتدريب المهني والتقني (2022-2029) " الارتقاء بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني من أجل عمليات انتقال ناجحة وعادلة".

2- الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقنى والمهنى المحدثة (منظمة العمل العربية)

3- خطة التنمية المستدامة 2030.

4- مهارات القرن الحادي والعشرين.

5- التصنيف العربي والعالمي المعياري للمهن.

وقد ارتكز هذا النظام **على:**

- اعتماد منهجية المقاربة بالكفايات[32] التي تربط سوق العمل بالتعليم ومخرجاته بشكل مباشر مع نظام المقررات (Courses)
- اعتماد نظام الوحدات الصغيرة (Modules) التي تغطي معارف ومهارات يدوية وسلوكيات تتيح للمتدرّب تحقيق مهمة (Task) أو واجب (Duty).
- اعتماد وحدات ولبنات / مكونات (Building Blocks) قابلة للتعديل مع مرونة في المسارات العامودية والأفقية. يمكن أن تكون كل وحدة مكمّلة للأخرى أو تستند إليها.
- اعتماد التعلّم القائم على العمل (Work based learning) كوحدة إلزاميّة تتيح للمتدرّب التمرّس ضمن بيئة عمل حقيقيّة.

[31] - نسبة لأسم الجمعية التي اقترحته وهي " الجمعية الخيرية للأبحاث والدراسات – Welfare Association for Research and Development - WARD

[32]- Richards, J. & Rodgers, T. (2001). Approaches and Methods in Language Teaching. New York: Cambridge University Press

- ادماج منهج "مهارات العمل والحياة" كمكوّن تعليمي ملزم والذي يتضمن مهارات حياتية مثل احترام القوانين والريادة والعمل الحر إضافة لمهارات تكنولوجية.

أ. بنية نظام "WARD"

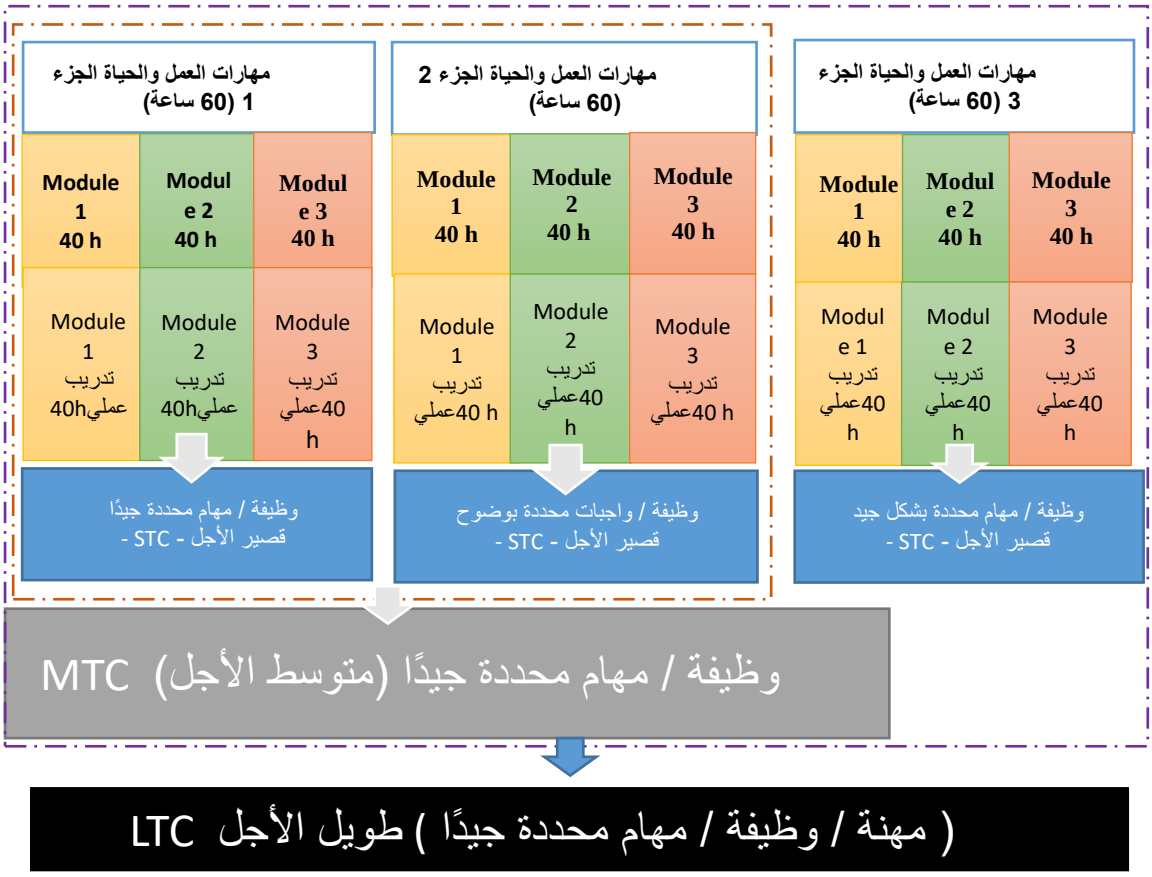

رسم توضيحي 3: بنية نظام ورد

يتميّز التعليم المهني غير النظامي/ التدريب المهني المعجّل بهيكلية خاصة حيث تصنّف المقررات إلى **ثلاثة أنواع:**

مقرّر قصير الأجل (Short Term Course, STC)

وهي تعادل 300 ساعة من التعليم والتدريب موزعة كالتالي: وحدة في المهارات الحياتية المرتبطة بسوق العمل بمقدار 60 ساعة، ثلاث وحدات تعليمية تعتمد على المقاربة بالكفايات ومدة كل وحدة 40 ساعة، يخضع المتدرّب في نهايتها لامتحان تقييمي، ويحصل على وثيقة (إفادة/ شهادة) إتمام عند النجاح. يمكن لهذه الوحدات التعليمية الثلاثة أن تترابط فيما بينها.

يضاف أيضًا التدريب العملي وهو عبارة عن ثلاث وحدات تعتمد على نظام التعلّم القائم على العمل الذي ينفّذ على 40 ساعة لكل منها.

إن الوقت المرصود لإنجاز شهادة مقرر قصير الأجل (STC) هو ثلاثة أشهر، يتمّ خلالها تعليم وتدريب مهني معجّل على وظيفة (Job) أو واجب (Duty) محدّد.

مقرر متوسط الأجل (Medium Term Course, MTC)

وهي تعادل 600 ساعة من التعليم والتدريب موزّعة على رصيد تراكمي لمقررين قصيري الأجل. خلال فترة ستة أشهر، يستطيع المتدرّب إنجاز مقرر متوسط الأجل حيث يمكّنه من ممارسة وظيفة (Job) أو واجب (Duty) محدّد.

مقرر طويل الأجل (Long Term Course, LTC)

وهي تعادل 900 ساعة من التعليم والتدريب، موزّعة على رصيد تراكمي لثلاثة مقررات قصيرة الأجل. بعد تقييم المهارات المكتسبة، يحصل المتدرّبون في نهاية المقرر على وثيقة (إفادة/ شهادة) "عامل ماهر" في وظيفة أو مهنة معينة.

طرق التقييم: طيلة فترة المقرر وأثناء كل وحدة، يخضع المتدرّب للتقييم التكويني والتغذية الراجعة المستمرة. أما في نهاية كل وحدة أو عند كل مقرر، يُعتمد التقييم التقريري إضافة إلى إختبار الممارسة العملية وتقديم مشروع، يضاف اليه تقييم المشرف في سوق العمل عند الانتهاء من مقررات التعلّم القائم على العمل. تعتبر جميع أدوات القياس ضرورية لضمان التحقق من اكتساب المتدرّب للكفايات والمهارات المطلوبة وشرط لضمان جودة التدريب.

الاعتراف بالشهـــادة: بحال تمّ تحقيق شروط النجاح، يُمنح المتدرّب في نهاية كلّ مقرر وثيقة (إفادة/ شهادة) بحسب التوصيف المهني للبلد أو بحسب التصنيف العربي المعياري للمهن.

ب. خصائص نظام "WARD "

من خصائص نظام "WARD " للتدريب المهني المعجّل أنه يتكيّف بحسب حاجة السوق من اليد العاملة ويأخذ بعين الاعتبار حاجة المتدرّب. إذ أن نوعية ومحتوى الشهادات الثلاثة تخضع لحاجة المتدرّب للدخول في مهنة معينة أو للتأهيل لعمل معّين، فيتمّ على أساسها تصميم الوحدات التعليمية الثلاثة المبنية على المقاربة بالكفايات والوحدات الثلاثة للتدريب المبنية على التعلّم القائم على العمل إضافة إلى الوحدة الخاصة بمهارات العمل والحياة (مهارات التواصل، حلّ المشكلات، تنظيم الوقت، .....).

يردّ هذا النظام بشكل مباشر على معظم المتطلبات التي يرغب بها سوق العمل، وهو يسمح لكل دولة عربية أن تقوم بتكييفه بحسب حاجاتها وواقعها.

فهو تعليم غير نظامي، يتبنى منهج تعليمي مرن وديناميكي ومصمّم لتلبية احتياجات وأهداف التعلّم والتدريب المحدّدة للأفراد أو للقطاعات العاملة المختلفة حيث يتمتّع هذا النظام **بالخصائص التالية:**

المرونة: يتميّز هذا النظام بالمرونة من حيث قدرته على التكيّف لاستيعاب أنماط التعلم المختلفة للمتدرّبين من حيث بناء المقررات المختلفة والجداول الزمنية المتاحة بحيث يمكن تصميمه ليلائم احتياجات مجموعات أو أفراد معينين.

القدرة على سدّ فجوة المهارات المطلوبة: إن غاية هذا النظام هي معالجة فجوة المهارات المطلوبة للعمل في الأسواق المحليّة والعالميّة. لذلك، تمّ تصميم هذا النموذج ليكون الإعداد فيه على شكل وحدات ذات محتوى تدريبي متخصّص متعلق بوظيفة (Job) أو واجب (Duty) محدّد وموصوف.

متاح للجميع: لا يضع هذا النظام شروطًا تعجيزيّة أمام طالبي الالتحاق بدورات التدريب وبخاصة فيما يتعلّق بشرط السن، وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي أو التحصيل المسبق، غالبًا ما تكون الشروط بسيطة تتلخص بمبادئ القراءة والكتابة والحساب ما عدا بعض الدورات التي تكون ذات مستوى متقدّم، حيث يُشترط على طالبي الالتحاق بالتمتّع بمستوى تعليمي معيّن أو بخبرات محدّدة. أما فيما يتعلّق بالشروط الجسديّة، فهو مفتوح للجميع بمن فيهم ذوي الصعوبات وأصحاب الهمم، شرط أن يكونوا قادرين على ممارسة المهنة بعد التخرّج.

الإعداد الأولي والتأهيل المستمر: بحسب المكتسبات السابقة للمتدرّبين ومدى اطلاعهم على المهنة التي إختاروا التدرّب عليها، فإنه يمكنهم الالتحاق بدورات إعداد أولي بحال كانوا لا يتمتعون بأي خبرة أو تحصيل سابق متعلّق بالمهنة التي يختارونها. أما في حال كانوا من ذوي الخبرات السابقة في الاختصاص، فيسمح هذا النظام لهم بالتأهيل، (التدرّب المستمر) وذلك من أجل رفع قدراتهم أو تدعيم مكتسباتهم السابقة والإطلاع على كل جديد بحثًا لمتابعة تطورات سوق العمل أو الترقية أو غيره.

التوافق مع التصنيف المهني المعياري: يقسم كل مقرر إلى عدد من الوحدات التدريبيّة تُكسب المتدرّبين المعارف والمهارات والسلوكيات التي تجعل منهم عمالًا مؤهلين لممارسة مهنة محددة منصوص عنها في االتصنيف المهني المعياري العربي أو الدولي أو بحسب ما ترتأيه كل دولة إنطلاقا من حاجاتها.

التوازن في التدريب بحيث تتكامل مع بعضها كلٌّ من:

المهارات العملية والمعرفة: يركّز التعليم على توفير المهارات العملية والمعرفة والكفاءات ذات الصلة بأداء مهنة تحت اشراف مدرّب في مكان التدريب.

التدرّب في سوق العمل: تحت إشراف مدرّب من سوق العمل أو صاحب العمل نفسه، حيث يختبر المتدرّب واقع الحياة العمليّة (التعلّم القائم على العمل – Work based learning).

تنمية المهارات الحياتية: يحتاج المتدرّب في سوق العلم إلى المهارات الحياتية أو ما يعرف بمهارات العمل والحياة، كالتواصل وحلّ المشكلات والتفكير النقدي والقوانين والحقوق والواجبات والريادة.

اكتساب الخبرة العمليّة: يتيح النظام للمتدرّب الخبرة العملية وتطوير للمهارات المتعلقة للمهنة في بيئة العمل مباشرة بحيث يتوافر للمتدرّب وسائل متنوعة وفعالة تمكنّه من التعلّم والممارسة في آن واحد بوجود مشرفين.

السرعة: على عكس التعليم والتدريب المهني والتقني النظامي الذي يمتد لعدة سنوات، يستطيع هذا النظام وخلال مدة قصيرة تتراوح بين ثلاثة أشهر إلى تسعة أشهر من إكساب المتدرّبين المعرفة والمهارات المستهدفة بكفاءة، مما يسمح لهم بدخول سوق العمل بسرعة أكبر.

التدرّب مدى الحياة: هذا النظام المعجّل يؤمن وسيلة للتطور المهني باستمرار أي التعلّم مدى الحياة وذلك من خلال توفير الفرص للأفراد في أي مرحلة من مراحل الحياة. وبما انه نظام معترف به من قبل السلطات الرسمية فانه يشجّع التطور الشخصي والمهني المستمر.

رسم توضيحي 4 : خصائص نظام WARD

الجاهزية للوظيفة أو للعمل الحر: أخيرا يتيح هذا النظام فرصا للتوظيف في مختلف الصناعات أو المهن في المؤسسات التي وفرّت البيئة العملية للمتدرّب أو يفتح امامهم الآفاق للبدء بمشروعهم الخاص بما انهم أصبحوا يملكون الخبرة الفنية والشهادات ذات الصلة، مما يعزز قابليتهم للتوظيف وآفاق العمل.

الترابط بين برامج التدريب وحاجات سوق العمل: اخيرا يتيح هذا النظام بتمتين العلاقة بشكل وثيق بين مقدمي خدمات التدريب وأصحاب العمل مما يضمن أن التدريب يتماشى مع إحتياجات السوق الحالية والمستقبلية.

ج. التحديات في تطبيق نظام "WARD" وتكييفه وفقًا لظروف كل بلد

يتمثّل التحدي الأبرز لتطبيق هذا النظام بمراقبة جودة مخرجاته، والاعتراف الرسمي بالإفادة / الشهادة التي تصدر عنه :

- مراقبة جودة مخرجات تطبيق النظام من خلال وضع معايير تقييم محددة ومقاييس فعّالة لقياس أداء.
- النظام وضمان تحقيق المعايير القياسية المحددة. تتضمن هذه المراقبة إجراء المراجعة الدورية، من خلال رصد وتقييم الأداء والتحسين المستمر للعمليات والإجراءات المتبعة.
- الاعتراف الرسمي بالإفادة/ الشهادة من خلال إصدار الأنظمة اللازمة، بحيث تصدر الإفادة / الشهادة مصدّقة من قبل الوزارة أو الإدارة الرسمية المعنية بالمراقبة وتقييم جودة التدريب. هذا الإجراء يعطي قيمة للإفادة / للشهادة ويفتح لحاملها أسواق العمل ويسهّل أيضًا على أرباب العمل إختيار اليد العاملة على أساس مستند موثوق.

بما أن شروط برنامج التدريب قد تختلف إعتمادًا على مقدّم الخدمة وأهداف البرنامج المحددة لضمان قدرته على تلبية متطلبات السوق واستخلاص أقصى فائدة من تجربة التدريب، فان عناصر نظام "WARD" التي بالإمكان تكييفها وفقًا لحاجات كل بلد من اليد العاملة **الماهرة هي:**

تحديد واضح لأهداف التدريب : مع تفصيل للمخرجات التعليمية والممارسات العلمية التي يجب توافرها عند المتدرّب في نهاية كل وحدة (Module) وفي كل مقرّر (Course).

الأهلية: على الرغم من أن نظام التدريب متاح للجميع إلا أن هناك حاجة في بعض الأحيان لتحديد معايير أهلية للمشاركين، مثل المؤهلات التعليمية أو الخبرة العملية لا سيما في دورات التأهيل أو الدورات المبنيّة على سابقاتها.

المدة المسموح فيها لإنجاز المقرر (STC,MTC,LTC): يجب تحديد ما يترتب على المتدرّب من نتائج بحال لم ينجز التدريب ضمن المدة المحدّدة لظروف قاهرة أو لعدم اجتيازه للتقييم نهاية كل وحدة أو نهاية المقرر.

نسبة الحضور: لضبط التزام المتدربين بالحضور، هناك حاجة لتحديد النسبة المئوية المسموح فيها بالتغيب لأسباب قاهرة بحسب كل وحدة أو مقرر.

التقييم: تحديد طرق التقييم وتوقيته أثناء إنجاز المقرر، إذ لا بد من قياس اكتساب المتدربين للموارد المختلفة المؤلفة للكفاية من خلال الاختبارات النظرية والممارسة العملية وتقديم مشاريع التخرّج. مع إعطاء الأولوية للتقييم التكويني وللتغذية الراجعة طيلة فترة المقرر وأثناء كل وحدة.

متطلبات الإنجاز: تحدّد كل دولة متطلبات إستكمال برنامج التدريب بنجاح. يمكن أن يشمل ذلك تحقيق درجة نجاح دنيا في التقييمات، واستكمال جميع المهام أو المشاريع المحددة، أو تلبية معايير الأداء المحددة.

قواعد السلوك: تحديد قواعد السلوك أو المبادئ الأخلاقية التي من المتوقع أن يلتزم بها المتدربون طوال فترة برنامج التدريب، بما يضمن ذلك بيئة تعلّم آمنة.

يسلّط هذا المحور الضوء على أهمية الدور الذي تلعبه اليد العاملة الماهرة في دفع النمو الاقتصادي للبلدان. كما يتناول أهمية الاستثمار في التدريب المهني من خلال تعزيز العلاقة بين أسواق العمل من جهة ونتائج التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET) من جهة أخرى. الا أن تطوّر التكنولوجيا بوتيرة سريعة يؤدي الى تغيير في ملامح الوظائف الحالية ويزيد من فجوة المهارات في سوق العمل. لذا يُقترح مسارا موازيًا للتدريب وهو التدريب المهني المعّجل الذي يتصّف بالمرونة التي تؤمن له التكيّف مع الواقع من خلال إعداد العمال المهرة القادرين على تلبية متطلبات سوق العمل المتنوعة بشكل فعّال وفي الوقت المناسب. علاوة على ذلك ، يشّدد التقرير على أن تمكين القطاع المهني يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالاعتراف بقيمة اليد العاملة الماهرة وبالشهادات التي ينالها المتدرّبون عند اجتيازهم للمعايير المطلوبة.

أخيرًا، يمكن على صعيد التعاون بين الدول العربية تحفيز التدريب المهني من خلال تبني نظام تدريب مهني معياري (Standardized vocational training). يكون متاحًا للجميع، وقصير المدة ومرتكزًا على التعلّم القائم على العمل، وعلى المقاربة بالكفايات في بناء وحداته (Modules). كما ويتمتع ببنية هيكلية مؤلفة من عناصر قابلة للمؤامة وفقاً لحاجات سوق العمل في كل بلد. إلا أن ذلك يتطلب اعترافًا عربياً على مستوى هذه الدول بهذا المسار الجديد من التدريب المهني واعتماده، وذلك من خلال تشجيع تبادل الخبرات والممارسات العملية، وتطوير آليات إدارة وضمان جودة هذا التعليم غير الرسمي، خاصة وأن ملامح السوق العربية متشابهة إلى حد كبير. يجب أيضًا تشجيع إنشاء مراكز تدريب معتمدة لهذا النظام في الدول العربية ومنح الشهادات المعتمدة وفقًا للتصنيف المهني العربي المعياري، وذلك لضمان قبولها في السوق العربية.

المحور الثالث:

المنصات الرقمية الإمكانيات والتحديات

تمهيد :

تولي العديد من الدول الاهتمام بتبني وإطلاق خطط استراتيجية رقمية وطنية كخطوة أولى نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، والارتقاء بكفاءة البنية التحتية الرقمية، وتنمية المهارات الرقمية، وتشجيع الابتكار والتطوير الرقمي، لما لهذه الاستراتيجيات من آثار ايجابية على مجتمع الأعمال وتحسين ظروف وبيئة العمل، وقد ساهم انتشار التقنيات الرقمية في التحول نحو الاقتصاد الرقمي وظهور ما يسمى "اقتصاد المشاركة" ، كما أحدثت هذه التقنيات الرقمية تحولاً جذرياً في شتى قطاعات الاقتصاد وظهرت موجة جديدة ومختلفة من العمليات والخدمات والمنتجات، محفزة بذلك المنافسة ونمو الإنتاجية، مما أدى لظهور طريقة جديدة لتنظيم العمل والنشاط الاقتصادي.

كشف الاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة (ITU) أن ما يقرب من(63 %) من سكان العالم كانوا مستخدمين نشطين للإنترنت عام 2021م، وارتفع معدل انتشار الإنترنت من(30%) عام 2010م إلى (57.3%) عام 2021م وقد أدى هذا الانتشار السريع للتقنية الرقمية في كل الأعمال وأماكن العمل إلى إعادة تشكيل وتغيير آلية وتنظيم أدوات أسواق العمل، لذا تتجه الاقتصادات المتقدمة نحو اقتصاد رقمي سريع التطور يعتمد على البيانات، ومن أهم الأدوات التي تشكلت وأحدثت طفرة في أسواق العمل ، "المنصات الرقمية"، التي تعمل على ربط المشتركين في هذه المنصات بمقدمي الخدمة عن بعد للاستفادة من خدماتها، وتشكل هذه المنصات جزءا أساسيا من اقتصاد الوظائف المؤقتة، وعاملا مهما في تسريع نمو العمل المرن عبر الإنترنت، وتسهيل أداء الأعمال حيث أصبحت جزءاً مهماً من سوق العمل العالمي.

وقد ساهمت هذه المنصات في توفير فرص جيدة لأطراف الانتاج الثلاثة وخاصة العمال وأصحاب الأعمال، وذلك لما تتميز به من مرونة وفعالية عالية، وتخفيض كبير للتكاليف الرأسمالية، مما أدى لارتفاع عدد هذه المنصات ما يعادل خمسة أضعاف على الصعيد العالمي، ومن ثم أصبح العمل المستقل والحر من خلال البيئة الافتراضية واقعا ملموسا، مستفيدين من هذه الفرص المتاحة، وفي المقابل واجه عمل هذه المنصات عددا من التحديات من أهمها قبول اتفاقيات شروط الخدمة التي تضعها بعض المنصات من جانب واحد للدخول إليها، وقبول أو رفض العمل، وإيقاف الحسابات، وغيرها.

وأفادت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن غالبية الدول الأعضاء(34) من أصل (38) لديها استراتيجيات رقمية وطنية، تهدف لرفع كفاءة وقدرات البنية التحتية الرقمية ، وتنمية المهارات الرقمية للشباب والنساء والفئات الاجتماعية المهمشة، حيث إن وجود مثل هذه الاستراتيجيات له آثار كبيرة على منظمات الأعمال وظروف العمل ورفاهية العمال في جميع دول العالم، لذا يبحث هذا المحور في مدى أهمية المنصات الرقمية لأطراف الانتاج الثلاثة وإمكانياتها المتاحة والتحديات التي تواجه عملها وكيفية التغلب عليها، ومن ثم المساهمة في بناء منهجية حديثة لأسواق العمل العربية.

ويسلط هذا المحور الضوء على حجم الاستثمارات العالمية في المنصات الرقمية في السنوات العشر الأخيرة والتي يظهر من توزيعها اهتمام الدول المتقدمة بالاستثمار في هذا المجال، لما يحققه من عوائد مرتفعة وسريعة في القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، وكذلك دور هذه المنصات في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وخاصة في زيادة ونمو معدلات التشغيل، وتوفير فرص وظيفية عديدة، واستحداث نوعيات جديدة من الوظائف لم تكن موجودة في أسواق العمل قبل ظهور المنصات الرقمية، ومن ثم التقليل من معدلات البطالة المرتفعة، والاهتمام بدراسة الواقع الحالي للمنصات الرقمية في العالم العربي، وأثر الاستثمار في هذه المنصات على مستقبل أسواق العمل العربية، وتختتم بطرح مجموعة من التوصيات للمساهمة في بناء منهجية جديدة ورسم مسارات مبتكرة ومستدامة لأسواق العمل العربية.

ويتألف هذا المحور من مبحث تمهيدي **وثلاثة أقسام كما يلي:**

المبحث التمهيدي: الإطار النظري للمحور "مدخل عام".

القسم الأول: الاستثمار في المنصات الرقمية وأثره على الأعمال.

القسم الثاني: دور المنصات الرقمية في التنمية الاقتصادية.

القسم الثالث: واقع المنصات الرقمية ومستقبل أسواق العمل.

الإطار النظري للمحور (مدخل عام)

أدى انتشار تقنيات المعلومات والاتصالات في التسعينيات من القرن الماضي، إلى قيام المؤسسات والشركات بنقل الخدمات وعمليات الإنتاج لمختلف مناطق العالم، من خلال شركات التشغيل لصالح الغير أو ما تعرف بعمليات التعهيد التجارية Business Process Outsourcing (BPO)، تبع ذلك موجة أخرى من التطورات التقنية الحديثة، مثل الحوسبة السحابية، انترنت الأشياء، سلاسل الكتل Block Chain ساهمت كلها في تشكيل وتغيير نظم العمل التقليدية.

ونستعرض من خلال هذا المحور الإطار النظري "**مدخل عام**" ماهية ومفهوم المنصات الرقمية وأنواعها وخصائصها، كما سنتعرض لعدد من المفاهيم والخصائص المرتبطة بموضوع المحور مثل مفهوم وخصائص "**الاقتصاد الرقمي**" ومفهوم وخصائص "**اقتصاد المشاركة**" كما **يلي:**

- **أولاً: ماهية وأنواع المنصات الرقمية**

1- مفهوم المنصات الرقمية:

يرى البعض أن المنصات الرقمية Digital Platform هي نموذج أعمال قائم على استخدام التكنولوجيا سهل الاستخدام، يسهل تبادل المعلومات والمنتجات والخدمات بين الأطراف المختلفة، ويسمح بالتواصل الالكتروني بين العديد من الأشخاص.[33]

ويرى البعض الآخر أنها عبارة عن مواقع اليكترونية وتطبيقات رقمية تعمل على الربط بين العاملين والباحثين عن عمل والأفراد أو المؤسسات أو الشركات الراغبين في الحصول على خدمات في أي مجال سواء كانت تعليمية تدريبية وتسويقية أو في مجال النقل والتوصيل أو الخدمات المنزلية وغيرها.

وفي دليل تعاريف المنصات والمنتجات والخدمات الرقمية التابع لهيئة الحكومة الرقمية بالمملكة العربية السعودية ينص على تعريف للمنصات الرقمية كما يلي:

"هي الحلول التقنية التي تبنى عليها المنتجات والخدمات الرقمية وتقدم للمستفيدين تجربة رقمية معززة من خلال البوابات الرقمية أو تطبيقات الأجهزة الذكية (القنوات الرقمية)، وتتيح المنصة الرقمية لهذه القنوات أن تتصل وتتكامل فيما بينها، كما أنها تتيح تكامل خدماتها مع الخدمات الخارجية الأخرى".[34]

وترتبط بعض المنصات الرقمية بالتفاعل بين الحكومات والمواطنين كالمنصات التي تقوم على تقديم خدمات الحكومة الاليكترونية أو الحكومة الذكية، بينما تهتم منصات أخرى بالتفاعل بين قطاع الأعمال والمستفيدين من خدماته كالمنصات التي تربط قطاع الخدمات المصرفية والبنكية بالعملاء والمستفيدين من

[33] - Harvard Business Review hbrarabic.com

[34] - دليل تعاريف المنصات والمنتجات والخدمات الرقمية ، هيئة الحكومة الرقمية الرياض على الرابط: Dga.gov.sa

هذه الخدمات والأمثلة في ذلك كثيرة ومتنوعة، لذا سينصب اهتمام المحور على منصات العمل الرقمية.

2- أنواع منصات العمل الرقمية:

تتنوع منصات العمل الرقمية حسب المهمة أو الوظيفة التي أنشئت من أجلها أو الفئة من الأفراد أو المؤسسات التي ستقدم الخدمات الرقمية لها، فهي إما أن تكون منصات رقمية تؤدي الأعمال من خلالها على شبكة الانترنت، مثل خدمات البرمجة والمونتاج والترجمة وإدخال البيانات وغيرها من الخدمات الرقمية، وإما خدمات فعلية على أرض الواقع، مثل سيارات الأجرة، عمليات التوصيل، الخدمات المنزلية وخدمات الرعاية الصحية والاجتماعية، وغيرها، ويضم سوق عمل المنصات الرقمية مجموعة متنوعة من المهن بدءًا من الخدمات اللوجستية عند الطلب، إلى مصممي ومطوري التطبيقات البرمجية ذوي المهارات العالية، وخدمات البث المباشر، وصانعي المحتوى عبر قنوات التواصل الاجتماعي المختلفة.

ويوضح الشكلان التاليان الأنواع المختلفة لمنصات العمل الرقمية وأمثلة **لكل نوع** :

الشكل (5) أنواع منصات العمل الرقمية

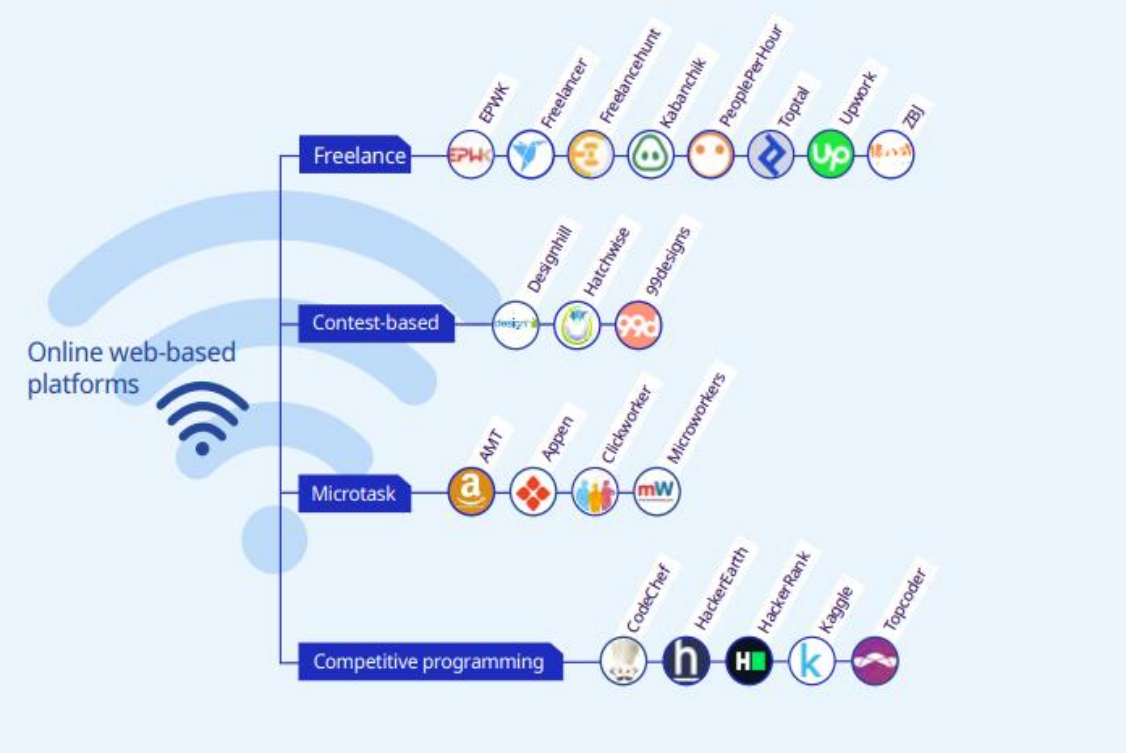

World Employment and Social Outlook2021.ILO, The role of digital labour platforms in transforming the world of work

ويتضح من الشكل **أعلاه أن:**

النوع الأول : من المنصات هو المنصات التي يتم تنفيذ الأعمال فيها عن بعد من خلال شبكة الانترنت، ويطلق عليها Online Web-based Platforms ، ويتبعها عدد من منصات العمل **الفرعية وهي :** منصات العمل الحر (المستقل) وهم الذين يعملون لحسابهم الخاص، ومنصات العمل القائمة على

أساس المنافسة في تصميم الإعلانات التسويقية أو تصميم أفضل التطبيقات والبرامج وغيرها، والمنصات الرقمية التي تختص بتقديم المهام والأعمال الصغيرة التي لا تتطلب مهارات مرتفعة ولا تستغرق وقتاً طويلاً، ثم المنصات التي تقدم خدمات البرمجة التنافسية.

أما **النوع الثاني** من منصات العمل الرقمية فيتمثل في المنصات القائمة على أساس الموقع Location– Based Platforms، وهي التي تقدم خدمات فعلية باستخدام الموقع الجغرافي للعميل من خلال تقنية نظام تحديد المواقع العالمي Global Positioning System (GPS)، ويتفرع منها نوعين من المنصات منصات سيارات الأجرة، ومنصات توصيل الطلبات، كما بالشكل **التالي**:

الشكل (6) أنواع منصات العمل الرقمية

World Employment and Social Outlook2021.ILO ,The role of digital labour platforms in transforming the world of work

وتتنوع وتختلف مستويات المهارات الرقمية للمطورين عبر هذه المنصات التي أثرت بشكل كبير على جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية وغيرت هيكل سوق العمل، مما أدى لتعزيز فرص العمل للشباب والنساء غير العاملات، والفئات الاجتماعية المهمشة، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، كما إن ساعات العمل المرنة وحرية اختيار المهام والقيام بالعمل في أي وقت ومن أي مكان، كلها عوامل ضاعفت من الإقبال على منصات العمل الرقمية.

▪ ثانياً: متطلبات وعوامل نمو المنصات الرقمية

تعتمد المنصات الرقمية ونموها على عدد من المتطلبات من أهمها، توافر بنية تحتية رقمية مناسبة وتوافر خدمات تقنيات حديثة مثل خدمات الحوسبة السحابية التي يتم من خلالها استغلال موارد تخزين البيانات والنسخ الاحتياطي المتزامن معها، وكذلك توفر الخدمات المالية الرقمية، والخدمات اللوجستية للمنصات الرقمية التي تقدم خدمات أو منتجات فعلية للعملاء، كما هي موضحة بالشكل **التالي:**[35]

الشكل (7) متطلبات نمو المنصات الرقمية

المصدر : سفيان قعلول،الوليد طلحة : "الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات" ،صندوق النقد العربي(أبو ظبي ،2020م)

ويعتبر العاملون على المنصـــات الرقمية، والمهارات والخبرات الرقمية لديهم من أهم عوامل نمو وتطور هذه المنصـــات، وقد أجرت منظمة العمل الدولية بين عامي 2015 ، 2017م اســـتبياناً حول العاملين في منصة المهام الرقمية الصغيرة ، نتج عنه أن العمال ينتمون للمناطق الحضرية ، حيث ينتمي (80%) منهم لمجتمعات حضـــرية، وأن العمال أصـــغر ســـنًا في البلدان النامية مقارنة بالدول المتقدمة، وتزيد أعداد الرجال عن النســاء، وأن(37٪) يحملون شـــهادات جامعية، (20٪) حاصـــلين على دراســـات عليا، كما وجد أن تطوير البرمجيات والتقنيات الحديثة هي أكثر المهارات المطلوبة، حيث تشـــكل حوالي (33%) من جميع الوظائف الشـاغرة، مما يعني وجود نسـبة عالية من العمال ذوي المهارات العالية على هذه المنصـــات الرقمية التي اســـتخدمت أحدث التقنيات واســـتفادت من التطور الهائل والســـريع في هذا المجال.[36]

[35] سفيان قعلول،الوليد طلحة : "الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات" ،صندوق النقد العربي(أبو ظبي ،2020م)

[36]- Tan Zhai Gen, Rachel Gong: Digital Platform Work: How digital access and competencies affect job-seeking Khazanah Research Institute Discussion paper (2021) pp 4-5

▪ ثالثاً : مفاهيم اقتصادية في أسواق العمل الرقمية:

1- مفهوم وخصائص اقتصاد المشاركة

تتمثل آلية عمل اقتصـــاد المشـــاركة في إبرام عقود قصـــيرة الأجل بين أطراف ثلاثة وهي الشـــركات التي تقوم بتقديم الخدمة، وطالبي العمل، بهدف توفير المنتجات أو الخدمات، والعملاء الذين يقومون بطلب المنتج أو الخدمة بعد البحث عنه على المنصـــة الرقمية للشـــركة على شـــبكة الإنترنت أو التطبيق الإلكتروني على الهواتف الذكية والرضـــا بمواصـــفات المنتج أو الخدمة والسـعر المطلوب ، وذلك مقابل أجر يتم الاتفاق عليه، وقد يطلق البعض على العمال " العاملين لحسابهم الخاص "، ويسمى العمل هنا "العمل المســـتقل" أو " العمل الحر" Freelance ، ومن هنا يتم تعريف اقتصـــاد المشـــاركة عبر المنصـات الرقمية على أنه "مجموعة أسواق العرض والطلب على السلع والخدمات التي تقوم من خلالها شـــركات تســـتخدم التطبيقات الإلكترونية والمنصـــات الرقمية Digital Matching Firms لتحقيق التواصـــل بين مقدمي الســـلع والخدمات والمســـتهلكين، ومن ثم دعم التجارة بناء على الطلب On-demand Commerce."[37]

ويتصف اقتصاد الشراكة عبر المنصات الرقمية بعدد من الخصائص من أهمها استخدام المنصات الرقمية وتطبيقات الهاتف المحمول في التواصل بين الأطراف المستفيدة ، والمرونة في تحديد العمال لعدد ساعات العمل وطبيعة الدوام جزئي أو كلي، وتنوع طرق احتساب المقابل المادي للمنتج أو الخدمة ، فتترك بعض الشركات للعامل تحديد الأجر أو المقابل المادي مثل شركات الخدمات العامة وشركات الاستثمار العقاري وتأجير الشقق الفندقية، مع الأخذ في الاعتبار عدة معايير لضمان مصداقية الدفع وتقليل مخاطر عدم السداد، وتحتفظ شركات التواصل الرقمي لنفسها بنسبة من ذلك المقابل المادي، كهامش ربح، ومن أهم ما يميز اقتصاد المشاركة عبر المنصات الرقمية هو وجود أنظمة لتقييم الأداء من جانب المستهلكين للمنتجات أو المستفيدين من تقديم الخدمة، وذلك لمراقبة الجودة وضمان أعلى مستوى من الثقة بين العملاء ومقدمي الخدمات، والحفاظ على اسم الشركة وسمعتها[38].

2- مفهوم وخصائص الاقتصاد الرقمي

يرى البعض أنه يمكن تعريف الاقتصاد الرقمي على أنه "منصات وأنشطة عبر الإنترنت تدين بوجودها لهذه المنصات"، وهذا يعني حصر الاقتصاد الرقمي في المنصات والأنشطة الاقتصادية عبر الانترنت، لكن مفهوم الاقتصاد الرقمي يتسع ليشمل جميع الأنشطة التي تستخدم الأدوات والبيانات الرقمية، فتعتبر جميع هذه الأنشطة الاقتصادية جزءاً من الاقتصاد الرقمي.

---

[37] سارة عبد العزيز: تنامي اقتصاد المشاركة عبر المنصات الرقمية، مجلة اتجاهات الأحداث العدد 19 (ابوظبي،2017) ص 66-67

[38] نفس المرجع السابق

كما أن منظمة العمل الدولية لعام 2022م قدمت تعريفاً شاملاً للعمل الرقمي على أنه: "يمكن اعتبار جميع الأعمال التي تستخدم، أو التي أصبحت ممكنة بواسطة تقنية المعلومات والاتصالات (ICT)، " وظيفة في الاقتصاد الرقمي "، أو " وظيفة رقمية "، بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من الوظائف خارج هذه الصناعة التي تعتمد على المهارات الرقمية وتستفيد من تقنياتها".[39]

ومن التعريف السابق يتضح أن الاقتصاد الرقمي يشمل مجموعة واسعة من الطرق الجديدة لدمج البيانات والإنترنت في عمليات الإنتاج ونماذج الأعمال، فيشمل مجموعة هائلة من الأنشطة الاقتصادية من الزراعة إلى البحث والتطوير والصناعة والتجارة والتعليم والتدريب، وجميع الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على استخدام المدخلات الرقمية، أو التي تعزز بشكل كبير من خلال استخدام المدخلات الرقمية، بما في ذلك التقنيات الرقمية والبنية التحتية الرقمية والخدمات الرقمية والبيانات. من إدخال بعض البرامج الرقمية في الوظائف الحالية إلى إنشاء أنواع جديدة من الوظائف الرقمية بالكامل.

وتشمل العمالة الرقمية أو الوظائف في الاقتصاد الرقمي الخدمات اللوجستية عند الطلب وأماكن العمل الصغيرة، ومعاملات البيانات التي تم إنشاؤها بواسطة شبكات التواصل الاجتماعي وبوابات البيع بالتجزئة عبر الإنترنت[40].

[39]- Lorraine Charles, Shuting Xia and Adam P. Coutts :Digitalization and Employment A Review International Labour Organization First published ILO (Geneva,2022) pp 12-14

[40] -Ibid

القسم الأول:
الاستثمار في المنصات الرقمية وأثره على أداء الأعمال

يهتم المستثمرون في مشروعات المنصات الرقمية بالبنية التحتية الرقمية، والتقنيات الرقمية الحديثة مثل الحوسبة السحابية وانترنت الأشياء، وتعتمد هذه المشروعات على المهارات والأفكار والأصول المادية للعملاء والعمال، وفي المقابل فإن الاستثمار في الأصول الرأسمالية والأجهزة والمستودعات يعتبر قليل بالمقارنة مع شركات الاستثمار التقليدية، وتستخدم المنصات الرقمية آليات مختلفة في التسعير والحوافز وإتاحة البيانات الشخصية بهدف استقطاب وجذب المزيد من والعملاء، والتوسع الأفقي لشبكة المستخدمين ويتركز (96%) من الاستثمارات في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا، كما يتركز (70%) من إيراداتها في الولايات المتحدة والصين، وتتعاقد الشركات هناك مع عدد من العاملين في الدول النامية، وذلك لانخفاض تكاليف أجور العمال عنها في البلدان المتقدمة.[41]

هناك دراسات قدمت أفكاراً مفيدة عن السؤال المطروح كيف تغير هذه المنصات الشركات العادية وتشكل تحدياً لها؟ وكانت نتيجة المقابلات أن هذه الشركات قد حققت نمواً ملحوظاً في إيراداتها الناتجة عن الاستثمار في المنصات الرقمية وفي نفس الوقت واجه العمال عدداً من التحديات، فعلى سبيل المثال حققت شركة UP Work إيرادات عام 2019م، بلغت (300) مليون دولار، (62%) من هذه الإيرادات نتج عن رسوم مختلفة فُرضت على العمال، مقابل (38%) فقط من العملاء، مما يعني مساهمة الرسوم المفروضة على العمال في إيرادات المنصات، وبالتالي فإن نمو منصات العمل الرقمية ينطوي على فرص وتحديات للعمال. [42]

1- الاستثمار العالمي في المنصات والتطبيقات الرقمية

ساهم ارتفاع أسهم الشركات التي تستثمر في المنصات الرقمية خلال العقد الماضي في تحقيق الشركات الناشئة الرقمية في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات، وخاصة الهواتف الذكية والبيانات الضخمة وإنترنت الأشياء والتعليم عن بعد نمواً في استثمارات رأس المال على الصعيد العالمي، وهناك اختلافات جوهرية في الاستثمار بين المنصات التي تقدم خدمات سيارات الأجرة أو التوصيل وتلك التي تقدم خدمات تستند إلى الويب عبر الإنترنت، وتعتمد منصات العمل الرقمية على نوعين مختلفين من العمال، وهما العمال المعينون مباشرة بواسطة المنصات، عمال المنصة الذين يعملون وسطاء بصفة مؤقتة، ويوضح الشكل التالي أن المنصات الرقمية قد حققت نمواً متزايداً في عددها بلغت حوالي خمسة أضعاف في مدة (10) سنوات فقط خلال الفترة (2010-2020م)، وتركزت غالبية المنصات في أمريكا الشمالية (29%)، الهند (8%)، المملكة المتحدة (5%)، وحققت المنصات الرقمية إيرادات على مستوى

41 منظمة العمل الدولية: النمو السريع في الاقتصاد الرقمي يتطلب سياسات منسجمة (جنيف, 2021)
42 منظمة العمل الدولية: "تقرير الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم 2021: دور منصات العمل الرقمية في تحويل عالم العمل" (جنيف،2021م)

العالم بلغت(52) مليار دولار خلال نفس الفترة ، وتوزعت الاستثمارات العالمية في المنصات الرقمية (96%) في آسيا، وأوروبا، وأمريكا الشمالية، في حين بلغت النسبة في المنطقة العربية وأمريكا اللاتينية(4%) فقط.[43]

الشكل (8) نمو قيمة الاستثمارات في المنصات الرقمية

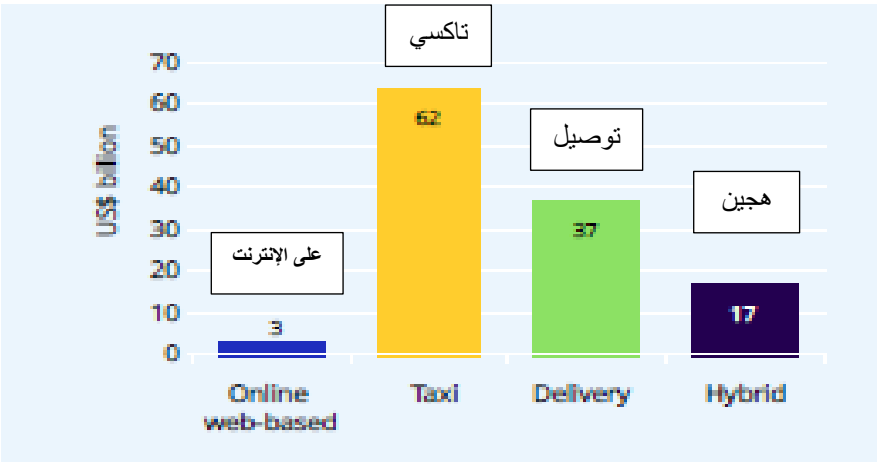

World Employment and Social Outlook2021.ILO ,The role of digital labour platforms in transforming the world of work

والشكل التالي (9) يبين إجمالي استثمارات رأس المال حسب نوع المنصة خلال الفترة (1998–2020م) (مليار دولار أمريكي).

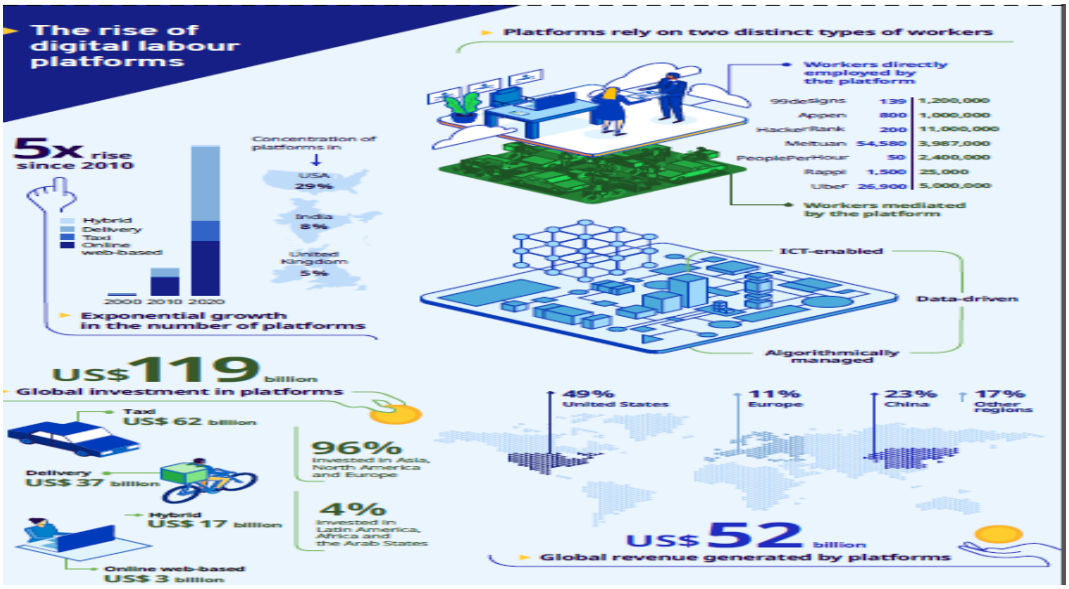

World Employment and Social Outlook2021.ILO ,The role of digital labour platforms in transforming the world of work

[43] - International Labour Organization: World Employment and Social Outlook The role of digital labour platforms in transforming the world of work Report,ILO (Geneva,2021) pp 62-63

ملاحظة : عدد المنصات والفترة التي توفرت بها بيانات عن إجمالي الاستثمارات

على شبكة الانترنت: 142 (1998–2020م)

سيارات الأجرة: 61 (2007–2020م)

توصيل الطلبات: 164 (1999–2020)

أخرى متنوعة: 5 (2010–2020م)

ويتضح من الشكل أن قيمة الاستثمار الإجمالية خلال الفترة المذكورة أعلاه بلغت (119) مليار دولار أمريكي، حققت منصات سيارات الأجرة أكثر من نصف الاستثمارات الإجمالية، تليها منصات توصيل الطلبات، وتوزعت الاستثمارات على منصات العمل الرقمية كما يلي:[44]

سيارات الأجرة: 62 مليار دولار

توصيل الطلبات: 37 مليار دولار

عبر الويب على شبكة الانترنت: 3 مليار دولار

منصات متنوعة أخرى: 17 مليار دولار

2- المنصات والتطبيقات الرقمية في الدول العربية

تضمنت استراتيجية صندوق النقد العربي للتحول الرقمي (2020 –2025م) على مساندة جهود الدول العربية في المجالات ذات الأولوية مثل رقمنة المالية العامة، ورقمنة الخدمات المالية والمصرفية، والشـــمول المالي الرقمي، والتقنيات المالية الحديثة، وتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني، وغيرها من المجالات الأخرى ذات العلاقة، وفي ظل تسارع عمليات التحول الرقمي المتزايدة وتوجه القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بإنشاء وتصميم المزيد من المنصات الرقمية، التي أصبحت أحد أهم الركائز التي يقوم عليها الاقتصـاد الرقمي لتقديم وتوفير المعلومات والسـلع والخدمات والمعلومات بطريقة سـهلة وملائمة لاحتياجات المسـتخدمين، من خلال شـبكات الاتصـالات المتقدمة، والبنية التحتية الرقمية، والتطبيقات والخوازميات الرقمية مدعومة بالخبرات والقدرات والكفاءات البشرية المتخصصة ،كما هو موضح **بالجدول التالي:**

[44] - **Ibid p64**

الجدول (4): أهم المنصات والتطبيقات الرقمية لعدد من الدول العربية

الدولة	أهم المنصات والتطبيقات الرقمية
الإمارات العربية المتحدة	- منصة التحويل الفوري. - بوابة التجارة الالكترونية. - اللوحة الالكترونية للاستثمار الاجنبي المباشر. - الخارطة التجارية. - اللوحة الالكترونية للعلاقات التجارية.
المملكة الأردنية الهاشمية	- بوابة الحكومة الإلكترونية. - منصة بحث وتطوير الخدمات الحكومية (R&D)، منصة السحابة الحكومية الخاصة، منصة Oracle Private Cloud . - منصة إعادة هندسة الإجراءات، منصة بخدمتكم، منصة Startup jo، منصة Start Gat ، منصة Innovative. - تطبيق سند لإدارة هوية المستخدم، تطبيق وزارة العدل ، تطبيق وزارة الداخلية. - -تطبيق دائرة الأراضي والمساحة، تطبيق الضمان الاجتماعي، تطبيق دائرة الإفتاء. - تطبيق نظام بلاغات الأشغال، تطبيق حكومتي، تطبيق حقك تعرف، تطبيق نشاطات مجلس النواب الأردني، تطبيق وزارة البيئة، تطبيق وزارة الصناعة والتجارة، تطبيق هيئة النزاهة ومكافحة الفساد. - تطبيق هيئة تنظيم النقل البري، تطبيق خطوطنا، تطبيق هيئة الأوراق المالية، تطبيق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
جمهورية السودان	- تطبيق الإدارة العامة للمرور لاستخراج وتحديث رخص القيادة. - تطبيق دكاني للتسوق، تطبيق ترحال وكريم لخدمات النقل، متجر السودان للدفع الالكتروني.
الجمهورية التونسية	- التصرف الالكتروني للمراسلات، إطار قابلية التشغيل البيني، منصة التشغيل البيني، الحوسبة الوطنية. - المنصة الالكترونية للمشتريات العمومية، خدمة للمواطن، تخطيط موارد المؤسسات للدولة، المعرف الوحيد، تحديث المنظومات الكبرى مثل منظومة انصاف، المنظومة المدنية، الجماعات المحلية.
مملكة البحرين	- البوابة الوطنية للحكومة الالكترونية، نظام التراخيص التجارية(سجلات) ، تطبيق" الموظف الحكومي"، خدمة" طلبات التقدم للوظائف واعلانات الوظائف"، تطبيق" تواصل "للاقتراحات والشكاوى، تطبيق" طبيبي -."تطبيق" صحتي"، تطبيق" خدمات الكهرباء والماء"، تطبيق "المرور"، تطبيق Benefit Pay. - المنصة الوطنية للبيانات المفتوحة، منصة الدفع الالكترونيBenefit. - تطبيق" خدمات البريد"، نظام تصريح الطيران (نورس)، نظام بنايات لرخص البناء. - نظام تصاريح (لترخيص طلبات واعمال المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية)، خارطة البحرين للتربة، النظام الوطني للصحة iSeha. - البوابة التعليمية، تطبيق" نتائج الطلبة الدراسية"، خدمة" الدعم المالي الحكومي." - تطبيق" وجهتي"، خدمة" اعرف عميلك"، تطبيق" تشريعات البحرين".
دولة قطر	- مايكروسوفت أزور، التجارة الالكترونية، كيوبي، منصة تبادل البيانات، الشبكة الحكومية. - نظام الموارد، نظام المراسلات.
سلطنة عُمان	- خدمات المرور والاحوال المدنية. - منصة بيان. - التأشيرة الالكترونية. - البوابة التعليمية. - المنصة الوطنية الموحدة للتشغيل. - نظام الحج الالكتروني.

المصدر: (صندوق النقد العربي : "استبيان التحولات الرقمية في الدول العربية"،2020م)

ويتضح من الجدول أعلاه أن التطبيقات الرقمية في كل من الامارات والبحرين والأردن، تغطي غالبية القطاعات، فيوجد في الأردن على سبيل المثال حوالي (29) تطبيقاً ومنصة إلكترونية تغطي كافة خدمات الحكومة الإلكترونية التي تقدمها الوزارات والسلطات الوطنية المختلفة في قطاعات الخدمات، والخدمات المالية والمصرفية، القطاع العام، التجارة والصناعة، وقطاع الصحة والرعاية الاجتماعية.[45]

وتعمل المنصّات الرقمية في الدول العربية على مساعدة الشباب للوصول إلى فرص عمل حر في أرجاء العالم كمنصة (Up work)، وتسديد الدفعات واستلامها عبر الهواتف المحمولة مثل منصة "سداد"، كما تعمل بعض المنّصات على تسهيل عملية التمويل عبر الإنترنت مثل منصة (KIVA Arab Youth) و (Amazon، Maktoob.com) استحوذت عليها أمازون والذين تم تصميمهما والإشراف عليهما بواسطة مصممين ومطورين من الدول العربية.[46]

3- أثر المنصات الرقمية على الأعمال التجارية التقليدية

أدى ظهور المنصات الرقمية إلى المنافسة بين المنصات والشركات التقليدية، وتحظى بعض المنصات بمركز مهيمن في السوق، مثلAmazon في قطاع البيع بالتجزئة عبر الإنترنت أو أوبر في قطاع سيارات الأجرة، في الهند منصتان (Amazon و Flipkart) كانت تستحوذ على (63%) من حصة سوق البيع بالتجزئة عبر الإنترنت عام 2018م، وفي الاتحاد الأوروبي (EU) كان هناك أكثر من (10000) منصة ناشئة عام 2018م، شكلت (2%) من القيمة الإجمالية لجميع المنصات.

عندما كانت العديد من المطاعم تعتمد إلى حد كبير على منصات التوصيل لمواصلة أعمالهم أثناء الأشهر الأولى لوباء COVID −19، تراوحت رسوم العمولة المفروضة بين (15%)، (35%) في الولايات المتحدة، بينما تم تقديم الخصومات للمستهلكين، ثمة عامل آخر يشكل المنافسة بين المنصات والشركات التقليدية هو التصنيف تحت" خدمات منصات العمل الرقمية"، غالبًا ما تتجنب المنصات اللوائح الخاصة بقطاع معين مثل تلك التي تحكم قطاع سيارات الأجرة، حيث تصر على أنها مجرد شركات تقنية تقدم خدمات الوساطة.[47]

[45] - سفيان قعلول، الوليد طلحة: "الاقتصاد الرقمي في الدول العربية :الواقع والتحديات" صندوق النقد العربي (أبو ظبي ،2020م)

[46] - نادر القباني: كيف ستؤثّر الرقمنة في عمالة الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2021 على الرابط: www.brooking.edu

[47] - International Labour Organization : World Employmentand Social Outlook ….opcit p69-

القسم الثاني :
دور المنصات الرقمية في التنمية الاقتصادية

1. أثر اقتصاد المنصات الرقمية على التوظيف

ساعد الاتجاه والتحول نحو استخدام التقنيات الحديثة في تعزيز اقتصادات المشاركة، وتوفير العديد من وظائف العمل الحر، من خلال تشجيع وتطوير المنصات الرقمية التي ساهمت بشكل كبير في توفير فرص عمل للأفراد الذين لديهم أصول بسيطة أو مهارات عالية أو وقت للمشاركة، وتحسين أداء بعض الوظائف "التقليدية" كالوظائف المكتبية وبعض الوظائف الخدمية من خلال" منصات العمل الرقمية" وخاصة في الدول التي تمتلك بنية تحتية رقمية ذات كفاءة عالية.[48]

كما ساهم التحول الرقمي في زيادة حصة الوظائف الرقمية في مختلف القطاعات ، حيث ارتفعت في الولايات المتحدة الأمريكية، حصة الوظائف التي تتطلب معرفة رقمية لما يقارب خمسة أضعاف من (4.8%) عام 2002م إلى (23%) عام 2016م، وتشير التقديرات إلى أن (37%) من العمالة في الاتحاد الأوروبي قابلة للعمل عن بعد، وما يقرب من(36%) من العاملين لحسابهم الخاص يعملون في بعض الأحيان أو عادة من المنزل عام 2019 م، وفي تحليل أجراه المنتدى الاقتصادي العالمي أن أكثر من (80 %) من أصحاب العمل يخططون لرقمنة عمليات العمل بسرعة ، حيث أعاد 66 % من أصحاب الأعمال حول العالم تصميم أماكن عملهم لاستيعاب ترتيبات العمل الجديدة، وتعد قطاعات تقنية المعلومات من أكثر القطاعات استعدادًا لتنفيذ العمل عن بُعد على نطاق واسع أكثر من أي قطاع آخر وذلك لأن الثورة الرقمية قد وسعت بشكل كبير من قدرة العمال على حفظ المعلومات ومعالجتها وتخزينها وحيث أن العمل عن بُعد يعتمد بشكل كبير على المهارات الرقمية لأداء الحوسبة السحابية والتعاون عبر الإنترنت، يمكن للمديرين والمهنيين ذوي المهارات العالية الانتقال إليها بسهولة[49] .

وقد تسبب هذا التحول في استمرار تناقص عدد الوظائف النمطية التقليدية بانتظام، والتي يحتاج أن يظل العامل أو الموظف بها من التاسعة صباحا إلى الخامسة مساء لمدة (5) أيام أسبوعياً، في مقابل صعود "العمل المستقل" أو " العمل الحر" الذي يسمح للأشخاص أن يبحثوا عن فرص العمل ويعرضوا مهاراتهم من خلال المنصات الرقمية على طالبي الوظائف حسب تقرير مؤسسة (ماكينزي وشركاؤه) وأظهرت الدراسات وجود أثر إيجابي للتقنيات الحديثة على التوظيف وفرص العمل، وقد ساهمت تقنية البيانات الكبيرة Big Data في ظهور الحاجة لوظائف الإحصائيين ومحللي البيانات في مجال الأعمال حيث تبين أن هناك عجزاً إجمالياً بحوالي (250.000) وظيفة لمحلّلى البيانات في الولايات المتحدة

[48] - **أروى الأرياني**: المنصات الرقمية العربية: فرص "علم وعمل" على الرابط التالي:
https://www.drarwaaleryani.com/post Updated: Aug 9, 2021

[49] - Lorraine Charles, Shuting Xia and Adam P. Coutts: **Digitalization and Employment A- Review** International Labour Organization First published ILO (Geneva,2022) pp20-21

وحدها خلال الفترة (2010– 2020) ، كما أظهرت دراسة استقصائية في الولايات المتحدة أن ثلاثة أرباع الأمهات غير العاملات يمكن أن يعملن إن وجدن خيارات أكثر مرونة للانتقال إلى سوق العمل.[50]

2. خصائص الوظائف الرقمية في المنطقة العربية

شهدت منتصف تسعينيات القرن العشرين على ظهور ما يعرف بتعهد العمليات التجارية أو التشغيل لصالح الغير Business Process Outsourcing BPO، وذلك بالاستعانة بمصادر خارجية لتنفيذ الأعمال، كما شهدت تلك الفترة أعمال الامتياز والوكالة للشركات الأجنبية الكبرى متعددة الجنسيات، وكانت غالبية المصادر الخارجية التي يتم تنفيذ الأعمال لصالحها من دول أستراليا وكندا وألمانيا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، وقد ساعد على ذلك الانتشار الواسع لتقنيات المعلومات والاتصالات حتى أصبحت من السمات الرئيسية لأسواق العمل في الدول النامية مثل الهند وبنغلاديش والفلبين وعدد من الدول العربية، وعلى المستوى العربي هناك منصات إقليمية ومحلية تعمل باللغة العربية، مثل Mostaql.com، أكبر منصة عربية للعمل الحر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، منصة تصميم الشرق الأوسط (تصميم ME)، أول شبكة إقليمية على الإنترنت مخصصة لتعزيز وتمكين المواهب الإبداعية في الدول العربية Khamsat.com، وهو سوق عبر الإنترنت للخدمات الرقمية التي تستهدف منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[51]

وعلى الرغم من الجهود المبذولة والمبادرات والخطط الاستراتيجية، فإن ضعف البنية التحتية الرقمية في المنطقة العربية –باستثناء منطقة الخليج العربي– يقلل من القدرة على المشاركة بكفاءة والمساهمة في نمو الاقتصاد الرقمي، حيث أن غالبية الناس في المنطقة يصلون إلى الإنترنت من خلال جهاز محمول بالإضافة لضعف سرعة الإنترنت مقارنة بسرعة الانترنت على المستوى الدولي، لذلك كانت هناك فجوة آخذة في الاتساع بين المناطق من حيث مشهد العمالة الرقمية.[52]

ويزداد الطلب العالمي على خمسة من الفئات المهنية وهي: تطوير البرمجيات والتكنولوجيا، الإبداع والوسائط المتعددة، الكتابة والترجمة وإدخال البيانات، دعم المبيعات والتسويق، الخدمات الاحترافية،[53] كما هو موضح **بالشكل التالي:**

---

[50] - محمد عبد الشفيع عيسى **: الثورة الصناعية الرابعة وتغيرات قوة العمل ، التقرير العربي السابع حول (التشغيل والبطالة في الدول العربية) " تحديات المرحلة الراهنة والفرص الواعدة "** (القاهرة ،2021م) صـ 46-47

[51] - Lorraine Charles, Shuting Xia and Adam P. Coutts :**Digitalization and Employment A Review** International Labour Organization First published , ILO (Geneva,2022) pp 9-11

[52] - **Ibid p10**

[53] - International Labour Organization :: World Employmentand Social Outlook Opcit p52

الشكل (10) الطلب العالمي على العمالة عبر الفئات المهنية على خمسة منصات رئيسة قائمة على الانترنت Online web-based عامي (2018م)، (2020م)

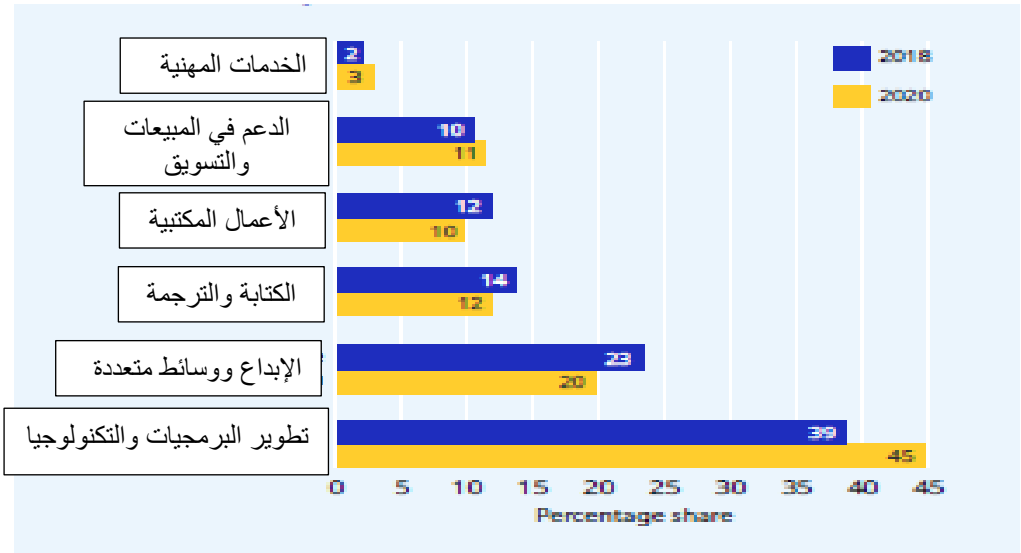

World Employment and Social Outlook2021.ILO ,The role of digital labour platforms in transforming the world of work

ويوضح الشكل أن أكثر المهن شهدت طلباً عالمياً هي مهنة "تطوير البرمجيات والتقنية"، حيث بلغت نسبة الطلب عليها (39%) عام 2018، (45%) عام 2020م، تلتها مهنة "الإبداع والوسائط المتعددة بنسبة (25%) عام 2018، (20%) عام 2020م، في حين بلغت نسبة الطلب العالمي على مهنة " دعم المبيعات والتسويق" (9%) عام 2018، (11%) عام 2020م.

3. الأثار الاقتصادية للمنصات الرقمية

لقد أدى تسارع وتيرة التحول الرقمي Digital Transformation لمزيد من الحاجة للمنصات الرقمية وخاصة أثناء جائحة Covid-19، وذلك لسرعة تصميمها وتنفيذها، والتكلفة المنخفضة في مقابل حجم العائد على الاستثمار فيها، وأظهرت الإحصائيات والتقارير الدورية أن الشركات التي تستخدم "نماذج الأعمال" القائمة على البرمجيات Software-enabled business models حققت أكبر معدل للنمو عبر الزمن، مثل "Amazon" وغيرها من المشروعات القائمة على "المنصات الرقمية" digital Platform، ويكمن الأثر الاقتصادي الإجمالي الناتج عن منصات العمل الرقمي في ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بحوالي (1%) خلال العقد الحالي وخاصة في الدول التي تستخدم هذه المنصات بكثافة كما يتراوح الدخل المتحقق لذوي المهارات المرتفعة عبر منصات العمل الرقمية بين (3000-8000) دولار سنوياً كدخل إضافي في مجالات عديدة منها تطوير التطبيقات البرمجية ، والتسويق الالكتروني والتعليم عن بعد وغيرها.[54]

[54] - منصات العمل الرقمي.. تُعيد تشكيل مجال العمل 2015 الامارات اليوم .

وفي ظل التطورات الرقمية المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي بدأت دول العالم في التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي، وأحرزت بالفعل بعض الدول على مستوى العالم تقدما ملحوظاً في رقمنة عدد من المجالات والقطاعات المختلفة، ويتصف **اقتصاد المنصات الرقمية** بعدد من الخصائص من أهمها :[55]

- يساهم عدد من القطاعات ذات العلاقة في نمو اقتصاد المنصات الرقمية، من أهمها قطاع البنية التحتية الرقمية ومزوّدو خدمات الإنترنت (Internet Service Providers (ISP، قطاع الاتصالات وخاصة الهواتف الذكية، والتطبيقات الرقمية وبناء الخوارزميات لهذه المنصات، والكوادر والكفاءات البشرية المؤهلة لتصميم وتنفيذ وتشغيل هذه القطاعات.
- وفورات الحجم: حيث تتزايد مكاسب الربحية للشركات – التي تعتمد بصورة أساسية على المنصات الرقمية – كلما كبر حجم هذه الشركات، وخاصة شركات الهواتف الذكية وشركات الاتصالات الرئيسة والشركات العملاقة مثل Apple، Microsoft، Alphabet، Google. وغيرها، وهذا يعني تطبيق لمفهوم "وفورات الحجم" – أو "اقتصاديات النطاق".
- يعتبر قطاع المنصات الرقمية هو الأعلى في معدل الربحية بين الأنشطة الاقتصادية، حيث يحقق صافي ربح ونمو اقتصادي يفوق بكثير معدلات النمو الاقتصادي المتحققة في قطاعات اقتصادية أخرى، وذلك وفقاً لدراسة استقصائية أجراها "معهد ماكينزي العالمي" GMI على 2400 شركة عاملة بصورة عامة حول العالم.
- تحتل الشركات التي تعمل على إنشاء وتطوير منصات رقمية واسعة مكانة متقدمة ومتميزة بين الشركات، كما في منصات التكنولوجيا (مثل منصة ios عند آبل) ومنصات الأسواق (مثل مخزن التطبيقات عند آبل Apple's app store)، وذلك بسبب تزايد عدد الأشخاص الذين يستخدمون المنصات وأسواق ومتاجر التطبيقات من خلال الهواتف الذكية والحاسبات اللوحية (تابلت) وخاصة تطبيقات الألعاب الاجتماعية.[56]

[55] - محمد عبد الشفيع عيسى: الثورة الصناعية الرابعة وتغيرات قوة العمل **التقرير العربي السابع** مرجع سبق ذكره ص 41-43
[56] - نفس المرجع السابق

القسم الثالث:
واقع المنصات الرقمية ومستقبل أسواق العمل

1- الإمكانيات والفرص المتاحة لمنصات العمل

تعتبر المرونة في اختيار العاملين للمهام المطلوبة، ومتى يتم إكمالها بدوام كامل أو جزئي إحدى عوامل الجذب الرئيسية لمنصات العمل الرقمية ، كما تسمح بريادة الأعمال للشباب في مجالات تخصصهم وهواياتهم، مما يمثل فرصة لتوظيف مهاراتهم ومواهبهم على نطاق واسع محلياً أو خارجياً، والمساعدة في التقليل من "هجرة العقول" من خلال السماح لذوي المهارات العالية في البلدان النامية بالعمل عن بُعد بمقابل مادي ومن ثم دخل أعلى مقارنة بالدخل المحلي بسبب فروق أسعار الصرف ، لذا تولي بعض الحكومات أهمية كبيرة لمنصات العمل الرقمية كمصدر إضافي للتوظيف ، مما يساهم في رفع معدلات التشغيل والتقليل من معدلات البطالة والمساعدة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.[57]

ويتميز اقتصاد المشاركة أو ما يسمى "اقتصاد العمل الحر" أو "اقتصاد العمل المؤقت" بعدد من المزايا التي يقدمها لأطراف الإنتاج الثلاثة والعملية الاقتصادية ككل، ومن **هذه المزايا**[58]:

أ-**قواعد بيانات ضخمة من عرض الوظائف والطلب عليها:** حيث يلتقي فيها المعروض من الأعمال والطلب عليها، من خلال خوارزميات البحث في المنصات الرقمية والتي تعمل على الربط المباشر بين الأطراف المستفيدة.

ب- **تخفيض تكلفة النفقات:** تسمح المنصات الرقمية للشركات بالبحث في قاعدة بيانات ضخمة من الراغبين في العمل لحسابهم، والعثور على الأشخاص ذوي المهارات المطلوبة للعمل بشكل جزئي، مما يعني أداء الأعمال بأفضل كفاءة مع توفير نفقات الأجور، والبنية التحتية، والوقت والجهد، فضلا عن عدم وجود التزامات طويلة المدى مع هؤلاء العاملين.

ج- **المرونة وحرية الدخول لسوق العمل:** حيث يتيح للراغبين في العمل لحسابهم الخاص الفرصة في دخول سوق العمل والخروج منه، والسماح لعناصر قد تكون مستبعدة في السابق من الدخول إلى سوق العمل، وبصفة خاصة أولئك الذين لا تتناسب ظروفهم مع العمل التقليدي، مثل ربات المنازل والمتقاعدين أو بعض الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، أو الذين يعانون مشاكل صحية.

د - **استخدام أدوات التقنية الحديثة:** حيث يتم اعتماد تلك المنصات على الوسائل التقنية الحديثة في تقديم خدماتها مثل قبول أنظمة الدفع المختلفة، والاعتماد على تقنيات الحوسبة السحابية **Cloud**

---

[57] -Tan Zhai Gen , Rachel Gong: **Digital Platform Work: How digital access and competencies affect job-seeking** Khazanah Research Institute Discussion paper (,2021) pp 5-6

[58] - سارة عبد العزيز : **تنامي اقتصاد المشاركة عبر المنصات الرقمية** .... مرجع سبق ذكره ص 69

Computing ونظام تحديد المواقع **GPS** وغيرها، مما يساهم في سرعة ودقة تنفيذ الأعمال.

هـ – السـماح بتقييم أداء الخدمة من قبل المسـتخدمين: تتيح تلك الآلية للمسـتخدم تقييم مدى جودة الخدمة المقدمة ومستوى الرضا العام عن مقدم الخدمة، مما يساهم في تقديم الخدمات بشكل أفضل[59]

2- تحديات العمال والباحثين عن عمل

من أهم التحديات التي تواجه العمال والباحثين عن عمل عبر المنصات الرقمية ضعف البنية التحتية الرقمية، وخاصة سرعة اتصال الأجهزة الرقمية بالإنترنت، مما يتسبب في عدم القدرة على الوصول إلى شبكات النطاق العريض بكفاءة، وتشير دراسات الاتّحاد الدولي للاتصالات أن الاشتراكات الفعالة للنطاق العريض للهاتف المحمول بلغت حوالي(60%) فقط، إضافة لضعف انتشار الخدمات المالية الرقمية Digital Finance Services DFS، حيث أشارت التقديرات أن (34%) فقط من الشباب العربي لديهم حسابات بنكية أو لدى مزوّد خدمات نقدية متنقلة حتى عام 2017م، وتتطلب أسواق العمل مهارات رقمية أكثر تقدمًا، لذلك فإن ضعف المهارات الرقمية لدى بعض الشباب يعتبر من أهم الصعوبات التي تحول دون الحصول على فرصة عمل رقمية ، وكذلك فرص التدريب القليلة على رأس العمل، هذا بالإضافة لبعض القيود التنظيمية والقوانين التي تحتاج لتعديلات قانونية تتماشى وتتوافق مع متطلبات العصر الرقمي والحوكمة الحديثة التي تعتمد التوثيق والتوقيعات الالكترونية وحماية المستخدم الذي يتعامل عبر الإنترنت.[60]

ومن التحديات والمخاطر التي تواجه العاملين من خلال المنصات الرقمية، عدم الحصول على مزايا التأمين الصحي ومعاشات التقاعد، مما يزيد من ضعفهم عند حدوث الصدمات الاقتصادية، وذلك بسبب اعتبارهم من العاملين لحسابهم الخاص وليسوا موظفين، أو اعتبارهم عمال مؤقتين ينتهي عقدهم بمجرد انتهاء الخدمة المطلوبة ، ومن ثم يفتقدون للعديد من المزايا التي يتمتع بها نظراؤهم في العمل التقليدي مثل الحد الأدنى للأجور، والأجر الإضافي، والخدمات الصحية، والتأمين على الحياة، والإجازات المرضية وغيرها، بالإضافة لتعرضهم لتقلبات الدخل .[61]

3- تحديات منظمات وأصحاب الأعمال

على الرغم مما قد يحققه الاتجاه نحو العمل عبر المنصات الرقمية من مكاسب وعوائد اقتصادية متعددة، فإنه يفرض عدداً من التحديات، خاصة على أصحاب الأعمال، ومنها ما يلي[62] :

أ– عدم توافر البيانات والإحصائيات الدقيقة: حيث أن طبيعة عمل المنصات الرقمية تتم من خلال شبكة الانترنت وتستخدم التقنيات الحديثة ومنتشرة حول العالم، مما يجعل من الصعوبة حصر معلومات وبيانات دقيقة عن حجم المتعاملين وحجم النشاط الاقتصادي لهذه المنصات، ومن ثم قد لا تخضع

---

59 نفس المرجع السابق

60 منظمة العمل الدولية: **النمو السريع في الاقتصاد الرقمي يتطلب سياسات منسجمة** ، أخبار م. ع. د ـمكتب بيروت ، ٢٠٢١م

61 - Tan Zhai Gen , Rachel Gong: **Digital Platform Work: How digital access and competencies affect job-seeking** Khazanah Research Institute Discussion paper (,2021) pp 6-7

62 ـ سارة عبد العزيز : تنامي اقتصاد المشاركة عبر المنصات الرقمية ، **مرجع سبق ذكره**

للالتزامات والمعايير التي تخضع لها الأنشطة الاقتصادية التقليدية.

ب – **سرية البيانات وأمن المعلومات:** يسمح العمل عبر المنصات الرقمية بدوام جزئي، وهذا يمكن العاملين من العمل مع شركات أخرى منافسة في نفس المجال، مما قد يثير القلق لدى أصحاب الأعمال من انتقال أو مشاركة بياناتهم ومعلوماتهم مع الشركات الأخرى.

ج– **احتمال حدوث أضرار اقتصادية للأعمال التقليدية:** فرضت المنصات الرقمية أساليب جديدة في تنظيم الأعمال وتوفير السلع والخدمات للمستهلكين بأسعار تنافسية، مما قد يساهم في وقوع أضرار اقتصادية على المؤسسات التقليدية، وخاصة تلك التي لم تواكب التقنيات الرقمية الحديثة، حتى طالب البعض بوقف نشاط شركات هذه المنصات، كطلب وقف عمل شركة UPER في بريطانيا وفرنسا.

والجدول التالي يبين أهم نقاط القوة والضعف، والفرص المتاحة والتحديات المحتملة لمنصات العمل الرقمية.

الجدول (5) : التحليل الرباعي لمنصات العمل الرقمية SWOT Analysis

(القوة – الضعف –الفرص – التهديدات)

أوجه القوة	أوجه الضعف
أغلبية العاملين على المنصات الرقمية من الشباب. أكثر المشاركين على درجة عالية من التعليم. المساهمة في زيادة معدلات التشغيل. المساهمة في تخفيض تكلفة النفقات.	ضعف المهارات الرقمية لدي بعض الشباب. زيادة المعروض من العمالة الرقمية عن الطلب. عدم توافق بعض القوانين والإجراءات التنظيمية مع متطلبات العصر الرقمي.
الفرص المتاحة	**التهديدات المحتملة**
حرية الدخول لسوق العمل والمرونة في اختيار وتحديد أوقات العمل. .للعرض والطلب على الوظائف ضخمة قواعد بيانات استخدام التقنيات الحديثة في تشغيل ومتابعة منصات العمل الرقمية.	عدم توافر بيانات وإحصائيات دقيقة عن أعداد وحجم اقتصاد المنصات الرقمية. الخوف من عدم الحفاظ على سرية البيانات التقليدية للأعمال واحتمال حدوث أضرار اقتصادية

المصدر: إعتماداً على (معطيات منظمة العمل الدولية: النمو السريع في الاقتصاد...مرجع سبق ذكره).

ومن خلال عرض جدول التحليل الرباعي أعلاه، تظهر أهمية التعرف على نقاط القوة ودعمها والاستفادة منها، وخاصة أن معظم العاملين على المنصات الرقمية من الشباب وعلى درجة عالية من التعليم، ومن ثم رفع قدراتهم ومهاراتهم الفنية والإدارية بشكل يتناسب مع التطورات التقنية السريعة، وكذلك استغلال الفرص المتاحة من قواعد البيانات الضخمة وحرية ومرونة سوق العمل، وفي المقابل يتطلب اتخاذ إجراءات سريعة لمواجهة التحديات والتغلب عليها في حدود الإمكانيات المتاحة للمنطقة العربية، وخاصة فيما يتعلق بتوفير البيانات والإحصائيات، والقدرة على حماية وسرية هذه البيانات.

4- المنصات الرقمية ومستقبل أسواق العمل

▪ دور المنصات الرقمية في رسم مستقبل أسواق العمل

تساهم منصات العمل الرقمية كأحد أدوات التحول الرقمي في توفير مسارات مختلفة للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر، وتعزيز فرص العمل للشباب والفئات الاجتماعية المهمشة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، ومن المتوقع أن يكون للتقنيات الرقمية تأثير إيجابي على توفير الوظائف في المستقبل.

ولتحديد دور المنصات الرقمية والتحول الرقمي عموما في رسم مستقبل أسواق العمل العربية سنحتاج للإجابة عن التساؤلات **التالية**[63]:

1- **هل سيكون هناك وظائف جديدة؟**
2- **هل هذه الوظائف جيدة؟**
3- **من الذي سيشغل هذه الوظائف؟**

للإجابة على التساؤل الأول هناك بحث أجرته شركةDeloitte للأبحاث على مجموعة من بيانات الوظائف بالمملكة المتحدة، وتم التوصـــل إلى أن التقنيات الرقمية الحديثة أداةٌ مهمة لتوفير العديد من الوظائف المتنوعة في قطاعات كثيرة، وتســاعد الشــركات على النمو وتوفير الوظائف وجذب العمل إلى أسواق جديدة أكثر قدرة على المنافسة، كما تفسح المجال أمام صناعات وشركات ووظائف جديدة ، كما إن برامج الحوسبة السحابية (Cloud computing)، والبيانات الضخمة، وانترنت الأشياء، ستعمل على توظيف ملايين الأشخاص في أشكال جديدة من الوظائف وفقاً لمعهد الدراسات الاستراتيجية الاقتصادية.

وإذا كان للمنصـــات الرقمية في ظل هذه التقنيات الحديثة القدرة على توفير العديد من الوظائف فهل ستكون هذه الوظائف مناسبة وكافية وتمثل إضافة اقتصادية لأسواق العمل وخاصة في عالمنا العربي؟

أظهرت بحوث وتقديرات خبراء البنك الدولي أن التقنيات الحديثة تغير ظروف وأشكال أسواق العمل من خلال طرق ومسارات جديدة مبتكرة للأعمال وليس من خلال الميكنة فقط كما في السابق ، وتؤثر هذه التغيرات على تكلفة رأس المال وتكلفة المعاملات، وتحقيق وفورات في حجم الانتاج الضـــخم من ناحية الكم والكيف وطرق توزيع الوظائف والأعمال من خلال تغير أنماط المهارات التي يتطلبها ســـوق العمل كما تؤثر إيجاباً على جودة الوظائف، وزيادة الأجور حيث تزيد إنتاجية العامل وقدراته ، وبالتالي تحقق الدول المتقدمة في هذه القطاعات عوائد اقتصادية أفضل عما تحققه الدول النامية.

▪ تغيير أسس التوظيف والمهارات المستقبلية

يمكن أن يوفر نهج التوظيف على أساس المهارات للشركات وسيلة لسدّ الفجوة في المهارات والحفاظ على قدرتها التنافسية في سوق العمل، حيث إنه يوسع نطاق المرشحين للوظائف، وخاصة مع ندرة المهارات المطلوبة وحاجة أصحاب العمل لشغل المناصب الشاغرة بأفضل المواهب.

---

63 - مدونات البنك الدولي: مستقبل العمل: عدد الوظائف ليس هو الشيء الوحيد الذي يقف في مهب الريح ،2017

وتشير بيانات LinkedIn أنه في الفترة من يناير 2020 إلى مارس 2023م، انقسمت وظائف القطاعات والأعمال إلى ثلاثة **أنواع أولها:** الوظائف التي أظهرت فيها أسواق العمل حالة من الركود مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة، نظراً لفائض الباحثين عن عمل مقارنة بعدد الوظائف المتاحة في هذه القطاعات في مجالات مثل الخدمات المهنية، والتعليم، والخدمات المالية، وتقنية المعلومات والاتصالات.

وثاني هذه الوظائف فتمثلت في الوظائف التي عادت فيها ظروف سوق العمل إلى مستويات ما قبل الجائحة، ويندرج تحت هذا النوع الوظائف في مجال المرافق والنقل وتجارة التجزئة والعقارات التي عادت لطبيعتها قبل ثلاثة أعوام، أما النوع الثالث فهي الوظائف التي أصبحت فيها أسواق العمل أقوى بكثير من ذي قبل مثل مجالات التصنيع والنفط والغاز ، إضافة لعدد من الوظائف ذات الأجور المنخفضة مثل العمالة اليدوية في الفنادق والمستشفيات والرعاية الصحية.[64] ومن أهم المهارات الجديدة التي يتطلبها سوق العمل العربي والدولي، المهارات الذاتية مثل التواصل الجيد بأكثر من لغة غير اللغة الأصلية، والمهارات التحليلية والبحثية والفكرية، والمرونة والقدرة على إدارة الأولويات، ومهارات التواصل مع الآخرين، والمهارات القيادية والسلوك الإيجابي، والقدرة على حل المشكلات، والعمل بفعالية ضمن فريق العمل.[65]

وتتضمن هذه المهارات القدرة على استخدام الأجهزة المختلفة والبرامج والتطبيقات بسهولة ويسر وثقة وأمان، حيث يمكن للأشخاص الذين يتمتعون بهذه المهارات التواصل والتعاون بسهولة باستخدام الأدوات الرقمية، والقدرة على تحليل القضايا والمعلومات والمواقف بناءً على الأدلة، ومعرفة ما هو صحيح وما هو غير صحيح في مجموعة متنوعة من المواقف، وهذه مهارة ستكون مطلوبة جدا في مهن المستقبل، ويطلق عليه " **التفكير النقدي**".

ويضـــاف إلى ما تقدم المهارات الفنية والتقنية التي تتطلبها طبيعة العمل، والتي لا غنى عن معرفتها وإتقانها في مهن المســـتقبل ومنها، "مهارة تحليل البيانات الضـــخمة Big Data Analysais"، ومن المجالات التي تكون فيها هذه المهارة قابلة للتطبيق ومفيدة على نطاق واســـع هي التحليلات المتعلقة بالموارد البشـرية، حيث تسـهل إنشـاء تنبؤات دقيقة لعدد الموظفين، وتحسـين هيكل القوى العاملة، وتتجه الآن معظم الشـركات للتحول نحو " الحوسـبة السـحابية Cloud Computing" ، ويتم توفير العديد من خدمات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي من خلال هذه التقنية ، ومن المهارات الأكثر طلباً والأعلى ربحاً في هذه المجموعة هي "Microsoft Azure" ، "Docker DevOps " وغيرها، ومن التقنيات التي يتزايد الطلب عليها بسرعة أيضا "تقنية Blockchain"، وهي إحدى التقنيات التي تعمل على تمكين ودعم الأمن السـيبراني، وبالتالي يرى العديد من الخبراء أن هناك حاجة ماسـة لها في ظل العصـر الرقمي الذي نعيش فيه، وبالتالي تعتبر ضمن المهارات الأكثر طلبا في المستقبل، كما إن إنتاج الفيديو وتسويقه على منصات

64 - موقع أرقام :**"المهارات أولًا .. تغيير أسس التوظيف حل ندرة المواهب"** نقلا عن المنتدى الاقتصادى العالمي ، تاريخ الاطلاع 2023/6/2م

65 - معهد الإدارة العامة: **"وظائف ومهارات جديدة في ســـوق العمل..المفاهيم والمهن تتغير" ، مجلة التنمية الإدارية ، العدد 175** (الرياض، 2021م) ص8

مثل "يوتيوب" و " تيك توك" و " أي جي تي في" قد ساهمت في توفير مصادر مهمة وسريعة للدخل للعاملين عليها، وتتوفر العديد من الموارد والبرامج التدريبية عبر الإنترنت لتعليم هذه القدرات وتنميتها.[66]

- **الأنماط الجديدة للعمل**

يعتبر قطاع الأعمال المحرك الأساسي للاقتصاد، ومصدر هام لتوفير فرص العمل، وتلعب الأنماط الجديدة للأعمال دورا رئيسا في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، خاصة في مجال مكافحة البطالة والقضاء على الفقر، ووفقا لبحوث ودراسات أجريت[67] من قبل مؤسسات دولية ، تبين أن التعاونيات العمالية وجمعيات المنفعة المتبادلة والمشاريع الاجتماعية تساهم في الحفاظ على الفرص المتاحة، واستحداث فرص عمل جديدة حيث أثبتت فعاليتها في توفير الموارد اللازمة للمؤسسات الصغيرة وأصحاب المهن الحرة.

وعلى الصعيد العربي، في الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال، صدر مرسوم بقانون بشأن تنظيم علاقات العمل في القطاع الخاص، والذي حدد ثلاثة أنماط من أنواع العمل، إلى جانب النمط السائد حالياً في سوق العمل (الدوام الكامل)، حيث يعمل العامل لدى صاحب عمل واحد عدد ساعات العمل اليومية طوال أيام العمل، وتتمثل هذه الأنماط الجديدة في «العمل الجزئي»، و«العمل المؤقت»، و«العمل المرن»، بالتوازي مع توفير خيارات عدة أمام أصحاب العمل لتوظيف العمالة المنتهية عقود عملها، عبر إجراءات تتميز بالسهولة والمرونة.

ويهدف هذا المرسوم، وفقاً لوزارة الموارد البشرية والتوطين، إلى ضمان كفاءة سوق العمل وتعزيز جذب أفضل الكفاءات والمهارات المستقبلية من العمالة والحفاظ عليها بالتوازي مع توفير بيئة عمل محفزة وجاذبة لأصحاب العمل، كما أنه يدعم استقرار ورفاهية العاملين في القطاع الخاص، ويسهم المرسوم بقانون في ضمان حقوق أطراف الإنتاج الثلاثة حيث يعمل في ظل منظومة متطورة من الآليات من شأنها تعزيز سهولة الأعمال وتنافسية وإنتاجية سوق العمل، واستثمار الطاقات والمواهب المحلية والعالمية[68]

66 - محمد سناجلة: **" أهم10 مهارات يتطلبها سوق العمل "**
67 - منظمة العمل الدولية وتوصيتها(رقم 193بشأن تعزيز التعاونيات ودعم التوجيهات اللازمة لإنشائها
68 - أشرف جمال: " 3 أنماط جديدة من «علاقات العمل» في القطاع الخاص" (أبو ظبي، 2022م)

كما ظهر نمط آخر من أنماط العمل يطلق عليه البعض " العمل المُدمج أو الهجين Hybrid work" وفي هذا النمط يمزج نظام العمل بين إمكانية العمل من المكتب أو العمل عن بُعد، مما يوفر المرونة والدعم للموظفين، ومن فوائده في بيئة العمل زيادة إنتاجية الموظف، وتخفيض النفقات العامة للشـــركات، كما يعزز من المرونة والاســـتقلالية والرضـــا الوظيفي، مما ينعكس على تحســـين الأداء في العمل، والمساهمة في توفير مكان وبيئة عمل ناجحة.[69]

وفي المقابل يواجه تنفيذ هذا النمط من الأعمال مجموعة من التحديات والصعوبات في تنفيذه من أهمها قدرة المنظمات على تطوير نموذج العمل الصحيح للعمل الهجين أو المدمج في ظل عدم وجود نظام موحد يتم العمل به ، والخوف من عدم القدرة على الحماية والحفاظ بشكل كامل على سرية وأمن البيانات، هذا بالإضافة لمدى التحقق من إدارة فريق العمل بشكل فعال، وفي ظل هذه الأنماط الحديثة للعمل، ولمواجهة هذه التحديات والتغلب عليها ينبغي أن تتسم منظمات الأعمال بالمرونة وتواكب التغيرات والتطورات المتسارعة في بيئة الأعمال، من خلال وضع استراتيجيات وخطط قصيرة ومتوسطة الأجل للتعامل الإيجابي مع تلك التغيرات لتحقيق ميزة تنافسية بين الشركات والمؤسسات الأخرى.[70]

وعلى مستوى منظمة العمل العربية فقد تم إصدار أداة معيارية حول " الأنماط الجديدة للعمل" أصدر مؤتمر العمل العربي في دورته الخمسين لسنة 2024 الاتفاقية رقم 20 مقرونة بالتوصية رقم 10 ، وتنص الاتفاقية على وضع آليات محددة للتغلب على التحديات التي تواجه العاملين في أنماط العمل الجديدة، مع ضرورة مدّ مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل جميع العاملين بأنماط العمل الجديدة، والتشاور مع أطراف الإنتاج الثلاثة لوضع آليات تشريعية وتنفيذية تضمن حقوق العاملين في الأنماط الجديدة للعمل وتوفر الرعاية اللازمة لهم وتكفل حقهم في عمل لائق تشمله التشريعات والتدابير التي تنظم علاقات العمل.

69 - أنماط العمل الحديثة والتحديات التي تواجهها المنظمات

70 – نفس المرجع السابق.

الخاتمة

يشهد العالم ومعه العالم العربي العديد من التغيرات في أنماط ونماذج العمل والوظائف كماً وكيفاً ونوعاً، وساعد تسارع وتيرة هذه التغيرات الانتشار المتنامي والمطرد للتقنيات الرقمية الحديثة، كالحوسبة السحابية وانترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي، مما ساهم في توفير العديد من فرص العمل الرقمية ،وتحقيق دخل إضافي للعمال من أي مكان في العالم لم يكن متوفراً من قبل، وظهرت في الوقت نفسه مجموعة تحديات وصعوبات أمام أطراف الانتاج الثلاثة ينبغي دراستها والتغلب عليها، ولم تكن منصات العمل الرقمية بعيدة عن هذه التغييرات ، بل انتشرت على نطاق واسع في مختلف القطاعات الاقتصادية المختلفة، وشهدت نمواً متسارعاً، وأحدثت تغييرات هيكلية كلية في الوسائل والأدوات التقليدية لتنظيم وتوزيع الأعمال والوظائف وأثرت فيها بشكل كبير ، وساعد ذلك على ظهور أشكال جديدة من المنافسة الناشئة عن هذه المنصات الرقمية.

وتمثلت صور المنافسة بين الشركات التي تعتمد في أعمالها بشكل أساسي على المنصات الرقمية القائمة على الانترنت ، في السعي الحثيث من قبل هذه الشركات لتوسيع قاعدة العملاء وطلب رضائهم عن المنتج أو الخدمة المقدمة لهم ، وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة والجودة ، كما فتحت المنصات فرصًا للتوسع في الأسواق وكذلك زيادة الإنتاجية والربحية، وقد نتج عن ذلك عدد من الفوائد لمنصات العمل الرقمية منها تبسيط عملية التوظيف ومواءمة المواهب بشكل أفضل معها لخفض التكاليف وتعزيز الوصول إليها إلى المعرفة والابتكار بشكل أسرع، والوصول لمجموعة عالمية كبيرة من العمال المتنوعين، كما يمكن الوصول إلى مجموعات المهارات من خلال المنصات المستندة إلى الويب، كما ساهمت في تحسين الأداء التنظيمي للشركات الصغيرة والمتوسطة ، القائمة على استخدام التسليم القائم على الموقع.

وعلى الرغم من الفرص المتاحة المتنامية، وتحقيق العديد من المزايا والفوائد لمنصات العمل الرقمية، ظهر عدد من التحديات الحقيقية خلال الممارسات الفعلية والتجارب الواقعية لعمل هذه المنصات من أهمها، أن المعروض من العمالة يتجاوز الطلب عليها، وضعف البنية التحتية الرقمية لدى عدد من الدول النامية بالإضافة إلى ضعف الحماية الاجتماعية للعاملين عبر هذه المنصات ، لذا فإن مواجهة هذه التحديات والتعاون والتنسيق بين الأطراف المستفيدة من عمل هذه المنصات للتغلب عليها يصبح أمراً أكثر أهمية وإلحاحًا، خاصة مع الاعتماد المتزايد وحاجة المؤسسات والشركات للعمل والتواصل عبر هذه المنصات.

وفقا للرؤية العالمية 2030م وتحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة، وخاصة أهداف إنهاء الفقر المدقع، وتعزيز الرخاء المشترك على مستوى العالم، ستحتاج البلدان النامية وخاصة في المنطقة العربية لتجاوز عقبة الحصول على التقنيات الحديثة، والاستثمار في بناء المهارات، وتمكين بيئة أنشطة الأعمال من الاستفادة القصوى من الفرص التي تتيحها التكنولوجيا، على أن يقترن ذلك بضمان عدم إقصاء الفئات الأشد فقراً وضعفاً، في ظل اقتصاد المشاركة عبر المنصات الرقمية، الذي فتح آفاقًا جديدة في أسواق

العمل والتوظيف، مما يحفز صانعي القرار لتبني الأنماط الحديثة من الأعمال والمسارات المبتكرة لأسواق العمل في المنطقة العربية، وتقنين أوضاعها في سوق العمل والتوظيف من خلال تحديث التشريعات الوطنية، ومحاولة الاستفادة بقدر الإمكان من هذه التطورات بما يضمن حقوق الدولة في تحصيل الالتزامات الضريبية من تلك الأنشطة الاقتصادية، وضمان الحماية الاجتماعية للعاملين.

وختاماً، وبهدف الارتقاء بعمل الأفراد، والشركات والمؤسسات العاملة عبر المنصات الرقمية، وحفاظاً على مكتسبات أطراف الإنتاج الثلاثة **يُوصى بـ :**

- توفير كل الإمكانيات اللازمة لتحسين ورفع كفاءة البنية التحتية الرقمية وإتاحتها للأفراد والمؤسسات والشركات للاستفادة القصوى من التقنيات الحديثة بهدف المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي.
- صياغة استراتيجيات ورؤى مستقبلية لمواكبة التحولات الرقمية على المدى القصير والمتوسط.
- دعم التحول الرقمي الشامل في كافة القطاعات الاقتصادية، والهيئات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات والشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- بذل المزيد من الجهود الحكومية وغير الحكومية، لضمان بيئة عمل رقمية عادلة ومتساوية.
- التوجيه بزيادة حجم الاستثمارات العربية في المنصات، وخاصة منصات العمل الرقمية لتتناسب مع حجم الاستثمارات العالمية في هذا المجال.
- تعزيز المهارات التقنية الرقمية لدى الشباب في الدول العربية، وخاصة في تطوير وتصميم البرمجيات والتقنيات الحديثة، للمساهمة في زيادة الإنتاجية.
- دعم وتطوير المهارات القيادية والذاتية التي يتطلبها سوق العمل العربي والدولي.
- تفعيل ودعم برامج ومبادرات لتدريب الشباب والنساء، وخاصة الفئات الاجتماعية الضعيفة على المهارات الرقمية وكيفية استخدام التقنيات الحديثة من خلال مراكز ومعاهد التدريب المنتشرة في الوطن العربي برعاية الغرف التجارية والصناعية، ووزارات العمل والموارد البشرية.
- إجراء المزيد من البحوث والدراسات لفهم تطور العمالة الرقمية، والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للتقنيات الحديثة والناشئة في المنطقة على مستقبل أسواق العمل العربية.
- تمكين جميع العاملين بالمنصات الرقمية من الحصول على الحماية الاجتماعية والتأمين الصحي المناسب والحق في التمتع بمزايا العمال المكفولة لهم بموجب القوانين والتشريعات العمالية.
- الحاجة إلى حوار وتنسيق دولي لوضع آلية واضحة لعمل هذه المنصات وفض المنازعات، وتحديد صلاحيات والتزامات جميع الأطراف، حيث أن منصات العمل الرقمية تعمل في بلدان متعددة.
- التوجيه بتطبيق معايير منظمة العمل الدولية، بين الأطراف المستفيدة من العمل عبر منصات العمل الرقمية من العمال والشركات وممثلي النقابات العمالية.
- تمكين عمال المنصات من الحق في التقاضي أمام محاكم البلد الذي يتواجدون فيه إذا اختاروا ذلك.
- إدخال التعديلات القانونية اللازمة لإزالة القيود وتحسين الإجراءات التنظيمية لعمل المنصات الرقمية.
- تعزيز التكامل بين الدول العربية في جميع المجالات التقنية الرقمية، بما يساهم في بناء منهجية واضحة، ورسم مسارات مبتكرة ومستدامة لأسواق العمل العربية.
- التأكيد على ضرورة إصدار أداه معيارية حول الأنماط الجديدة للعمل، بما يتناسب مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل العربي ومصالح الأطراف الثلاثة للإنتاج.
- وضع آليات محددة للتغلب على التحديات التي تواجه العاملين في أنماط العمل الجديدة.

المحور الرابع :

الاستثمارات العربية البينية .... فرص وتحديات

تمهيد :

إن التطورات التي شهدها عالمنا خلال السنوات الأخيرة، وتحديداً منذ بدء الحرب الروسية الأوكرانية، كشفت عن جوانب خلل كثيرة يعاني منها النظام الاقتصادي العالمي، وخاصة ما أعقب تلك الحرب من سياسات وإجراءات من جانب دول أوروبا والولايات المتحدة من تجميد أصول، وإجراءات مالية ونقدية أحادية، كان لها تأثيرات عميقة على مختلف الدول كبيرها وصغيرها.

كما أبرزت الأزمة الأخيرة التي يعيشها العالم مشكلة ارتفاع أسعار السلع الغذائية والاستراتيجية، التي تلبي حاجات أساسية، وتعتمد فيها جل الدول العربية بشكل شبه كامل على باقي دول العالم في تلبية احتياجاتها من تلك السلع، وهو ما جعلها عُرضة لتقلبات وتحديات وضغوط كثيرة، تستوجب وقفة وموقف.

ومن هذا المنطلق يثار التساؤل عن كيفية استثمار تلك المحنة التي يعيشها العالم، وتحويلها إلى منحة، بما يؤدي إلى الارتقاء بالمؤشرات التنموية العربية، وخاصة على صعيد خلق فرص العمل لملايين الشباب في الأمة (العربية) أكثر من 60% من تركيبتها السكانية من فئة الشباب. ومن ثَم، من المهم معرفة حجم ووزن الاستثمارات العربية في خارج المنطقة العربية (المباشرة منها وغير المباشرة) والاستثمارات العربية البينية ونسبتها إلى إجمالي الاستثمارات العربية الخارجية وتوزيعها القطاعي وفرص العمل التي خلقتها. كما يلزمنا معرفة آخر البيانات والارقام الخاصة بتلك الاستثمارات، خاصة وأن دراستنا تفترض أن الدول العربية (خاصة تلك التي كانت توجه جل استثماراتها لأوروبا وأمريكا) بدأت بالفعل بإعادة توزيع محفظة استثماراتها، مع توجيه المزيد من الاهتمام للاستثمارات العربية البينية.

كما يطرح علينا أيضاً التعرف على المشكلات والمعوقات التي تواجهها الاستثمارات العربية البينية وسبل تذليلها وآليات تعزيز القيمة المضافة منها، وخاصة على صعيد خلق فرص عمل جديدة ومستدامة للشباب العربي في القطاعات التي يمكنها تلبية الاحتياجات الأساسية من السلع الاستراتيجية، كالمنتجات الغذائية واللحوم والحبوب. وبالتالي يثار تساؤل أخير عن الدور الذي يمكن أن تلعبه الاستثمارات العربية البينية في تحقيق هدفين مزدوجين مهمين: أولهما، خلق ملايين فرص العمل للشباب العربي، وثانيهما تحقيق الأمن الغذائي الذي هو مقوِم مهم من مقومات الأمن القومي العربي.

وبناءً عليه، تم تقديم وتقسيم هذا المحور وفقاً للتسلسل **التالي:**

القسم الأول: تطور حجم الاستثمارات العربية الخارجية وحصة الاستثمارات العربية البينية منها.

القسم الثاني: الأزمة العالمية الراهنة وإعادة توطين الاستثمارات العربية بالمنطقة العربية وتحقيق الأمن الغذائي العربي.

القسم الثالث: مسارات تعزيز دور الاستثمارات العربية البينية في خلق فرص عمل كريم للشباب العربي.

الخاتمة والتوصيات:

القسم الأول :
تطور حجم الاستثمارات العربية الخارجية وحصة الاستثمارات العربية البينية منها

تجدر الإشارة بداية إلى أهمية الاستثمار بوجه عام، والاستثمار الأجنبي بشكل خاص، وتحديدا الاستثمار الأجنبي المباشر، في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخير دليل على ذلك تجربة دول شرق وجنوب شرق آسيا، وعلى رأسها الصين ومن حولها من دول النمور الآسيوية، التي كانت حتى أربع عقود مضت تعاني من البطالة الخانقة والمشاكل التنموية بكافة أشكالها، ولكنها بفضل سياساتها الذكية، التي استهدفت جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، استطاعت أن تصبح مصنع العالم The World Factory، وبعد أن كانت كبرى الشركات العالمية تُنتِج وتصدر من أوروبا وأمريكا واليابان، نقل مئات الآلاف من تلك الشركات والمصانع أنشطتها لدول آسيا، فصارت أكبر مُصنِع وأكبر مُصدِر.

والاستثمار الأجنبي إما استثمار مباشر أو غير مباشر، ولن نخوض هنا في قضية التعريفات وفق محددات منظمات دولية كصندوق النقد والبنك الدوليين، ولكن باختصار شديد، يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "ذلك الاستثمار الذي يقوم به مستثمر ينتمي لدولة معينة في دولة أخرى من خلال إقامة مشروعات لها وجود فعلي ودائم، ولفترة طويلة نسبيا، أو أن يترتب على استثماره في الدولة الأخرى حقه في المشاركة في الإدارة واتخاذ القرار في الشركة التي استثمر فيها".

أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر، فهو "استثمار قصير الأجل في الغالب، وغالبا ما يتم في صورة استثمار في الأسهم والسندات، التي يمكن التصرف فيها في أي وقت وبسرعة كبيرة قياسا بالاستثمار الأجنبي المباشر، ولهذا يطلق على هذا النوع من الاستثمار وصف الأموال الساخنة "Hot Money" والحقيقة، أن الدولة المضيفة بحاجة إلى النوعين من الاستثمارات، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر أهمية ويحظى باهتمام أكبر، لِما يوفره من مزايا للدولة المضيفة من نقل للتكنولوجيا والمهارات وخلق فرص العمل المتميزة والعصرية، ورفع كفاءة السوق والتنافسية وتعزيز الصادرات والعملة الصعبة، ومن ثم تحسين وضع ميزان المدفوعات والوضع الاقتصادي والاجتماعي ككل، هذا إذا أحسنت الدولة المضيفة استثماره وتوظيفه.

وبفضل ذلك النوع من الاستثمار، وصلت دول آسيا في مراحل معينة إلى مرحلة التشغيل الكامل، وبعد أن كانت دولة كماليزيا – على سبيل المثال وصلت تلك الدولة في عام 1996 لمرحلة التشغيل الكامل، بل بدأت في استقطاب وجذب العمالة الفنية الوافدة من الدول المجاورة للعمل في مصانع الشركات الأجنبية، التي خرجت من دول أوروبا الغربية وأمريكا واليابان تحت ضغط الركود التضخمي خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي (عوامل طرد Push factors)، وكان الملاذ لها والأكثر تأهلا هو دول شرق وجنوب شرق آسيا (عوامل جذب Pull factors).

كما تجدر الإشارة، إلى أنه بعد عقود كانت فيها الأولوية بعد الحرب العالمية الثانية للقروض والمساعدات، صارت الوسيلة الأكثر إضافة وأهمية للدول هي الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، وذلك نظرا لسوء استغلال وتوظيف المنح والقروض في الدول النامية المقترضة، ولهذا لا تعجب – على سبيل المثال – عندما ترى التطور المذهل في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا، إذ ارتفع حجم تلك التدفقات السنوية من نحو 27 مليار دولار أواخر سبعينيات القرن الماضي، إلى متوسط سنوي خلال العقدين الآخرين تجاوز 2 تريليون دولار (شكل 1)، وهو تطور يعكس أهمية وجدوى ذلك النوع من الاستثمار لمن يحسن استضافته وإدارته، وتبقى تجربة دول شرق وجنوب شرق آسيا خير برهان، ورد على أي مشكك في دور وجدوى الاستثمار الأجنبي المباشر.

شكل رقم (11) تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا

FDI inflows by region and economy, 1990–2023

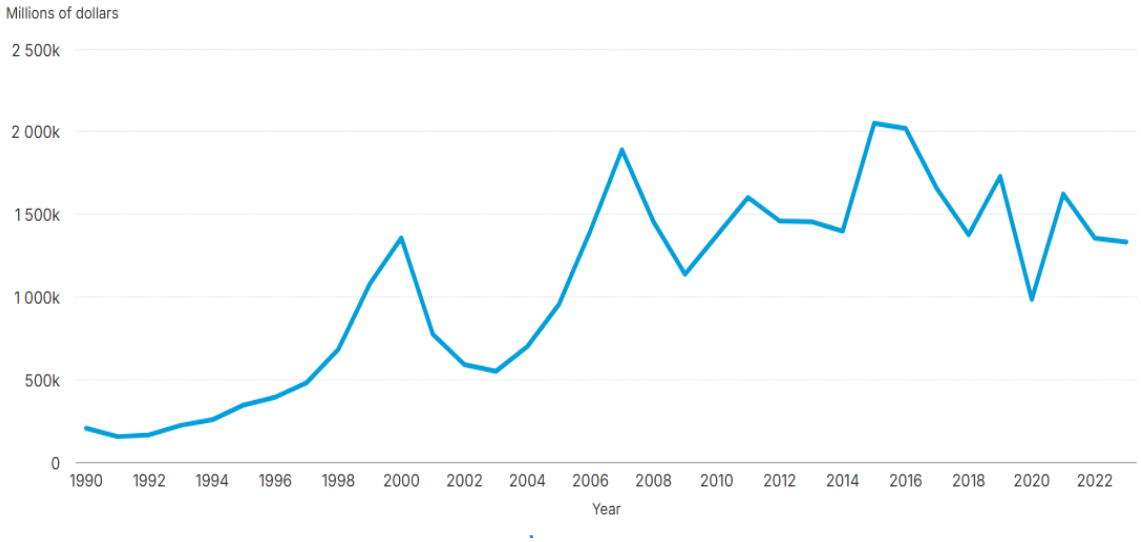

المصدر : تقرير الاستثمار العالمي ، الاونكتاد ، 2024

فكما هو موضح بالشكل أعلاه، والذي يعرض حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 1990 وحتى 2023، نلاحظ هبوط تلك التدفقات عقب الأزمة الاقتصادية العالمية 2008، والتي كانت قد تجاوزت ال 2 تريليون دولار خلال العقد السابق على الأزمة، ثم عاودت تلك التدفقات الارتفاع التدريجي بدءا من عام 2015، إذ بعد أن كانت بحدود 1.5 تريليون دولار سنويا خلال الفترة من 2008 وحتى 2014، تجاوزت ال2 تريليون دولار خلال العامين 2015 و 2016، وكان الانخفاض الأكبر عامي 2019 و 2020 وذلك على أثر جائحة كورونا، وما ترتب عليها من إغلاق وتعطل خطوط الإمداد...الخ، ثم عاودت تدفقات الاستثمار المباشر ارتفاعها عالميا في 2021. الملاحظة المهمة من الشكل أعلاه، تتمثل

في تجاوز الدول النامية للدول المتقدمة لأول مرة بالنظر إلى إجمالي التدفقات عامي 2020 و2021، وذلك على عكس الوضع خمسون عاما مضت.

في الواقع يبرز الشكل أعلاه، حقيقة مهمة، وهي تنامي دور وتأثير الدول النامية على الصعيد الاستثماري، ومن ثم الدور الاقتصادي والسياسي، والذي ربما تجسده الأحداث الجارية حاليا بعد حرب روسيا _ اوكرانيا، وارتفاع صوت وتأثير دول الشرق، وارتفاع سقف مطالبها فيما يخص النظام الاقتصادي العالمي.

ومن هذا المنطلق، يثار التساؤل عن حجم وحصة الاستثمارات العربية الخارجية من إجمالي الاستثمارات العالمية، المباشرة وغير المباشرة. والحقيقة، أن الاستثمارات العربية – وعلى رأسها استثمارات دول الفوائض النفطية –تتنوع بين استثمارات حكومية، تتولاها صناديق الثروة السيادية، كجهاز أبو ظبي للاستثمار وشركة مبادلة الإماراتية وصندوق الاستثمارات العامة السعودي، وصندوق قطر للاستثمار، وصندوق الأجيال الكويتي ونظيره الجزائري والليبي...، واستثمارات خاصة يقوم بها القطاع الخاص العربي خارج المنطقة العربية.

والحقيقة أنه ليس هناك من رقم دقيق لحجم الاستثمارات العربية في الخارج، ولكن بوجه عام، يمكن القول بأن الاستثمارات العربية خارج المنطقة، وتحديدا في أوروبا والولايات المتحدة، تتنوع بين استثمارات في أدوات الدين وأذون الخزانة، واستثمارات عقارية وخدمية مختلفة، وإن غلب على تلك الاستثمارات خلال العقود الماضية ميلها نحو الأنشطة الخدمية، ربما لضعف البناء والخبرات الصناعية العربية خلال العقود الماضية.

وتجدر الإشارة هنا أيضاً، إلى أن هناك تحولات كبيرة شهدتها الاستثمارات العربية في الخارج، من الاستثمارات غير المباشرة الى الاستثمارات المباشرة، ومن استثمارات جلها خدمي، إلى حصة متنامية للاستثمارات الصناعية، ومن استثمارات جلها في أوروبا وأمريكا على استثمارات معتبرة في آسيا وأفريقيا، وهو تطور وتحول إيجابي للغاية، يعكس حجم التطور الذي شهدته الدول العربية، وخاصة دول الخليج العربي المصدرة للاستثمار، ويتوافق مع مستهدفات هذا المحور من محاور التقرير العربي الثامن حول التشغيل والبطالة.

أما فيما يخص الاستثمار في المنطقة العربية بوجه عام، ، فإن المنطقة تعتبر أقل المناطق بين الاقتصادات الصاعدة من الدول النامية، وقد أعزى تقرير مناخ الاستثمار تراجع معدلات الاستثمار بوجه عام، والاستثمار الخاص تحديداً، بالمنطقة العربية لأسباب عديدة في مقدمتها الفوائض في الدول النفطية، ومن ثم قيام الدولة بالدور الاستثماري الأكبر، وفي الدول العربية غير النفطية، أرجع التقرير تراجع الاستثمار الخاص للمعوقات التنظيمية والمؤسسية والبيروقراطية...الخ.

هذا وقد كشف صندوق النقد العربي أن تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول العربية نمت بنحو 9.4 في المائة خلال 30 عاماً، حيث ارتفعت من 502 مليون دولار عام 1970 إلى 40.5 مليار دولار عام 2020. وبحسب تقرير الصندوق عن الاستثمار الأجنبي المباشر، زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية. بنحو مليار دولار في عام 2020، على الرغم من جائحة "كوفيد – 19"، لتصل إلى 40.5 مليار دولار، مقابل 39.5 مليار دولار في عام 2019.

كما كشف نفس التقرير عن ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بنسبة 42 في المئة، لتبلغ نحو 53 مليار دولار خلال عام 2021، ولتمثل حصتها نحو 6.3 في المئة من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول النامية، ونحو 3.3 في المئة من مجمل التدفقات العالمية، البالغة نحو 1.58 تريليون دولار. وأوضحت المؤسسة، في رصدها السنوي، استمرار التركز الجغرافي للتدفقات الواردة بعد أن استحوذت الدول الخمس الأولى على أكثر من 96 في المئة من مجمل التدفقات. واستحوذت الإمارات على نحو 20.7 مليار دولار بحصة بلغت نحو 39.1 في المئة، فيما استحوذت السعودية على نحو 36.5 في المئة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي بقيمة 19.3 مليار دولار، وجاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 5.1 مليار دولار بما يمثل حصة تبلغ نحو 9.7 في المئة من إجمالي الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية، ثم سلطنة عمان في المرتبة الرابعة بقيمة 3.6 مليار دولار بحصة بلغت نحو 6.8 في المئة، ثم المغرب في المرتبة الخامسة بقيمة 2.2 مليار دولار بحصة بلغت نحو 4.1 في المئة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية.

أما بالنسبة لعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية فقد تخطى 2000 مشروع خلال عام 2023، وذلك بزيادة تجاوزت 20%،(قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي FDI Markets التابعة لمؤسسة الفاينانشيال تايمز)، ليشهد عام 2023 الذروة في عدد المشاريع وعدد الشركات المستثمرة، بينما شهد عام 2022 ذروة التكلفة الاستثمارية للمشاريع.

شكل رقم (12) تطور عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية 2003–2023

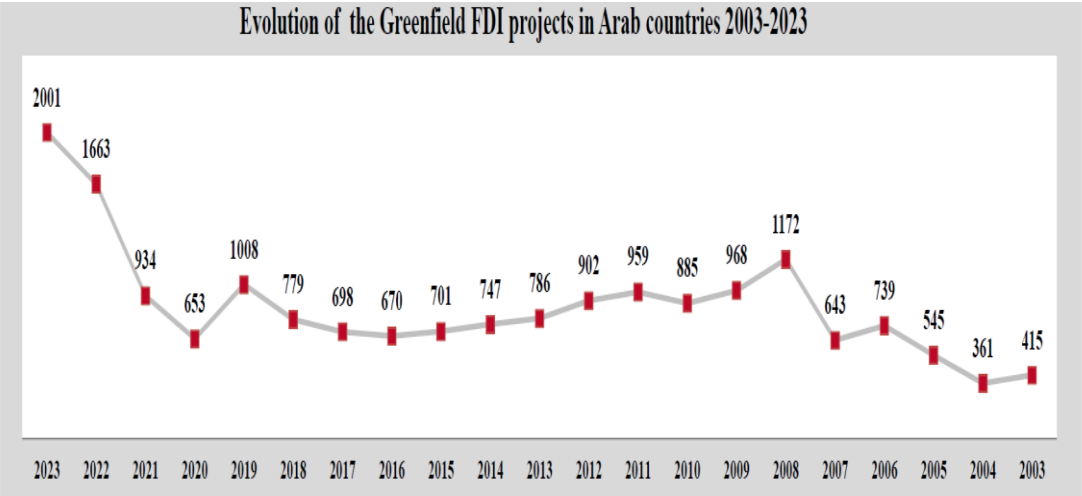

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،مناخ الاستثمار في الدول العربية2024

إذا، وعلى الرغم مما تحظى به منطقتنا من إمكانات هائلة ووزن جيوسياسي واقتصادي، إلا أن حصة المنطقة على مدار العقود الماضية هي من بين أدنى الحصص بين مختلف مناطق العالم. فوفقا لتقرير صندوق النقد الدولي، وحتى مع تدنى حصة الدول العربية من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا، إلا أنه حتى على المستوى العربي، هناك تباين واضح بشأن تلك التدفقات الزهيدة سواء بالنظر إلى الدول التي تتدفق إليها، أو بشأن القطاعات التي تتجه نحوها، وهذه جزئية مهمة جداً لموضوعنا.

وقد أفادت التقارير الدولية، أنه على سبيل المثال، كانت الحصة الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من نصيب الدول النفطية، وتحديدا دول مجلس التعاون الخليجي بقيادة كلا من السعودية والإمارات، وذلك بخلاف الوضع في الدول العربية غير النفطية التي لم تحظى بذات الحصة من التدفقات. أيضاً، فإن جل التدفقات التي أتت للدول العربية، المصدرة والمستوردة للنفط، توجه لقطاعات البترول والغاز والاستثمار العقاري والمنتجات الكيماوية، وهي استثمارات معروف عنها أمرين مهمين (1) أنها استثمارات استنزافية مقارنة بالاستثمارات في القطاعات التقنية، والتي تنطوي على نقل خبرات ومهارات، و(2) أنها استثمارات كثيفة الاعتماد على رأس المال، وخاصة الاستثمار في قطاعي النفط والغاز والصناعات الكيماوية، ومن ثم، غالباً ما يكون تأثيرها على فرص وسوق العمل والإنتاجية في الدولة المضيفة محدود قياساً بالاستثمارات كثيفة العمل.

وقد تأثرت الاستثمارات الواردة والصادرة من المنطقة العربية سلباً بتداعيات جائحة كورونا خاصة خلال الفترة 2020 و2021، قبل أن تعاود تحسنها في 2022 وذلك وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)".

وقد أكد تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (مناخ الاستثمار في الدول العربية2024) على ارتفاع إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة خلال الفترة ما بين (2003 و2021) إلى 14.4 ألف مشروع بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 1.3 تريليون دولار وفرت ما يقرب من مليوني فرصة عمل تركزت في الإمارات بحصة 41% من عدد المشاريع وفي مصر بحصة 19% من التكلفة الاستثمارية. وأوضحت المؤسسة في التقرير السنوي الـ 37 لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022، أن هناك تحسنا نسبيا لوضع الدول العربية خلال عام 2021 في مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي، واستقرارا في مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول، وتبايناً في مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج، في مقابل تراجع في مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية.

وقد انعكست المحصّلة النهائية لتغيرات وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية إيجابا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة مع توقعات باستمرار النمو في عام (2023)، لاسيما بعد ارتفاع عدد المشاريع الأجنبية الواردة للمنطقة بمعدل 15% والتكلفة بمعدل 86% لتبلغ 21 مليار دولار خلال الثلث الأول من العام (2022)

ووفقا لتقرير الاســـتثمار العالمي (2023)، تراجعت حصـــة المنطقة العربية من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً من 3.9% عام (2020) إلى 3.8% في 2021 وارتفع من جديد في 2022 ليصل الى 4.2%، إلا أنه بالنظر إلى حصة المنطقة العربية من إجمالي حصة الدول النامية من تدفقات هذا النوع من الاســـتثمار فقد ارتفعت نســـبياً من 5.8% عام (2020) إلى 6.3% بمعدل نمو 0.5%، وهو مؤشـر إيجابي نسـبيا ثم انخفضـت نسـبيا عام 2022 لتصـل الى 5.9% وذلك على النحو الموضـح بالجدول رقم (6) حصـص الدول العربية من إجمالي تدفقات وأرصـدة الاستثمار الأجنبي الواردة إلى العالم وإلى الدول النامية.

الجدول رقم (6)

Shares of FDI Flows and Stocks Inward to Arab Countries of Total World & Developing Countries				
Arab Countries Shares	**التغير Change**	**2022**	**2021**	**حصص الدول العربية**
FDI inflows of Total World	0.4%	**4.2%**	3.8%	**التدفقات الواردة من الإجمالي العالمي**
FDI inflows of Total Developing Countries	-0.4%	**5.9%**	6.3%	**التدفقات الواردة من الإجمالي في الدول النامية**
FDI Stocks Inwars of Total in World	0.2%	**2.4%**	2.2%	**الأرصدة الواردة من الإجمالي العالمي**
FDI Stocks Inwars of Total Developing Countries	-0.1%	**7.0%**	7.2%	**الأرصدة الواردة من الإجمالي في الدول النامية**
Source: UNCTAD, World Investment Report - July 2023 **المصدر :** الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي- يوليو 2023				

حلت أوروبا الغربية في مقدمة أهم المستثمرين في المنطقة لعام (2021) من حيث التكلفة الاستثمارية، بقيادة المملكة المتحدة التي ساهمت بـ 7.5% من التكلفة، و12.6% من عدد المشاريع، في المقابل كانت السعودية أهم وجهة للمشاريع الأجنبية في المنطقة من حيث التكلفة الاستثمارية بقيمة 9.3 مليارات دولار. كما حلت الإمارات في مقدمة الدول المستقبلة من حيث عدد المشاريع بنحو 455 مشروعا، أما قطاعيا فقد حلت قطاعات خدمات الأعمال والبرمجيات والخدمات المالية في المراكز الثلاثة الأولى على التوالي بحصة مجموعها 51.6% من حيث عدد المشاريع.

وأكد استمرار النمو في الاستثمار العربي البيني خلال العام (2022)، لاسيما بعد زيادة عدد مشاريع الاستثمار العربي البيني بمعدل 20% إلى 134 مشروعا، والتكلفة بمعدل 55% إلى 6.6 مليارات دولار خلال العام (2021)، وقد مثلت السعودية الوجهة الأولى بـ 38 مشروعا وبتكلفة 1.3 مليار دولار، فيما

وقد أكدت الغرف التجارية والصناعية العربية مؤخراً، على أنه من المطلوب تحفيز القطاعات الاقتصادية الجديدة في الاقتصاد المعرفي والاقتصاد الرقمي، حيث تشهد هذه القطاعات تدفقاً كبيراً في الاستثمارات، وعلى البلدان العربية السعي إلى جذب مزيد من الاستثمارات في مجالات التكنولوجيا المتقدمة، التكنولوجيا الزراعية، الأمن الإلكتروني، الذكاء الاصطناعي، التكنولوجيا المالية "فينتك"، منصّات التجارة الالكترونية، تقنية البلوك تشين، الطاقة المتجددة، المباني الذكية، صناعة الروبوتات، انترنت الأشياء، النقل المستدام، الاستدامة في استهلاك الأغذية، وتكنولوجيا التعليم، وغيرها من القطاعات الاستثمارية الخارجية الواعدة.[71]

إذاً، في ضوء العرض أعلاه، يتضح لنا ضعف حجم الاستثمارات العربية البينية خلال العقود الماضية، وهو ما يُعزى لأسباب عِدة، في مقدمتها غياب المعلومات والإحصاءات والبيانات الدقيقة بشأن الفرص الاستثمارية المتاحة داخل كل بلد عربي، فضلا عن اضطراب الأوضاع الاقتصادية في العديد من الدول العربية، وخاصة بعد ما يُسمى بالربيع العربي، في وقت وفرت فيه مناطق آخري فرصاً استثمارية أكثر جاذبية ووضوحا.

ولتحقيق تكامل اقتصادي عربي حقيقي على صعيد الاستثمار تحديداً، وما يمكن أن يخلقه هذا الاستثمار من مسارات جديدة في سوق العمل العربي، يمكن هنا الاستفادة من تجربة دول الاتحاد الأوروبي، خاصة على صعيد التشريعات والتيسيرات المالية والضريبية التي تم تقديمها، فضلاً عن ربط ذلك بالتعليم (والتدريب) ومؤسساته لتخريج كوادر مؤهلة للتعامل مع موجة جديدة من الاستثمارات الذكية.

[71] خالد حنفي: تحفيز الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الجديدة وفي الاقتصاد المعرفي والرقمي

القسم الثاني:
الأزمات الاقتصادية الراهنة وإعادة توطين الاستثمارات العربية بالمنطقة وتحقيق الأمن الغذائي العربي

في حقيقة الأمر، يعاني الاقتصاد العالمي من أزمات كبيرة منذ مطلع الألفية، إذ بدأت عام 2006[72]، ثم الأزمة المالية والاقتصادية عام 2008 وما تلاها، ثم أزمة انتشار وباء كورونا عام 2020، وما ترتب عليه من إغلاقات وتوقف عجلة الإنتاج وتعطل سلاسل الإمداد، ثم أزمة روسيا وأوكرانيا عام 2022، وما ترتب عليها من تعميق لجراح الاقتصاد العالمي، حيث تعمقت أزمة التضخم التي برزت بسبب تداعيات جائحة كورونا، وما أعقب تلك الحرب من تطورات سياسية وعقوبات وإجراءات، وخاصة من دول أوروبا والولايات المتحدة. وكانت محصلة تلك الأزمات المتعاقبة، تصاعد سلبي غير مسبوق في العديد من المؤشرات الاقتصادية العالمية، ومنها حجم الدين العالمي الذي تضاعف خلال سنوات معدودة، وكذلك معدلات التضخم والبطالة والفقر والجوع في العديد من مناطق العالم.

وقد كان قطاع التشغيل والتوظيف في مقدمة القطاعات تأثراً بالأزمات الأخيرة، حيث قفزت معدلات البطالة إلى مستويات قياسية، وخاصة بعد الإغلاق لملايين المشروعات حول العالم على أثر تداعيات جائحة كورونا ثم حرب روسيا وأوكرانيا. إلا أنه وعلى الرغم من تلك التداعيات السلبية القاسية للأزمة على سوق العمل، وُلِدت المنحة من رحم المحنة، حيث أجبرت تلك الأزمة الملايين حول العالم لاستخدام التقنيات الحديثة في فتح أبواب جديدة للعمل عن بُعد. وبالفعل تشكلت ثقافة جديدة لدى ملايين البشر حول العالم تعتمد اعتماد شبه كلي على تلك المسارات الجديدة والتوظيف الأمثل لثورة الاتصالات والمعلومات.

ولم تكن منطقتنا العربية بمنأى عن تلك الأزمات، وما ترتب عليها من تداعيات سلبية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية، إذ صارت الكثير من الدول العربية، على سبيل المثال، أكثر انكشافا بشأن أمنها الغذائي، ولهذا خلصت كافة التقارير الدولية تقريباً إلى أن منطقتنا العربية هي من أكثر مناطق العالم عرضة لأزمات اقتصادية وغذائية تحديداً نظراً لشدة اعتمادها على العالم في تلبية احتياجاتها الغذائية. والأمن الغذائي هو محدد رئيس من محددات الأمن القومي العربي، ومن هنا تبدو أهمية استثمار التطورات العالمية الراهنة لتحقيق الأمن القومي العربي في شقه الغذائي.

وعليه، يُعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الوطن العربي، فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية، فإن الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، واتسعت الفجوة الغذائية وأصبحت الدول العربية تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية. وقد ازداد اهتمام الدول العربية بتوفير احتياجاتها من الأغذية في

[72] - المنظمة العالمية للغذاء والزراعة https://www.fao.org/4/i2330a/i2330a04.pdf

أعقاب الأزمة الغذائية العالمية الحادة التي بلغت ذروتها في عام (2008)، وتمثلت في مضاعفة أسعار السلع الغذائية الرئيسية، وتقلص الواردات منها، مما دعا الدول العربية إلى اتخاذ إجراءات استثنائية مثل دعم أسعار الأغذية وتقنين تصدير السلع الغذائية وإلغاء الضرائب على الواردات وزيادة أجور العاملين.

الدول العربية تستورد حوالي نصف احتياجاتها من الحبوب، و63 % من الزيوت النباتية، و71% من السكر، وقد شكلت هذه السلع حوالي 76% من قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية في عام 2007. تتحكم مجموعة من العوامل والمحددات في الإنتاج الزراعي وحجم الفجوة الغذائية في الدول العربية تتمثل في قلة المساحة المزروعة وشح الموارد المائية وتدني كفاءة الري وقلة مساحة الأراضي المروية.

كما انخفضت قيمة الصادرات من مجموعة الحبوب والدقيق في عام 2015 من نحو (0.9) مليار دولار لمتوسط الفترة (2008 –2014) إلى نحو (0.7) مليار دولار في عام 2015 م ، لتشكل نحو (6.4 %) من اجمالي قيمة صادرات السلع الغذائية النباتية البالغة نحو (11.0) مليار دولار ، بينما زادت قيمة الواردات منها إلى نحو (25.2) مليار دولار مقارنة بنحو (23.6) مليار دولار لمتوسط الفترة[73].

كما تراجعت كمية وقيمة صادرات الوطن العربي من الزيوت النباتية في 2015 م مقارنة بمتوسط الفترة (2008 – 2014 م) ، وتشكل قيمة الصادرات العربية من الزيوت النباتية نحو (11.8 %) من قيمة صادرات لسلع الغذائية النباتية[74]

كما يعاني القطاع الزراعي من " فجوة تكنولوجِية " تتمثل في عدم تلبية مخرجات البحوث الزراعية لمتطلبات التنمية الزراعية، وتدني إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية في أغلب الدول العربية. وتحتاج المناطق الزراعية إلى استكمال البُنى الأساسية والخدمات الزراعية وزيادة نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي.

وكما هو موضح بالشكل رقم (13)، تصدرت الإمارات ترتيب الدول العربية على مؤشر الأمن الغذائي خلال الربع الثاني من 2022، الصادر عن مؤسسة Deep Knowledge Analytics، بعد أن حلت في المركز 26 عالمياً، تليها قطر في المرتبة الثانية عربيًا و29 عالميًا، ثم البحرين في الترتيب الثالث عربيًا و30 عالميًا وسلطنة عمُان في المركز 41 والجزائر 43 ثم السعودية 44 على مستوى العالم. كما حلت الكويت في المركز السابع على مستوى المنطقة العربية و47 عالميا، تلاها المغرب الثامن عربيًا و63 عالميا ثم تونس التاسعة عربيًا و64 عالميا، فالأردن في المركز العاشر عربيًا و76 عالميا.

[73] - (**المصدر :** المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد (35) عام 2015 م).
[74] - (**المصدر :** المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أوضاع الأمن الغذائي العربي ، عام 2015 م.

شكل رقم (13)

Forbes Middle East

أعلى 10 دول عربية على مؤشرات الأمن الغذائي في الربع الثاني من 2022

الترتيب الإقليمي	الدولة	الترتيب العالمي
1	الإمارات	#26
2	قطر	#29
3	البحرين	#30
4	عمان	#41
5	الجزائر	#43
6	السعودية	#44
7	الكويت	#47
8	المغرب	#63
9	تونس	#64
10	الأردن	#76

ملاحظة : الترتيب يعتمد على 3 عوامل رئيسية، هي :- إمكانية الوصول إلى الغذاء ، ومخاطر الازمة ، ومرونة الاقتصاد.

المصدر : تقرير الأمن الغذائي في الربع الثاني من 2022 ، والصادر عن مؤسسة **Deep Knowledge Analytics**

وقد جاءت الصومال ويليه السودان من الدول التي تعاني صعوبات لتحسين مؤشر الأمن الغذائي عربياً وعالمياً، في المركز الثاني، ثمّ اليمن وموريتانيا وسوريا وجيبوتي وليبيا على الترتيب، وحلّ العراق في المركز الثامن في ترتيب الدول العربية التي تعاني أيضا في تحسين مؤشر الأمن الغذائي تليه جزر القمر ومصر وفلسطين، وحلّ لبنان في المركز الأثني عشر.

وحذرت مؤسسة Deep Knowledge Analytics من زيادة مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي في إفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأميركا اللاتينية وجنوب آسيا بنهاية هذا العام، مضيفة أن البلدان المتقدمة التي تتمتع بالأمن الغذائي لن تواجه الجوع، ولكنها ستشعر بالعجز في بعض المنتجات الغذائية مع ارتفاع التضخم. ومن المتوقع أن تعاني الدول التي تشهد نزاعات وأزمات اقتصادية حتى قبل الحرب الروسية، وظروفًا مناخية سيئة مثل الجفاف، بشكل أكبر من الدول الأخرى وتكون أكثر عرضة للجوع.

وترجح الأمم المتحدة أن تتحول أزمة زيادة أسعار الغذاء في العالم إلى مشكلة تتعلق بتوافر الغذاء في العام المقبل في ظل استمرار الحرب، وهو الأمر الذي يؤرق الكثيرين، لأن الحديث عن أزمات اقتصادية دائمًا ما يكون أكثر أهمية إذا تمت مصاحبته بتوقعات متشائمة عن واحدة من أهم الاحتياجات الأساسية وهي الغذاء. ويتوقع برنامج الأغذية العالمي ارتفاع عدد الأشخاص الذين يواجهون أزمات انعدام الأمن

الغذائي الحاد بمقدار 47 مليون شخص خلال عام 2022، فيما أشارت تقديرات عام 2021 إلى أن 193 مليون شخص كانوا يواجهون أزمة في الأمن الغذائي.

إذاً، يمكن القول بأن تحقيق الأمن الغذائي العربي صار أولوية قصوى لدى صانع القرار العربي وذلك على إثر الأزمات الأخيرة. وهنا ينبغي أن يتم الربط بين تعزيز الاستثمارات العربية البينية وبين تحقيق الأمن الغذائي العربي، بالمستوى الذي يؤمِن توفير ملايين فرص العمل للشباب العربي، وفي نفس الوقت يضمن استدامة التنمية في المنطقة العربية.

إلا أنه وعلى الرغم من حيوية وأهمية قضية الأمن الغذائي العربي، ينبغي أن نضع في اعتبارنا – ونحن نبحث عن حلول – قضايا مهمة للغاية، وعلى رأسها قضية ندرة المياه في أغلب الدول العربية، وتهديدات إمدادات المياه في البعض منها، فضلاً عن قضية التغيرات المناخية، وما لها من تأثيرات سلبية على إنتاجية وإمكانات التوسع في الإنتاج الزراعي، بما يلبي احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية في المنطقة.

وتُبرِز التحديات المشار إليها أعلاه أهمية تناولنا لهذا المحور، بأن يتم ربط جانب مهم من الاستثمارات العربية البينية بتحقيق الأمن الغذائي من خلال اعتماد نموذج الزراعات الذكية، بحيث تحقق مستهدفات تحقيق الأمن الغذائي العربي، وفي نفس الوقت تكون أقل اعتماداً أو استهلاكاً للمياه، وهو ما تم تناوله تفصيلاً من خلال المسار المعروض أدناه.

القسم الثالث :
مسارات تعزيز دور الاستثمارات العربية البينية في خلق فرص عمل كريم للشباب العربي

في ضوء العرض السابق، يتضح جلياً، أنه وكما تتمتع منطقتنا العربية بإمكانات مادية استثنائية في قطاعات وأنشطة بعينها، إلا أنها تعاني خللاً شديداً في قطاعات وأنشطة تهدد الأمن القومي العربي في شقه الغذائي والمادي. ومن هنا، وكما بدأنا بحثنا بالحكمة القائلة بأن "المنحة تولد من رحم المحنة" فنختم بها، حيث أنه، إذا أنها الفرصة الذهبية لإعادة ترتيب البيت العربي، في وقت تلتفت فيه كل الأنظار للمنطقة العربية، فالغرب لا يزال حريصا على استمرار روابطه مع العرب، وفي نفس الوقت يُقدِم الشرق نفسه – بقيادة كل من الصين وروسيا – للعرب على أنه أجدر بتلك الروابط.

ومن هذا المنطلق، يمكن القول بأن كافة العناصر تجمعت في تلك اللحظة التاريخية لتصويب جوانب الخلل في البناء الاقتصادي العربي، حيث تتوافر الفوائض العربية الكافية، والتي تبحث عن فرص استثمارية جادة وجديدة، وقد بدأت تلك الفوائض رحلة تحول جدي باتجاه المنطقة، وليس أدل على ذلك مما خصصه صندوق الاستثمارات العامة السعودي من عشرات المليارات من الدولارات للاستثمار داخل المنطقة العربية، وكذلك الحال بشأن الاستثمارات الإماراتية والقطرية والكويتية، وهو تحول إيجابي يدعم مستهدفات هذا التقرير، وفي نفس الوقت يؤمن الطريق لاستدامة التنمية في المنطقة العربية.

وفي وقت تنعم فيه الكثير من الدول العربية بالفوائض، تعاني أغلب الدول العربية من ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، كما تعاني من أزمة غذاء كبيرة كما عرضنا، باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، تعاني أغلب الدول العربية من ارتفاع معدلات البطالة، لتزيد في بعضها عن 55%، في حين تدور تلك المعدلات حول 4% في الدول الصناعية المتقدمة.

وعلى الرغم مما تحظى به أغلب دول المنطقة من إمكانات ومؤشرات طيبة، إلا أن تحقيق التنمية المستدامة على الأرض العربية وللمواطن العربي يستلزم ربط الاستثمارات العربية البينية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الكثير من الدول العربية، وخاصة الدول العربية النفطية، إلا أن الجانب البيئي محل نظر.

ومن ثم، فإن دول المنطقة بحاجة إلى رؤية زراعية عصرية، تعزز من دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة خاصة في شقها البيئي، وهذا يستلزم اعتماد التقنيات الحديثة في الإنتاج الزراعي لمواجهة تحدي شُح المياه، وبما يؤمن الاحتياجات الغذائية، وفي نفس الوقت يضمن معالجة الخلل البيئي الذي تولده الصناعات الكيماوية.

إذا، في ضوء كافة المؤشرات التي تم عرضها أعلاه، تجلت لنا مجموعة من الحقائق المهمة والدامغة:

أولاَ: وفرة الفوائض العربية وعودة الكثير منها للمنطقة العربية مؤخراَ للعديد من الاعتبارات، منها نضج التجربة الاستثمارية العربية، وتوجهها المتصاعد نحو القطاعات الإنتاجية، وهو توجه محمود للغاية.

ثانياَ: معاناة المنطقة العربية من فجوة غذائية، مما يجعل المنطقة من بين أكثر مناطق العالم انكشافا وتأثرا بأي أزمة أو صراع يحدث في أي منطقة بالعالم.

ثالثاَ: ارتفاع معدلات البطالة في أغلب الدول العربية، وخاصة البطالة بين فئة الشباب الذين يشكلون ميزة نسبية للمنطقة ككل قياساً بباقي مناطق العالم.

رابعاً: معاناة الدول العربية من جوانب خلل فيما يخص التنمية المستدامة، خاصة في شقها البيئي، والتغيرات المناخية العالمية المتصاعدة، فضلاً عن تفاقم أزمة وتحديات المياه في أغلب دول المنطقة العربية.

في ضوء المعطيات أعلاه، يثار التساؤل عن كيفية توجيه الاستثمارات العربية البينية للمسارات التي تحقق التوظيف الأمثل لتلك الاستثمارات، وفي نفس الوقت تمكن الدول العربية من سد الفجوة الغذائية، وتوفر فرص عمل كريم وعصري للشباب العربي في المجالات ذات الصلة، وبالمستوى الذي يوازن بين إنجاز تلك المسارات وبين تحقيق التنمية المستدامة، ومواجهة أزمة شُح المياه وتكاليف تحليتها.

والحقيقة، أن الكثير من الدول العربية تنعم بإمكانات هائلة للإنتاج الزراعي، كما هو الحال في السودان ومصر وسوريا والعراق ...، كما أن تقنيات الإنتاج الزراعي تشهد تطورات وتحولات كبيرة للغاية، وخاصة ما يسمى بالزراعات الذكية واستخدامات الهندسة الوراثية في مجالات الإنتاج الزراعي والحيواني، التي توظف التقنيات الحديثة لتعزيز القيمة المضافة للإنتاج الزراعي، لإنتاج مختلف المنتجات الزراعية بأقل تكلفة وأعلى إنتاجية وأقل اعتمادا على المياه والطاقة.

وهنا يمكن تحقيق الربط المنشود بين المسارات المشار إليها أعلاه، من خلال تبنى وضع برنامج عربي واضح المعالم والأدوات التقييمية والرقابية، يقود إلى توجيه ودعم الشباب ماديا وتقنيا وعلميا للتوجه نحو الاستثمار في الزراعات الذكية.

ويمكن تلخيص مكونات البرنامج في النقاط التالية تِباعاً على **النحو التالي:**

أولاً: إنشاء إطار تمويلي مُيَسَر على مستوى كل قُطر عربي، بحيث تكون تلك المؤسسة المحلية في دولة كمصر مثلا (جهاز تنمية المشروعات الصغيرة) هي الداعم الرئيسي للشباب للاستثمار في مجال إنتاج وتصنيع وتسويق المنتجات الزراعية الذكية.

ثانيا: أن تكون تلك الكيانات (المشار إليها في ثانيا) أشبه بحاضنة أعمال تقنية Technical Business Incubators في مجال الزراعات الذكية، بحيث تكون لديها كافة الإمكانات (بتمويل ودعم من

الصناديق التنموية العربية والحكومة في كل قُطر عربي) التقنية والتدريبية والخبرات العلمية الحديثة ودراسات الجدوى الجاهزة، لتكون قادرة على استقبال واستيعاب مئات الآلاف من الشباب في مختلف الأقطار العربية.

ثالثا: يتولى هذا الكيان القُطري استقبال أفكار ومشروعات الشباب العربي في مختلف مجالات الزراعات والإنتاج الحيواني والنباتي والداجني الذكي، وتحليل وفلترة وتقييم وتقوية تلك الأفكار، بحيث تنتهي في نهاية الأمر إلى منتج، يتم إنتاجه تحت رعاية ودعم تلك الحاضنة القُطرية، خاصة وأن الشباب غالبا ما يفتقرون إلى الخبرات التدريبية والإدارية والتمويلية والتسويقية الكافية، وهنا يبرز دور الحاضنة المقترحة كتأمين وضامن ومحفز على نجاح المشروع.

بهذه الطريقة، وإذا ما تم تنفيذ هذا التصور على النحو المشار إليه أعلاه، سنحقق كافة الأهداف العربية السامية، مِن توظيف أمثل للموارد والفوائض المالية العربية، ومن خلق ملايين فرص العمل الجديدة للشباب العربي، خاصة وأن مجال الزراعات الذكية هو مجال خصب ومتطور وجاذب وخلاق، وفي نفس الوقت توفير مخرجات ومنتجات زراعية تضمن تحقيق الأمن الغذائي العربي، بعد أن تكون قد روعي فيها كافة الاشتراطات الصحية والبيئية، ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة.

إلا أن تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه تلزمه خطوات جادة ومسئولة **على النحو التالي:**

- نحن ننعم بقدرات وإمكانات استثنائية، محط اهتمام العالم، وتؤثر بشكل النظام العالمي الجديد، وأن تحقيق كل هذا مرهون بتعاون عربي حقيقي على الأصعدة كافة.
- عودة المزيد من الاستثمارات العربية للجسد العربي مرهونة بإصلاحات جدية في بيئة الاستثمار العربية، على الأصعدة التشريعية والمؤسسية والتنظيمية والتقنية والضريبية، بحيث يكون هناك بيئة محفزة على تدفق الاستثمارات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.
- أزمة شُح البيانات والإحصاءات والمعلومات وعدم دقتها، ومن ثم لا يمكن الحديث عن استثمارات بينية أكبر في غياب البيانات والإحصاءات، ووصول تلك البيانات والإحصاءات الدقيقة لصناع القرار الاستثماري، وهو ما يستلزم توفير مصدر واحد معتمد عربياً لتكون هي نبع المعلومة والبيان الدقيق الذي يعين المستثمر العربي على الانطلاق عربياً.
- التعليم الفني تحديداً يحتاج إلى اهتمام عربي خاص، فهؤلاء هم محرك التنمية العربية المنشودة، وخاصة طلاب المدارس الفنية الزراعية والصناعية، فهم ساعد تحقيق الحلم العربي، ومن ثم يلزم تبني سياسة تعليمية وإعلامية وثقافية، تدعم التوجه نحو هذا النوع من التعليم، بحيث تكون البيئة

مهيأة تماما لدخول ملايين الشباب العربي في مشروعات كتلك التي تمت الإشارة إليها أعلاه، ولكن لا يمكن لتلك الآمال أن تتحقق في ظل استمرار نمط التعليم والثقافة السائدة، وخاصة التركيز على التعليم الجامعي، وخاصة النظري منه.

- سياسات عربية واضحة تدعم القطاع الخاص، وأن يظل دور الدولة في إطار الدولة الحارسة والضمانة لحسن عمل السوق من خلال تنافس شريف ومنتج لمؤسسات القطاع الخاص.
- الاستعانة بالتجارب الدولية الناجحة في مجالات الزراعة العضوية والزراعة الذكية، مع إرسال بعثات بمئات المتدربين (تدريب المدربين) ليكونوا نواة لمدربين يعم علمهم وفكرهم مختلف الدول العربية، وبالتالي ليكون حاضنات الأعمال المقترحة مؤهلة لاستقبال الشباب ودعمهم مادياً وفنياً، ورعايتهم حتى بعد تخرجهم من الحاضنة وأثناء تنفيذ مشروعاتهم.
- التنسيق بين الأجهزة المعنية بدعم مشروعات الزراعات الذكية وكافة أجهزة الدولة، بهدف تبسيط الإجراءات وإزالة المعوقات الإدارية، التي قد تقضي على المشروع في مهده، وبالتالي تذهب كل الجهود أدراج الرياح.
- الأرقام خير متحدث، وأرقام التجارة والاستثمارات العربية لاتزال دون مستوى طموحات وإمكانات دولنا العربية، ولا يمكن مقارنة تلك المعاملات البينية بمناطق أخرى كالاتحاد الأوروبي وغيره، ورغم النمو الطفيف في التدفقات العربية البينية خلال الأعوام القليلة الماضية، إلا أنها لا تزال متدنية جدا، وهو ما يستوجب مراجعة دقيقة لأطر التعاون العربي التي تمت صياغتها منذ عشرات السنين، وخاصة الاتفاقات الضريبية والاستثمارية والتجارية، فضلا عن التيسيرات الإدارية الممنوحة للمستثمرين في تحركاتهم بين الدول العربية، فالحلم هو تحرك المستثمر العربي بين الدول العربية من خلال منظومة ونافذة واحدة إلكترونية وناجزة، أسوة بما هو مطبق عالمياً، وتعتبر تجربة سنغافورة في مقدمة بل أنجح التجارب في هذا الخصوص.
- توفير قاعدة بيانات دقيقة، بالتنسيق بين المؤسسات ذات الصلة، على أن تتضمن قاعدة البيانات تلك كافة المعلومات الإحصائية الخاصة بالفرص الاستثمارية في كل بلد، مع مؤشرات اقتصادية دقيقة، إضافة إلى كل ما يطرأ على بيئة الاستثمار في كل بلد عربي من جديد بشأن حوافز وفرص الاستثمار وتيسيرات...الخ.

المحور الخامس:

أهداف التنمية المستدامة وفرصها الابتكارية

تمهيد :

إن دور أهداف التنمية المستدامة 2030 الأساسي يقوم على تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة في دول العالم وهي أهداف مترابطة بحيث تحقيق أحدها يقود بالتبعية لتحقيق الأهداف الأخرى، وتقوم على التعاون والتكاتف بين الجميع للقيام بها ولا يمكن لأي دولة أو جهة أن تحقق فيها النجاح دون التكامل والتنسيق على المستوى التشريعي والتنفيذي والمجتمعي.

ويتناول هذا المحور أبرزَ العقباتِ والتحدياتِ التي تُضْعِف من قدرة البلدان العربية على توظيف التقنيات المتقدمة التي تساهم في خدمة أهداف التنمية المستدامة والحَد من إيجاد فرص تشغيل للأفراد في مجتمعاتها. وتنتهي باقتراح مجموعة من التوصيات التي تشمل السياسات التشغيلية ضمن محاور التعليم، والصناعة والرقابة والجودة لتعظيم الاستفادة من هذه التجارب. وتُظهر الدراسات ارتباط وثيق بين أهداف التنمية المستدامة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن الأهداف (4 و9 و17) لارتباطهم بالتعليم والابتكار في البنى التحتية والشراكات التي تضمن تحقيق الهدف (8) من أهداف التنمية المستدامة وهو العمل اللائق ونمو الاقتصاد وبالتالي خلق مسارات تشغيلية مبتكرة.

تقوم منهجية إعداد هذا المحور على تحليل السياسات واستعراض عددٍ من التجارب الدولية والعربية وفق إطار المؤشرات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة – والذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة 70/1 – وخاصة المؤشرات المتعلقة بسياسات التشغيل والحد من البطالة التي قمنا بإعدادها في هذا التقرير. ويأتي البحث للإجابة على التساؤلات وفق منهجية تحليل المؤشرات الخاصة بالخطط التشغيلية للدول ومدى توافقها مع أهداف التنمية المستدامة خاصة الأهداف (8، 5، 9، و16 و17)، وكيف تَمَكَّنَت الدول العربية من الاستفادة من تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وخلق مسارات تشغيلية مبتكرة تساعد على تخفيف حدة البطالة. وذلك عن طريق المقارنات والتحليل الكيفي لهذه التجارب. وأخيراً تحليل أبرز المعوقات التي تَحُدُّ من فعالية تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في تقديم حلول مبتكرة لتحديات التشغيل في المنطقة العربية.

القسم الأول:
التشغيل والبطالة في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030

1. لمحة تعريفية حول مفهوم التنمية المستدامة وأجندة أهداف التنمية المستدامة العالمية 2030.

لم يتبقَ إلا (5) سنوات على 2030 وها هي المنطقة العربية موطن للعديد من الأزمات الإنسانية والتي أبرزها تحويل الملايين إلى لاجئين ونازحين بسبب الحروب التي دمرت المجتمعات. في الوقت الذي تسجّل المنطقة العربية أعلى مستويات بطالة في العالم ولا سيما في صفوف النساء والشباب (تقرير أهداف التنمية المستدامة، 2020).[75] وتوضح الأرقام أن المنظور الإقليمي للتحديات المرافقة للبطالة ومعدلاتها المرتفعة عند الشباب هي بالفعل منظور عضوي لأن العوائق الهيكلية والرئيسة التي تحول دون التحوّل الجذري في البلدان هي نفسها مع اختلافات بسيطة بين البلدان النفطية وغير النفطية. لكن الأكثر تأثيراً هو ضعف الرؤية التعليمية وتوسع الاقتصادات والأنماط غير المستدامة لاستخراج الموارد وعدم المساواة بين الجنسين (تقرير أهداف التنمية المستدامة، 2020)[1].

وتظهر الدراسات لأهداف التنمية المستدامة أن لها تأثير على خلق مسارات تشغيلية مبتكرة وخاصة في الدول العربية حيث أن الفقر له التأثير الأكبر على التعليم، إن الفقر المتعدد الأبعاد قد أثر سلباً على نسبة مشاركة الشباب بالتعليم الرسمي بحيث وصلت نسبة الفقر في الدول العربية إلى 14.5% في عام 2020 وعلى الرغم من ذلك وكما يشير الشكل رقم (14) فإن النسبة الخاصة بتأثير الفقر على التعليم هي الأعلى في البلدان العربية مما يجعل ابتكار مسارات تشغيلية باستخدام أهداف التنمية المستدامة 2030 أمرا ملحاً في المنطقة العربية.

[75]- تقرير اهداف التنمية المستدامة، 2020

الشكل رقم (14) نسبة الفقراء ومساهمة أوجه الحرمان في كل بُعد في الفقر العام (بالنسبة المئوية)

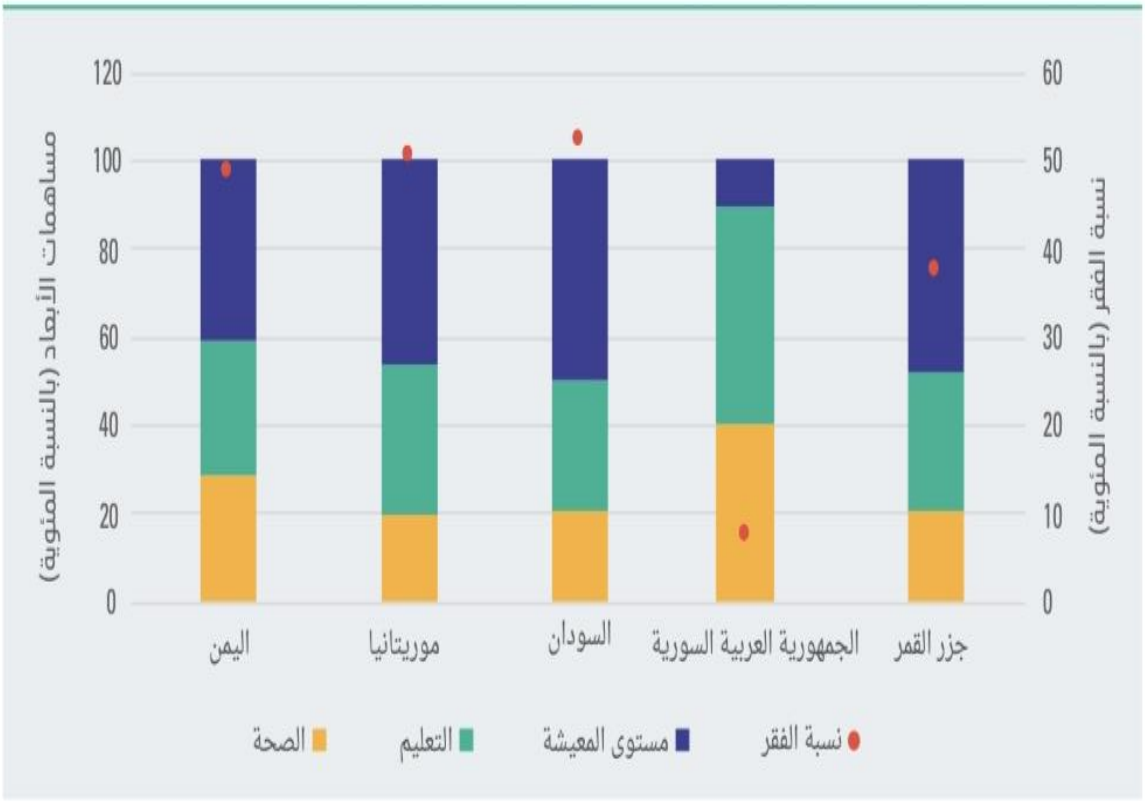

التقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الأبعاد ، الأسكوا 2023

2. العلاقة المتبادلة بين التشغيل وأهداف التنمية المستدامة ودور تحقيق هذه الأهداف في معالجة مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل اللائق.

إن سياسات التشغيل هي مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق لكل إنسان في العمل وتكييف اليد العاملة مع احتياجات الانتاج الخاص بالأسواق المحلية والعالمية [76]. ان التكيّف يشير الى التدخلات المتعددة الأبعاد على سوق العمل والأهداف الكمية والنوعية المراد تحقيقها للعمل في بلد معيّن[77]. وتعتبر سياسات التشغيل جزءاً من سياسات التنمية الاقتصادية والمجتمعية الحيوية للبلد لأنها تشمل جانب رأس المال البشري في البلد بالإضافة إلى الجانب المالي الحيوي[78].

وتهدف سياسات التشغيل في الدول إلى تحقيق المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وراء السياسة التشغيلية المطبقة. وكذلك وضع حلول لتحديات مجتمعية منها آثار البطالة على واقع الشباب واتجاهاته ويمكن تعداد هذه الأهداف **كما يلي**[5]:

- الاستقطاب التقني ذاتي الجودة مع المهارات الفنية والشخصية.

[76] OECD, 2020
[77] عبد الرزاق، 2015
[78] عبد اللطيف، 2021

- التأكد من كفاءة العامل.
- العمل على إجراءات تشغيل عادلة وفاعلة[79].

لذلك وفي كثير من الأحيان تختلف السياسات التشغيلية بين بلد وآخر، ويحاول صانعو السياسات فيها الحد من البطالة والعمالة الناقصـــة في كل من الاقتصـــاد الجزئي والكلي[80]. ويتم التعامل مع هذه السياسات ضمن سياسات الاقتصاد الكلي macroeconomic policies وذلك للحد من البطالة ضمن السياسة التوسعية الكينيزية مثلا التي تؤدي الى زيادة الطلب الكلي وخفض البطالة[81]. ومن المفترض أن تقوم هذه السياسة بالحد من البطالة ولكنها مع ذلك ليست فاعلة.

إن السياسة المالية التوسعيّة المعتمدة في دول المنطقة العربية تشمل تخفيضات الضريبة والمزيد من الإنفاق الحكومي. فإن خفض الضرائب يعزز الإنفاق والاستهلاك، ولكن حتى مع هذه السياسة ما زال الأفراد مترددون على الإنفاق لأن هذه السياسة تحتاج إلى وقت قبل أن تنمو كفكر معتمد فإن تطبيقه غير الأمثل يؤدي على العكس الى ازدياد معدل التضخم نتيجة التوسع وزيادة حدة البطالة.

فنجد أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الحد من البطالة وخلق فرص ابتكارية قد تكون ضمن سياسات تشغيل الاقتصاد الجزئي (Microeconomic policies) وذلك عن طريق زيادة الطلب الكلي وتطوير هيكل السوق الخاص بالدولة وفقاً لهذه المعايير والتي قامت بها معظم الدول العربية ضمن خططها الاستراتيجية المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة ضمن المحاور **الحيوية الآتية:**

أولاً: التعليم المهاري للجهات والأفراد وتدريب رأس المال البشري.

ثانياً: دعم العمالة وإعادة النظر في شروط التوظيف.

ثالثاً: تغيير قوة التفاوض في النقابات العمالية مما يسهل من تقليل معدلات الأجور وزيادة فرص العمل للأفراد.

رابعاً: تشجيع الاستثمارات الجديدة والتوظيف في المواقع التي تعاني من نسبة بطالة عالية الأمر الذي من شأنه تقليل حدة البطالة.

وتسعى سياسات التشغيل إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن خطة مستقبل أفضل وأكثر تكافؤاً وأكثر استدامة للجميع بحلول 2030. ولكن تتصدى هذه الأهداف إلى تحديات عالمية في تطبيقها وخاصة الهدف الثامن الخاص بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد لجميع من هم في سن العمل من الأفراد في المجتمع وهو بحسب تعريف منظمة العمل الدولية انه العمل المنتج للرجال والنساء في ظروف الحرية والعدالة والأمن والكرامة الإنسانية لهم ولأسرهم وفرص عمل أفضل لتحقيق الذات وتشجيع الاندماج

[79] صاحب نعمة العكاشي، 2015
[80] كايلان شانج، 2015
[81] عبد اللطيف، 2015

الاجتماعي[82]. ولا يتم تحقيق أي من أهداف التنمية المستدامة إلا بالرجوع الى الأهداف الأخرى وخاصة كما سبق وذكرنا المحاور الرئيسة المؤثرة على نمو الاقتصاد الجزئي كالتعليم وهو الهدف الرابع، والمساواة بين الجنسين في الهدف الخامس وتحفيز الابتكار والصناعة في الهدف التاسع وهو محور هذا البحث وأخيرا صناعة السلام والعدل في المؤسسات القوية في الهدف السادس عشر[83]

[82] - قبيل نوح، 2017

[83] - عبد اللطيف، 2021).

القسم الثاني :
واقع التشغيل والبطالة في المنطقة العربية في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

1. لمحة حول اهتمام الدول العربية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة (أمثلة لتجارب عربية) .

تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة:

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتشكيل اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة بموجب القرار الصادر من مجلس الوزراء في يناير 2017. تضم اللجنة في عضويتها وزارة شؤون مجلس الوزراء، 13 جهة حكومية على المستوى الاتحادي، ووزارة الخارجية والتعاون الدولي. يتشارك جميعهم مسؤولية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، ويتولى المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء الأمانة في اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. تقوم هذه اللجنة برصد التقدم المحرز بشأن الأهداف عن طريق وضع استراتيجيات تنفيذية لتحقيقها، وإشراك أصحاب المصلحة المعنيين من الوزارات والجهات المجتمعية المعنية، ورفع التقارير الدورية عن إنجازات الدولة (لجان أهداف التنمية المستدامة, 2018)[84].

هذا وتصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول على المستوى العربي في مؤشر الابتكار لعام 2022 وقد وضعت محركات استراتيجية فاعلة لقيادة تحقيق عمليات التنمية المستدامة ضمن أجندة الابتكار والتمكين المجتمعي في المنطقة واحتلت المركز الاول على الدول الشرق اوسطية في عام 2014 وفق تقرير أنسيد لكونها الأولى عربياً في المشاريع الابتكارية المستدامة (أنسيد، 2014)[85]. وتسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيق الاقتصاد المعرفي المرن والمتنوع بقيادة كفاءات إماراتية ماهرة وتتميز بالابتكار والإبداع بشكل حثيث ومستمر. وإدارة المواهب الإماراتية الشابة لرفدها إلى سوق العمل باحتياجاته المتزايدة من العقول المبتكرة التي تواكب التطلعات الطموحة للتنمية الاقتصادية المستدامة للدولة (الابتكار –البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة) وضمن خططها المستدامة، كما تسعى إلى تحويل مفهوم الابتكار إلى اسلوب عمل وثقافة مؤسسية مستدامة فعّالة ودائمة.

2. خلفية توضيحية حول مدى إسهام تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مواجهة تحديات التشغيل والبطالة في المنطقة العربية.

إن تحقيق مسارات تشغيلية مبتكرة في ضوء أهداف التنمية المستدامة 2030 والتقدُّم في تحقيقها هو مرهون بكيفية استجابة عالم العمل والتشريعات الوطنية والعالمية في مواجهة التحديات الكبرى الداخلية والخارجية التي تفرضها التحولات الديمغرافية والأزمات مع سرعة التطورات التكنولوجية؛ وجميعها تؤثِّر تأثيرا عالياً على اليد العاملة ونسبة الطلب عليها[86]. وعليه خلق المسارات التشغيلية المبتكرة التي تفرضها سياسات

[84] لجان أهداف التنمية المستدامة, 2018
[85] أنسيد، 2014
[86] منظمة العمل الدولية 2016

تحقيق أهداف التنمية المستدامة هي تكييف لأساليب الانتاج والاستهلاك لتصبح أكثر استدامة بيئيا ومجتمعيا[87] ونعدد بعض الأمثلة في ما يلي:

فيما يتعلق بالمنشآت وتحقيقاً للهدف (8) من أهداف التنمية المستدامة والذي يشمل العمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف (9) الذي يركز على الصناعة والابتكار والبنى التحتية، يجب على أصحاب المنشأة – صناعية أو زراعية الخ .. العمل على اتساق نمو المنشأة مع أهداف التنمية المستدامة 2030 لخلق العمالة المنتجة والعمل اللائق عن طريق مساعدة النساء والشباب والمجتمعات المستضعفة على الانخراط في العمل المستدام والاستمرار في تنظيم المشاريع ذات الطابع الريادي فضلاً عن إنشاء مؤسسات جديدة تحاكي التطور الرقمي والتكنولوجي بغية تعزيز النمو المستدام والتي من شأنها خلق مسارات تشغيلية مبتكرة للحد من البطالة ومن الفقر في المجتمعات النامية ومكافحة التمييز وضمان الصحة والسلامة وجودة الحياة والرفاه للعامل[88].

ولكي تتحقق أهداف التنمية المستدامة وتُعالج أوجه انعدام المساواة من حيث توفر سوق العمل وفرص الخدمة، لا بد من وضع سياسات مساءلة مجهزة ومبتكرة تستند على بيانات ضخمة وتحليل لهذه البيانات للخروج بتوصيات لدعم تحقيق الأهداف مقدمة المشورة والمحفزات وفرض خطط التقييم ونذكر على سبيل المثال الفيليبين واندونيسيا والأردن والإمارات العربية المتحدة، وهي دول تقوم بتطبيق نظم ابتكارية لبناء القدرة العاملة ونظم التفتيش للعمال بهدف تعزيز المساءلة الوظيفية واحتواء المخاطر وهي تنفيذ الهدفين التاسع والثامن لأهداف التنمية المستدامة.

الجدول (7) مؤشرات سوق العمل الرئيسية (%) بحسب الفئة العمرية والسنة

		2019	2020	2021	2022	2023	2024
نسبة العمالة إلى السكان	الشباب (15-24)	19.5	17.5	18.2	19.1	19.3	19.3
	البالغون (25+)	54.3	52.6	52.5	53.4	53.5	53.3
معدل المشاركة في القوى العاملة	الشباب	26.7	25.6	26.1	26.5	26.6	26.7
	البالغون	58.0	56.9	56.8	57.5	57.5	57.3
معدل البطالة	الشباب	27.0	31.4	30.3	27.8	27.7	27.6
	البالغون	6.3	7.6	7.5	7.1	7.0	6.9

المصدر : تقديرات منظمة العمل الدولية النموذجية , تشرين الثاني / نوفمبر 2023

يشير الجدول أعلاه إلى مؤشرات سوق العمل (الهدف الثامن 8) من هنا تأتى أهمية الرجوع الى سياسات التوظيف واستراتيجياتها وسياساتها في الدول العربية وإعادة تحديد معاييرها وفق القدرات والكفاءة.

[87] نفس المرجع السابق
[88] نفس المرجع السابق

القسم الثالث :
التجارب الناجحة حول المسارات المبتكرة لتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030

1. عرض وتحليل التجارب العربية

إن استراتيجيات التخفيف من الفقر أدت إلى تقليل معدلات البطالة ودعم العمالة من خلال معالجة مخرجاتها المجتمعية والاقتصادية. فإن توفير فرص العمل المستدامة ضمن فرص الابتكار الصناعي وتطوير البنى التحتية وتنفيذ سياسة الدعم الحكومي ضمن مفهوم الشراكات بين القطاع العام والخاص سمحت للأفراد في المجتمع الحصول على قروض مالية سهلت من اندماجهم في سوق العمل. مثل هذه الاستراتيجيات استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق للأعوام (2018–2022) ورؤية المملكة العربية السعودية 2030 التي تهدف إلى تحويل الاقتصاد السعودي وتنويعه وتعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية لتحسين فرص العمل وتوفير الإسكان والرعاية الصحية والتعليم. ويُضاف اليها رؤية الامارات العربية المتحدة (2071) التي تهدف الى تحقيق السعادة والازدهار الشامل للمجتمع الإماراتي وتعزيز الابتكار وتنويع الاقتصاد. اما قطر فقد أطلقت الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي تركز على تعزيز الرخاء والتنمية البشرية المستدامة مع تعزيز البنية التحتية وتنويع الاقتصاد. ونضيف الى ذلك رؤية البحرين 2030 وعمان 2040 التي كلاهما تهدف إلى التنمية البشرية وتحقيق التنمية المستدامة في القطاعات غير النفطية وتعزيز التعليم والبنية التحتية وتمكين المرأة. اما استراتيجية الكويت (2035) فهي تعكس التزام الدولة بتحقيق التنمية المستدامة وتطوير المجتمع في جوانبه المختلفة.

الجدول (8) بعض المبادرات التي تم تطبيقها في بعض الدول العربية للحد من لفقر في المجتمعات

البلد	مبادرات الشراكة	استراتيجيات النمو الاقتصادي	برامج الريادة والابتكار	مبادرات التعليم
مصر	الشراكات بين القطاعين العام والخاص للتوظيف	تنمية المناطق الصناعية	الشراكات الصغيرة	برامج المهارات الوطنية والعالمية
الاردن	مبادرات التوظيف الإقليمية	توسعة المناطق الاقتصادية	برامج دعم للمشاريع الصغيرة الابتكارية	المسارات التطبيقية والتقنية
المغرب	التعاون الدولي للتوظيف	تنمية الطاقة الخضراء	الصندوق الوطني لدعم ريادة الأعمال	تقويم التعليم العالي

- تقرير النتائج الإقليمية لعام 2020 لمنظومة الأمم المتحدة لآسيا والمحيط الهادئ .

نجد بذلك وحسب الجدول (8) أن ضعف الابتكار في خلق فرص تشغيل مستدامة يعود الى ضعف الاقتصادات العربية حيث أن تركيبة الاقتصادات في جميع أنحاء المنطقة العربية أدت إلى ضعف النظم

التعليمية بدلاً من تطويرها وتحفيزها أو تشجيعها على الابتكار وبناء التفكير النقدي وحل المشكلات، مما يجعل من التعليم قطاعا لا يحقق عائداً ملموساً ويسهم بالقليل في تحقيق الهدف (8) ولا يجعله مستداما. وأخيراً وفي إطار الدعوة إلى النمو الاقتصادي المستدام ضمن منظومة الابتكار، واستهداف الابتكار والتنويع المجتمعي وتكافؤ الفرص، والحدّ من بصمة استهلاك المواد، يجب أن يتزامن تحقيق الهدف الثامن مع تحقيق الأهداف 9، 12، 13، 14، ومع تحقيق الفعالية اللازمة في الحوكمة الوطنية والإقليمية والعالمية لضمان التماسك والاستدامة مما يشير إلى الارتباط بين أهداف التنمية المستدامة والمجتمع المدني ونرى ذلك في الجدول (9).

الجدول (9) أهداف التنمية المستدامة وعلاقتها بمحاور المجتمع المدني وارتباطها بالتوظيف

أهداف التنمية المستدامة	عنوان الهدف	علاقته بالتشغيل
4	نوعية التعليم	تنمية المهارات والمعرفة المطلوبة للتوظيف
8	العمل اللائق والنمو الاقتصادي	تعزيز النمو الاقتصادي الشامل ، وخلق فرص العمل اللائق
9	الصناعة الابتكار والبنى التحتية	تعزيز الابتكار والتقدم التكنولوجي وخلق فرص العمل
17	الشراكات	التعاون والشراكات لتعزيز القابلية للتوظيف، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتعاون الدولي

- تقرير النتائج الإقليمية لعام 2020 لمنظومة الأمم المتحدة لآسيا والمحيط الهادئ .

حققت العديد من دول الوطن العربي تجارب ناجحة في معالجة الانماء الاقتصادي وتوفير فرص العمل من خلال تركيز الجهود على توليد المعارف والابتكار بغية تطوير تقنيات ومسرعات حكومية من شأنها تطوير اجراءات الشراكات المحلية ووضع سياسة دعم مالي منها البنوك الوطنية للتمويل ودعم المشاريع الصغيرة[89].

على سبيل المثال شركة سوق. كوم(أمازون حاليا) والتي حققت الابتكار في خلق فرص تشغيل مستدامة للشباب وذلك من خلال تصميم منصة تجارية إلكترونية تقوم بتحويل طريقة التسوق التقليدية إلى تجربة تسوق عبر الإنترنت مبتكرة ومريحة.

[89], صندوق الأمم المتحدة للبيئة 2019،

القسم الرابع :
تعزيز تطبيق المسارات المبتكرة لتحقيق العدالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2023

1. آليات مقترحة للاستفادة من التجارب الناجحة لتلك المسارات وتعزيز التنمية الابتكارية لتطبيق تجارب جديدة على مستوى المنطقة العربية

أولاً :الأوضاع السياسية

من هنا يتوجب على الدول الاقليمية والدولية والعربية إزالة العوائق الهيكلية والمتجذرة المرتبطة بمحاور الإدارة السياسية والمنظومة الاقتصادية والحوكمة لواضعي السياسات الاقتصادية. فإن هذه المعايير هي رئيسة في تغيير المسار.

ثانياً: ضعف الاتساق بين السياسات الاقتصادية

ومنها الترابط بين العلوم والصناعة والاستراتيجيات التعليمية خاصة: إن عدم التوافق بين العرض والطلب وعدم كفاية الطلب على القوى العاملة لا يحقق تقدم في الهدف الثامن. بالإضافة الى عدم تزويد الشباب بالمهارات الكافية التي تؤهلهم بالانضمام السريع الى سوق العمل مما يشير الى عدم ارتباط استراتيجيات التعليم العالي والتدريب المهني بسياسات العمل والسياسات الاقتصادية وتشير الاحصائيات أن 27 % من أصل العدد الكلي للبطالة هو من الشابات مقارنة بـ 10 % من الشبان[90].

ثالثاً: ضعف الاستراتيجيات الاستثمارية الابتكارية في الدول العربية

ويضعف الاندماج في سلاسل القيمة الاقليمية والعالمية للدول وهي مرتبطة بضعف البنى التحتية والقدرة الصناعية والقدرة التنافسية للدولة. وتسجل الدول العربية أدنى معدل مقارنة بالدول الكبرى وإذا ما قورنت بالاقتصادات السريعة النمو فهي تعتبر أقل انفتاحاً[91].

2. علاقة الشراكة بين القطاع العام والخاص ودور الشباب في تحقيق التنمية المستدامة

تعد أهداف التنمية المستدامة علامة فارقة وأداة لتحقيق رؤية استشرافية للمستقبل في الحصول على بيئة العمل الصحية وجودة ورفاه العمال وتحقيق الابتكار في تنفيذ استراتيجيات حكومية مستدامة تضمن تحقيق عوائد اجتماعية، اقتصادية، صحية والحد من نسبة هجرة الادمغة الشابة الى الخارج[92].

لذلك يجب تعزيز وتوثيق الروابط والشراكات ما بين القطاع الحكومي والخاص وتعزيز الحوار المنظم لحوكمة متطلبات سوق العمل والتعاون لتحديد أفضل أشكال المشاركة في المجالات الاقتصادية والبيئية

[90] صندوق أمم المتحدة للبيئة 2019
[91] نفس المرجع السابق
[92] الأسكوا، 2020

والتنموية ذات الاهتمام المشترك ومناقشة الحلول العلمية والعملية لتحقيق هذه الأهداف.

وهنا يبرز دور الشباب ودور الابتكار كمسرّع رئيسي في تنمية المجتمع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن منظومة الامم المتحدة " العمل مع الشباب ولأجلهم" (الامم المتحدة 2012)[93] وسياسة "PAVE" للشباب التي تم اعلانها في إطلاق ال COP28 فى دولة الإمارات العربية المتحدة التي تشمل: المشاركة (P) والعمل (A) والصوت (V) والتعليم (E) (COP28,2023). وتهدف إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة في إشراك الشباب والاستفادة من أفكارهم وابتكاراتهم لخدمة الاستدامة والإنسانية، ودعمهم وتزويدهم بالمهارات والمعارف التي يحتاجون إليها لمواجهة تحديات المستقبل وتبادل الخبرات لتحقيق متطلبات سوق العمل ووظائف المستقبل، وذلك بهدف تمكين الشباب من مناقشة الحلول المقترحة لتحديات أهداف التنمية المستدامة واستنباط الحلول التي تمكنهم من رسم ملامح السياسات الوطنية لكل دولة ويتم قياس نجاح هذه المؤشرات بأدوات قياس فاعلة تهدف إلى رصد التقدم المحرز لنسبة الإنجاز لكل هدف ويتم رفع التقارير الدورية عن إنجازات كل قطاع لوضع خطط التطوير والتحسين.

وأخيرا تعتبر الهجرة تحديا في البلدان العربية فمن جهة تخفض الهجرة من معدلات البطالة وتسهم في النمو الاقتصادي للبلد عن طريق المساهمة في التحويلات ومن جهة أخرى يكتسب عمالها المهاجرين المهارات في الخارج عن طريق التدريب والمتابعة، وصقل الحرف ولكن بالمقابل تكون هويتهم وانتماءهم لبلادهم ثمن الهجرة وهذه الحلول ليست محققة للاستدامة لمفهوم الهوية الوطنية[94].

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يلعب دورًا حاسمًا في الحد من البطالة وإيجاد فرص تشغيل للشباب في الدول العربية وفرص مبتكرة. وذلك من خلال تعزيز التعليم والمهارات للشباب والمساهمة في تجهيز الشباب بالمهارات والمعرفة التي يحتاجونها في سوق العمل. وبالتالي يعزز فرصهم في الحصول على وظائف جيدة ومستدامة. بالإضافة الى تشجيع الشباب نحو ريادة الأعمال والابتكار وخلق فرص جديدة لهم ومسارات توظيفية جديدة لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والصناعة ضمن مفاهيم الإبداع والابتكار من خلال إطلاق مشاريعهم الخاصة وتطوير افكارهم المبتكرة. لا شك أن منظومة التوجيه المهني والتدريب يزود الشباب بالمهارات والتدريب اللازمين لسوق العمل وبالتالي اكتساب الخبرات العملية الملائمة. كذلك الاتجاه نحو تعزيز الاستثمار في البنية التحتية مثل النقل والاتصالات والطاقة، مما يخلق فرص عمل في هذه القطاعات ويدعم النمو الاقتصادي. وأخيرا فرص العمل الجديدة في مجالات مثل الطاقة المتجددة وإدارة الموارد البيئية. وبالتالي يتاح للشباب فرص عمل جديدة مبتكرة.

[93] الامم المتحدة 2012
[94] الأسكوا، 2020

المحور السادس:

دور الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل العربية من خلال الابتكار والاستدامة

تمهيد :

أصبح "الاقتصاد الدائري" اليوم أحد أكثر العبارات أو المفاهيم استخدامًا في مجال الأعمال. وفي ظل التحديات الاقتصادية والبيئية التي يواجهها العالم، لم يعد الاقتصاد الدائري رفاهية بل أصبح حاجة ملحة، وخاصة من حيث كونه يساهم في الحد من استنزاف الموارد الطبيعية، والحد من مخاطر التغيرات المناخية، إلى جانب عوائده الاقتصادية الوفيرة وخاصة من خلال الاستفادة القصوى من الموارد والنفايات.

إذ يتميز منهج الاقتصاد الدائري بأنه يستخدم كوسيلة لكبح أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، بالتوازي مع إطلاق العنان لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والاستخدام الفعال والرشيد للموارد، وبما يشمل إنشاء وظائف جديدة بميزات جديدة.

وتركيزاً على الدور الهام للاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل والمسارات التي يتبعها في هذا الإطار، فإن هذا المحور اختص في تناول تأثير هذا الدور على مستوى الدول العربية، واستهدف البحث في كيفية تعزيز الاستفادة المثلى من مسارات الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل العربية، مع إيلاء اهتمام خاص بتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي العربي في هذا الإطار.

وسيتناول هذا المحور بشيئاً من التفصيل الموضوعات **التالية:** –

- خلفية معرفية حول مفهوم الاقتصاد الدائري، وأهم سماته ومميزاته.
- إبراز الأهمية والدور التأثيري للاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل.
- بيان المسارات التي يسلكها الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل، بما يشمل التعرف على ممارساته التطبيقية، وآلياته المتبعة في إنشاء الوظائف الجديدة، ومجموعات الوظائف الرئيسية المدرجة في إطاره.
- إلقاء الضوء على الاهتمام بتطبيق الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية، وإبراز تحديات تطبيق الاقتصاد الدائري في المنطقة وسبل مواجهتها.
- التطرق للوضع الراهن المتعلق بالاستفادة من مسارات الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل في المنطقة العربية.
- وضع خارطة إرشادية لتعزيز الاستفادة من مسارات الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل في المنطقة العربية.

وينقسم المحور لأربعة أقسام على **النحو الآتي:**

القسم الأول: مدخل إلى الاقتصاد الدائري.

القسم الثاني: تطبيق الاقتصاد الدائري وتحدياته (تجربة المنطقة العربية).

القسم الثالث: الأهمية والدور التأثيري للاقتصاد الدائري ومساراته في تنمية أسواق العمل.

القسم الرابع: تنمية أسواق العمل في المنطقة العربية بالاستفادة من مسارات الاقتصاد الدائري (الوضع الراهن والخارطة الإرشادية).

القسم الأول :
مدخل إلى الاقتصاد الدائري

يقدم هذا القسم خلفية معرفية حول مفهوم الاقتصاد الدائري، وأهم سماته ومميزاته المتمثلة في الآتي: صيانة البيئة والمناخ، التحفيز على الابتكار، زيادة النمو الاقتصادي، تنمية الشراكة والتعاون، تحقيق الاستدامة.

1- مفهوم الاقتصاد الدائري:

يسهل فهم الاقتصاد الدائري من خلال التعرف على الفرق ما بين النموذج الخطي والنموذج الدائري، فالنموذج الأول يتعلق بالسير في خط واحد على هذا النحو: "استخراج الموارد، ثم إدخالها في عمليات التصنيع، ثم استهلاكها، ثم التخلص منها كنفايات"، والذي يتم وصفه اختصاراً بعبارة (من المهد إلى اللحد). أما النظام الدائري فيتخذ (من المهد إلى المهد) كمنهجية، حيث لا يتم وفق هذا النظام التخلص من النفايات بل يتم تحويلها إلى مدخلات لعمليات جديدة. باعتبار أن الاقتصاد الدائري قائم على النظام الدائري، وذلك كنقيض للاقتصاد الخطي أو التقليدي القائم على النموذج الخطي ، ويوضح الشكل رقم (15) الفرق ما بين

الشكل رقم (15) الفرق بين الاقتصاد الدائري والاقتصاد الخطي

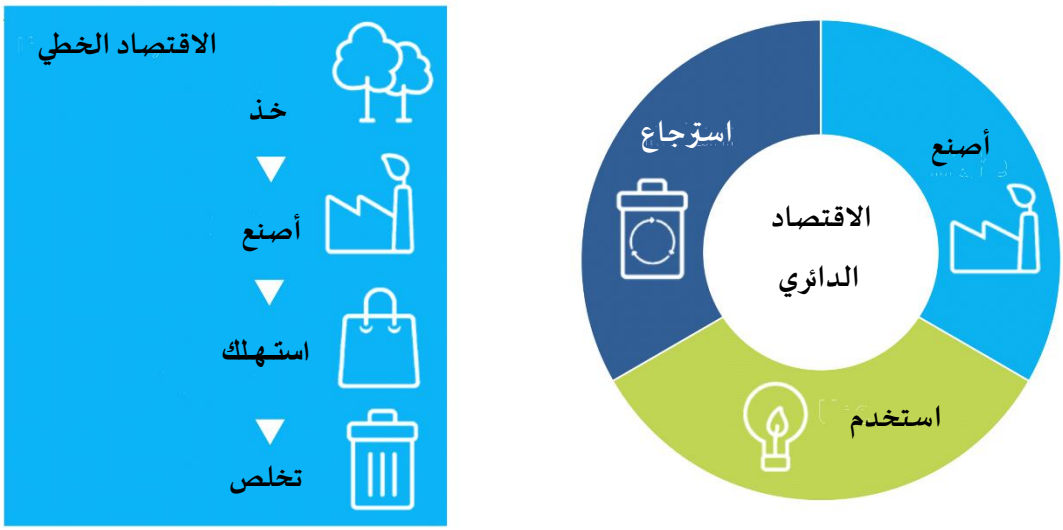

https://blog.experientia.com/consumer-behaviour-and-the-circular-economy/

نماذج هذين الاقتصادين.

بمعنى أنه في النظام المثالي للاقتصاد الدائري (أو نظرية من المهد إلى المهد أو الحلقة المغلقة / الدائرية)، لن يكون هناك نفايات حيث سينظر إلى النفايات على أنها من الأصول التي تمر بمرحلة انتقالية وتستخدم كمواد خام، وبعبارة أخرى عندما تصل إحدى المنتجات المصممة بشكل جيد إلى

نهاية عمرها الإنتاجي، سيتم إعادتها إلى الشركة المصنعة لإعادة استخدامها أو إصلاحها أو إعادة تصنيعها لتسهيل خلق فرص العمل والتقليل من النفايات وزيادة إمكانيات الربح [95]

فيما أنه وفقاً لنموذج الاقتصاد الخطي يتم الارتكاز على أساس سهولة توفير كميات كبيرة من الموارد الطبيعية والطاقة، وبالتالي التميز بكثافات عالية من المواد والطاقة، حيث تتحول عادةً معظم سلع الاقتصادات الخطية الموجهة نحو المستهلك إلى نفايات في وقت قصير جدًا، وليس ذلك سوى جزء صغير من إجمالي الانبعاثات / النفايات التي تتولد من خلال عملية إنشاء السلع، وعليه فإن الاقتصادات الخطية لا تساعد فقط على استنفاذ قاعدة الموارد الطبيعية بسرعة، بل تزيد كذلك من سرعة تدهور الأنظمة البيئية الطبيعية مثل المياه والهواء والأرض من خلال انبعاثاتها الملوثة، كما لا يمكن لأي اقتصاد إقليمي / محلي يتمتع باستراتيجية مستقبلية تستهدف النمو والاستثمار أن يستمر إلى أجل غير مسمى بالاعتماد على الاقتصادات الخطية. مما حتم كل ذلك على البحث عن بديل، والذي تم إيجاده بالبحث في أسس الأنظمة الحيوية والتي تأسست على قواعدها النماذج الاقتصادية المبكرة على مدى آلاف السنين قبل التصنيع والعولمة، حيث وجد هناك فرضية بسيطة لاستخدام الموارد في الأنظمة الحيوية تتلخص في أن " كل ما يستخرج من الطبيعة يعود إلى الطبيعة لتتم إعادة تدويره إلى ما لا نهاية "، وبالتالي شهد هذا المبدأ نشوء ظاهرة تسمى "الاقتصاد الدائري" القائمة على تدوير تدفق المواد والطاقة والحفاظ على مستويات من الاقتصاد ذات إنتاجية معتدلة على المحافظة على استخدام الموارد الطبيعية بشكل مستقر [96] .

بما أن للاقتصاد الدائري أهداف تختلف عن الاقتصاد الخطي التقليدي، فمن الطبيعي أن تختلف طريقة عمله، حيث يعمل على الحفاظ على قيمة المنتوجات وإدارة المخزون ورأس المال الطبيعي والبشري والمصنّع والمالي من خلال حلقات. وثمّة قانون غير مكتوب مفاده أن الحلقات الصغيرة تدر أرباحاً أكثر من خلال الاستخدام والتصليح. والحلقة تبدأ بالاستخدام ومن ثم إعادة التدوير أو استعادة السلع والتوزيع للعودة إلى الاستخدام. ومن الناحية الأمثل، ينبغي أن تصبح المواد المعاد تدويرها والنفايات مواد تُستخدم لإنتاج سلع جديدة وتصنيعها. وفي الاقتصاد الدائري فإن الهدر محدود للغاية، وذلك لأنه يحافظ على قيمة المخزون، كما ويتيح إعادة استعمال المنتوج وتصليحه وإعادة تصنيعه في إطار ما يُعرف بالحلقة الصغيرة الأكثر ربحية، مما يطيل من عمر المنتوج ويؤدي إلى هدر أقل [97] .

[95] - تعريف والتر ستاهيل للاقتصاد الدائري. المصدر: مانويل هيدالغو، تحقيق الإيرادات والتنمية الاقتصادية من إدارة النفايات. مجلة بيئة المدن الإلكترونية، العدد (19)، يناير 2018، ص44.

[96] - أنظر: مايكل كناوس، بيتر هيك، الاقتصاد الدائري وإدارة تدفق المواد: مبدآن لتعزيز الاستثمارات المستدامة، مجلة بيئة المدن الالكترونية، العدد (18)، سبتمبر 2017. ص 4.

[97] - والتر ستاهيل، الاقتصاد الدائري: حيث لا مكان للهدر. راديو كندا RCI ، 2016، https://www.rcinet.ca/ar/

ونعرض أدناه تعريفات للاقتصاد الدائري لترسيخ فهم مدلولاته:

الاقتصاد الدائري: نموذج اقتصادي يستهدف تقليل المُهدر من المواد والسلع والطاقة والاستفادة منها قدر الإمكان، بحيث يتم خفض الاستهلاك والنفايات والانبعاثات، وذلك عن طريق تبسيط العمليات وسلاسل الإمداد. فهو ذلك الاقتصاد الذي لا ينتج عنه نفايات أو يحدث تلوثاً، حيث يبرز الاقتصاد الدائري اليوم كمفهوم جديد من خلال توجه عالمي للتحول من الملكية الفردية إلى فكرة «رخصة الاستخدام وتقاسم الخدمات»، والتشجيع على استخدام التكنولوجيا لدعم خلق منتجات وأنظمة تتم فيها إعادة استخدام المواد وإعادة تدويرها أو إعادة تصنيعها والتوجه نحو التشارك بدلًا من الامتلاك، مع إبقاء المنتجات والمكونات والمواد في أعلى قيمة وفائدة بدعم إعادة تصميم سلاسل التوريد، والابتكار وتطوير التكنولوجيا، وتغيير سلوك المستهلكين والسياسات والتنظيمات. هذا ويسهم الاقتصاد الدائري في تعظيم الاستفادة من جميع المواد الخام والمعادن والطاقة والموارد بمختلف صورها، وإطلاق عمليات إعادة التدوير والاستخدام والتصنيع مع التطوير، كما أنه يعيد تطوير الأنظمة الصحية والاستهلاكية والاستخدام الفعال وتقليل الآثار السلبية الناجمة عن الأنماط الاقتصادية التقليدية، والإسهام في خلق فرص اقتصادية واستثمارية أفضل للشركات والمؤسسات[98].

كما يعتمد الاقتصاد الدائري على أن الموارد لا تستنفد" ولكن يتم استخدامها مرارًا وتكرارًا، حيث يتم استهلاك المواد البيولوجية أو المغذيات (التربة، والنباتات، والحيوانات) وتجديدها من خلال عمليات بيولوجية طبيعية بينما يتم تصميم العناصر الغذائية التقنية (البلاستيك، والمواد التركيبية، والمعادن، إلخ) لاستعادتها من خلال المعالجة، وإعادة الاستخدام، والتجديد، وإعادة التدوير، كما هو موضوح في الشكل رقم (16). وبالتالي فإن نظام الاقتصاد الدائري يتم تصميمه بشكل يحد من النفايات والتلوث ويسعى النظام جاهدًا لتحسين البيئة، وليس فقط حمايتها من خلال إعادة العناصر الغذائية القيمة إلى التربة والنظم الإيكولوجية الأخرى[99]

[98] - حامد عبد الرحيم عيد، المعوقات والفرص في عملية الانتقال للاقتصاد الدائري.. والتوعية به في الجامعات المصرية، مجلة آفاق اقتصادية، يناير 2022، ص 1.

الشكل رقم (16) رسم توضيحي لمفهوم الاقتصاد الدائري (وثيقة سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة للاقتصاد الدائري 2020-2030. ص 3)

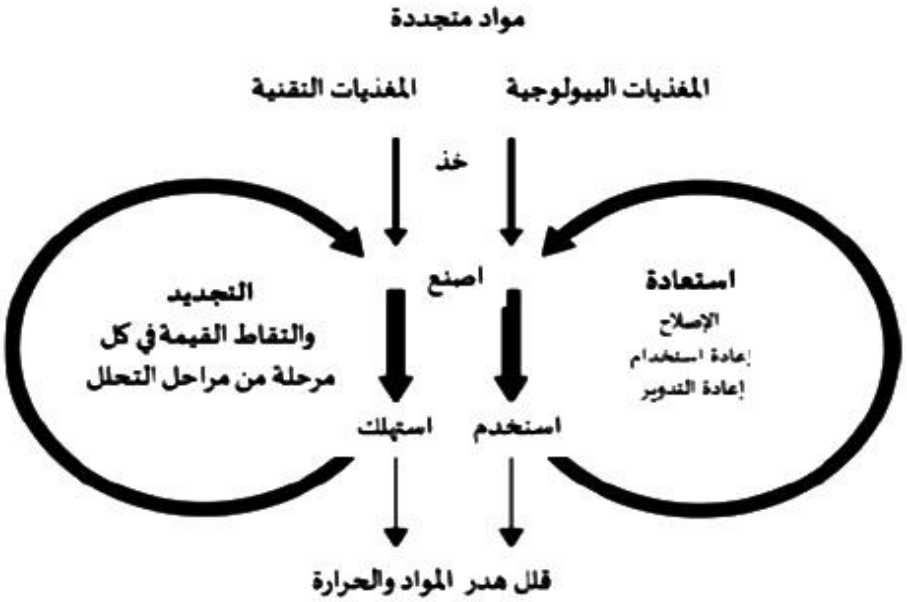

ويمكن أيضاً تعريف الاقتصاد الدائري بأنه " اقتصاد حيوي يهدف إلى تغيير الطريقة التي نعيش بها من خلال اعتماد التطوير والابتكار في الصناعة والاستهلاك "[100].

2- سمات ومميزات الاقتصاد الدائري:

يكتسب الاقتصاد الدائري كنموذج اقتصادي جديد العديد من السمات والمميزات، والتي تمكنه من تحقيق فوائد هامة في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، ويمكن إبراز أهم هذه السمات والمميزات على **النحو الآتي:**

- **صيانة البيئة والمناخ:**

يتمثل أحد أهداف الاقتصاد الدائري في إحداث تأثير إيجابي على النظام البيئي لكوكب الأرض ومحاربة الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية. حيث يسهم تطبيق الاقتصاد الدائري في الحد من البصمة البيئية وخفض النفايات المتراكمة في مرادم النفايات، وخفض نسب تلوث الهواء وهو حل استراتيجي لمجابهة تغير المناخ، من خلال تخفيض كمية الطاقة التي تحتاجها عمليات الإنتاج الصناعي لتحويل المواد الخام الأولية إلى منتجات صالحة للاستعمال، كما تساهم فكرة شراء الخدمة بدلا من المنتج في الحد من النفايات التي تتراكم وتتسبب بمرور السنوات في مشكلات بيئية. كما تضمن مبادئ الاقتصاد الدائري في نظام الزراعة إعادة المواد الغذائية المهمة إلى التربة؛ مما يخفف من استغلال الأراضي والنظم الطبيعية. وبهذه الطريقة، تصبح

[100] - سارة الجزار، المجالات والفرص المتاحة لتطبيق الاقتصاد المشاركة والاقتصاد الدائري في العالم العربي لتحقيق التنمية المستدامة. دائرة البحوث الاقتصادية، اتحاد الغرف العربية، 2018. ص 12.

التربة أكثر خصوبة، وتسمح بتوازن أكبر في النظم المحيطة بها[101]

إذ يمكن للاقتصاد الدائري أن يساهم بفعالية في التصدي لظاهرة التغيرات المناخية من خلال تغيير النمط الحالي في صناعة واستخدام واستهلاك الموارد الطبيعية كنتيجة لازدياد الطلب على تلك الموارد للوفاء بالاحتياجات الأساسية من المواد الغذائية والمياه والمنتجات؛ حيث ينتج عن عمليات التدوير تقليل الانبعاثات المرتبطة بإنتاج تلك المواد فإنه عندما يتم تدوير تلك المنتجات يتم الاحتفاظ بالطاقة المستخدمة في الإنتاج، وبالتالي نعطي الفرصة أيضًا للكوكب للمحافظة على الموارد الطبيعية. [102]

وفي هذا المضمار، تم الاعتماد على نهج "الاقتصاد الدائري للكربون" كوسيلة للحد من آثار الانبعاثات الكربونية. حيث يركز الاقتصاد القائم على تدوير الكربون كنموذج تدويري على الحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وإعادة استخدامها وتدويرها وإزالتها من البيئة.

- **الاعتماد على الابتكار:**

يستند الاقتصاد الدائري على عنصر (الابتكار) في تحقيق أهدافه وآلية عمله، وخاصة فيما يتعلق بالتحول من النظم الخطية إلى الدائرية. وهذا الحافز الابتكاري يسهم في ابتكار فرص استثمارية واقتصادية مناسبة للمؤسسات والشركات، وخلق وابتكار منتجات وصناعات جديدة.

وللتكنولوجيا الرقمية الحديثة دورها الهام في هذا المضمار إذ تعتبر من المحركات الرئيسية للاقتصاد الدائري، لكونها تساعد على تحسين استخدام الموارد في عمليات الإنتاج المعقدة، وفي حل العديد من المشكلات مثل تلك المتعلقة بتغير المناخ، وفي بناء اقتصاد أكثر مرونة. كما أن عملية تسريع تبنّي الاقتصاد الدائري للكربون تستند على استخدام الذكاء الصناعي. وعامة يساعد التحول الرقمي على سرعة التحول نحو الاقتصاد الدائري المستدام، إذ تقدم الأدوات التقنية والمعرفية المعلومات الدقيقة عن مدى توفر المواد والمنتجات وموقعها وحالتها، وجعل العمليات أكثر كفاءة داخل المؤسسات، وتقليل الفاقد، وتعزيز العمر الأطول للمنتجات، وتقليل التكاليف، وزيادة كفاءة استخدام المواد[103]

خلاصة القول، أن الاقتصاد الدائري يقدم العديد من الحلول المبتكرة القائمة على طرق جديدة للتفكير. وهذا يعني أن التفكير في سلاسل القيمة الدائرية بدلاً من الخطية والسعي لتحقيق تحسينات للنظام بأكمله؛ سينتج عنه رؤى جديدة وتعاون متعدد التخصصات بين المصممين والمنتجين في إعادة التدوير، وفي الابتكارات المستدامة[104].

---

[101] - أنظر: نادية جودت، دور التمويل الإسلامي في الانتقال إلى الاقتصاد الدائري، مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد السادس، العدد (2) ربيع الآخر 1442هـ/ كانون الأول 2020م. ص 169.

[102] - أحمد عبد الرحيم واخرون، الاقتصاد الدائري ودوره في مواجهة التغيرات المناخية، مجلة آفاق اقتصادية، 2022. ص 10.

[103] - Antikainen, M.; Uusitalo, T. and Kivikytö-Reponen, P. (2018) Digitalisation as an Enabler of Circular Economy, Procedia CIRP

[104] - Kraaijenhagen, C., Van Oppen, C., Bocken, N., (2016). Circular business. Collaborate & Circulate. Circular Collaboration, Amersfoort, The Netherlands. Available at circularcollaboration.com

- **تدعيم النمو الاقتصادي:**

تحقيق وفورات كبيرة في الموارد وتأثيرها الايجابي على خفض الأسعار من أهم الفوائد الاقتصادية للاقتصاد الدائري. فعند مقارنة استخراج المواد الخام الشائعة في الاقتصاد الدائري مع النهج الخطي، فإن النموذج الدائري لديه القدرة على توفير أكبر في الموارد (يصل إلى 70٪). وبالنظر إلى أن إجمالي الطلب على الموارد سيزداد بسبب زيادة النمو السكاني، فإن الاقتصاد الدائري سيؤدي إلى انخفاض الاحتياجات من المواد، لأنه يتجنب مدافن النفايات، مع التركيز على جعل دورات الموارد تدوم لفترة أطول[105].

ويؤدي الاقتصاد الدائري إلى تدعيم النمو الاقتصادي أيضاً من خلال خلق فرص جديدة للربح الناجمة عن الدخول إلى أسواق جديدة لصناعات وابتكارات جديدة. كما أن طبيعة آلية عمل الاقتصاد الدائري وممارساته التطبيقية وخلقه للوظائف الجديدة، كل ذلك يترك أثر إيجابي في زيادة كمية العمالة المستخدمة في الاقتصاد الدائري.

وفقًا للمنتدى الاقتصادي العالمي، فإنه من المتوقع أن يساهم الاقتصاد الدائري في تحقيق الفوائد الاقتصادية بنحو 4.5 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030، ومع أنه تقدر نسبة المحقق من ممارسات الاقتصاد الدائري على المستوى العالمي بنحو 8.6 % فقط[106]

- **تنمية الشراكة والتعاون:**

تنمية الشراكة والتعاون في إطار تطبيق الاقتصاد الدائري مطلب أساسي، سواء فيما بين مختلف الجهات أو القطاعات الاقتصادية أو المحليات، أو على مستوى الدول أو الأقاليم وصولاً إلى المستوى العالمي.

إن مفهوم الاقتصاد الدائري يتطلب مساهمة كافة أصحاب المصالح، بما في ذلك المصنعين والموزعين والمستهلكين والحكومات، كما يمكن تطبيقه في مختلف القطاعات، من صناعة الأطعمة والمشروبات، الرعاية الصحية والضيافة والإنشاءات وغيرها من المجالات حيث يمكن لجميع أصحاب المصلحة تحقيق مكاسب من نموذج الاقتصاد الدائري ويجب عليهم التعاون معا لإيجاد الحلول المثلى، والتعلم من نجاحات المناطق والبلدان الأخرى وإذا تم تطبيق هذا النموذج بشكل صحيح، فسيحقق هذا التحول منافع مالية وبيئية هائلة لقطاعات متعددة، والمنطقة بأسره[107].

كما أن الاقتصاد الدائري يتبنى مفهوم (المشاركة) كأداة ترشيد اقتصادي، مثل المشاركة في الأصول المعمرة من خلال التأجير والاستئجار، مما يقلل ذلك من الحاجة إلى شراء منتجات جديدة أو امتلاك منتجات فعلية.

---

105 - https://e-csr.net/definitions/circular-economy-meaning.

106 - شريف محمد غالي، ممارسات الاقتصاد الدائري في مصر من أجل تعزيز الاقتصادات المستدامة والمنخفضة الكربون، مجلة آفاق المناخ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، العدد الأول، نوفمبر 2022. ص 49.

107 - مروان بجاني واخرون، وضع دول مجلس التعاون الخليجي على طريق الاقتصاد الدائري - تحقيق النمو المستدام عبر الاقتصاد الدائري، مركز الفكر التابع لشركة استراتيجي & الشرق الأوسط، الجزء من شبكة PwC . ص 6 و ص 22.

- **تحقيق الاستدامة:**

من مميزات الاقتصاد الدائري أنه يعتمد بشكل أساسي على تقليل الموارد وكفاءة استخدامها وتدوير المنتجات والمكونات المستخدمة بما يضمن الاستفادة منها مرة أُخرى، وبما يؤدي كل ذلك إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم إرهاق البيئة، وبالتالي ضمان استدامتها.

كما أن للاقتصاد الدائري بطبيعة الحال تأثيره الإيجابي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية 2030. حيث يعد دوره ذا أهمية كبيرة لتحقيق الهدف (8) بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي المستدام، والهدف (12) بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وذلك عن طريق قدرته على حفظ وتكوين رأس المال والثروة العامة والابتكار التكنولوجي وخلق الوظائف؛ مما يسهم في نمو اقتصادي مستدام وشامل، وعمالة كاملة ومنتجة وعمل لائق للجميع (الهدف8) كما أن تحقيق الهدف (12) لا يتطلب سوى إصلاح شامل لأنماط الإنتاج والاستهلاك الخطية وإعادة تدوير واستخدام النفايات التي يتبناها النظام الدائري كنظام جديد تصمم وتسوق فيه المنتجات عن طريق إعادة الاستخدام والتدوير[108].

[108] - سارة الجزار، المجالات والفرص المتاحة لتطبيق الاقتصاد المشاركة والاقتصاد الدائري في العالم العربي لتحقيق التنمية المستدامة. مصدر سابق.

القسم الثاني:
تطبيق الاقتصاد الدائري وتحدياته (تجربة المنطقة العربية)

يُعد الانتقال إلى الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية أكثر أهمية نظراً للمعدلات المتسارعة لاستنفاد الموارد وزيادة ندرة الموارد، وفقدان التنوع البيولوجي، وتراجع صحة النظم البيئية، وإنتاج مستويات غير مسبوقة من المخلفات، وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري[109].

وفي الآونة الأخيرة، تكتسب ممارسات الاقتصاد الدائري مكانة ثابتة في العديد من البلدان العربية مع زيادة عدد المشاريع الرائدة في هذا المجال في القطاعات مختلفة. ومع ذلك، فإن التقدم في تضمين مبادئ وممارسات الاقتصاد الدائري في السياسات لا يزال محدوداً[110] .

سيتم في هذا القسم عرض نماذج توضيحية حول الاهتمام بتطبيق الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية، ثم إبراز التحديات التي تواجه تطبيق الاقتصاد الدائري في هذه المنطقة، وسبل مواجهة هذه التحديات.

1- نماذج توضيحية حول الاهتمام بتطبيق الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية:

لغرض إعطاء أمثلة كدلالة أن هناك اهتمام بتطبيق الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية، نعرض فيما يلي ثلاثة نماذج من ثلاث دول عربية وهي الإمارات والسعودية ومصر:

- **وثيقة سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة للاقتصاد الدائري 2020-2030 (الإمارات):**

اشتملت هذه الوثيقة على البيان العام للسياسة وتوجه الدولة في التحول نحو اقتصاد دائري. حيث تهدف هذه السياسة إلى تحديد الطرق التي يمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة من خلالها الانتقال نحو اقتصاد دائري حيث يتم استخدام الموارد الطبيعية والمادية والبشرية والمالية بكفاءة واستدامة بهدف تحسين نوعية الحياة مع حماية وتحسين البيئة المحلية والعالمية[111].

وأشارت الوثيقة إلى أنه سيتطلب الانتقال إلى الاقتصاد الدائري جهودًا متضافرة من الحكومة الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص وعامة الجمهور، وبالتالي فإن هذه السياسة هي أيضا دعوة للعمل مع جميع الشركاء في جميع القطاعات للنظر في كيفية التفكير والتصرف بطريقة أكثر دائرية لتعزيز تحول اقتصاد الدولة إلى اقتصاد دائري ومستدام وبما يتماشى تمامًا مع مئوية الإمارات (2071)[112]

يوضح الشكل رقم (17) أهداف سياسة الاقتصاد الدائري في دولة الإمارات العربية المتحدة، والقطاعات

---

[109] - وثيقة الاجتماع التشاوري الاقليمي حول " الانتقال إلى الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية: فرص وتحديات" الاسكوا- بيروت - 3 مارس 2023.

[110] - نفس المصدر السابق.

[111] - وثيقة سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة للاقتصاد الدائري 2020-2030. صـ 133.

[112] - نفس المصدر السابق، صـ 133.

ذات الأولوية في تلك الدولة وأهم المجالات الرئيسية التي يمكن من خلالها تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري في كل قطاع من القطاعات الأربعة ذات الأولوية وكانت قد أعلنت حكومة دولة الإمارات في عام 2019 إطلاق مبادرة «تسريع الاقتصاد الدائري 360»، بموجب الشراكة الاستراتيجية مع المنتدى الاقتصادي العالمي، وذلك لتسخير إمكانات الابتكار التكنولوجي والتقنيات الذكية لتسريع الاقتصاد الدائري

الشكل رقم (17) : أهداف سياسة الاقتصاد الدائري والقطاعات ذات الأولوية في دول الإمارات العربية المتحدة

وثيقة سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة للاقتصاد الدائري 2020-2030 – ص 4-5

- **مبادرة نهج الاقتصاد الدائري الكربوني (السعودية):**

أطلقت المملكة العربية السعودية أثناء ترأسها لقمة مجموعة العشرين في عام (2020) "مبادرة نهج الاقتصاد الدائري الكربوني". تستخدم مبادرة نهج الاقتصاد الدائري الكربوني كوسيلة لإدارة الانبعاثات وتعزيز الوصول إلى الطاقة النظيفة. ويمكن تطبيقه بما يتماشى مع أولويات وظروف كل بلد، كما انه يوفر طاقة

ميسورة التكلفة ويمكن الاعتماد عليها للجميع. وقد خلصت جهود المملكة العربية السعودية في هذه المبادرة إلى إضافة عنصر «إعادة الاستخدام» ضمن العناصر الثلاثة: «الخفض» و«التدوير» و«التخلص»، ليكتمل بذلك النظام الدائري المحكم، وبالتالي يساعد على استعادة التوازن لدورة الكربون بالطريقة نفسها التي تحدث في الطبيعة. يوضح الشكل رقم (18) الركائز أو العناصر الأربعة لنهج الاقتصاد الدائري الكربوني.

كما أطلقت المملكة العربية السعودية "البرنامج الوطني للاقتصاد الدائري للكربون" في عام 2021، والذي يهدف إلى رسم خارطة طريق شاملة تتضمن الأسس والمبادئ الرئيسية لإحلال وتوطين التقنيات المتقدمة في مجال إدارة الكربون عبر تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون، ويعد البرنامج ثمرة جهود مشتركة مع الجهات ذات العلاقة في صياغة آليات تنفيذ مشتركة تشمل جميع النواحي الفنية والإدارية والهندسية والمعيارية من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تهدف إلى تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي بطرق مستدامة، وتعزيز الحلول المتكاملة لمواجهة ظاهرة تغير المناخ، وضمان القيادة عالمياً في مجال الاقتصاد الدائري للكربون[113].

الشكل رقم (18): مبادرة نهج الاقتصاد الدائري الكربوني -المملكة العربية السعودية

حازم العمدة، النفط سيظلّ حجر الزاوية في الاقتصاد السعودي حتّى مع تحوّل الطاقة،

113 - https://www.moenergy.gov.sa/ar/OurPrograms/Sustainability/CircularEconomy/Pages/default.aspx.

- **تطبيق الممارسات التدويرية (مصر):**

مصر هي واحدة من أوائل الدول في العالم التي لديها ممارسات للعمليات الدائرية، حيث تم تسجيل عدد 46 منشأة قبل عام 1960 تعمل في مجال جمع ومعالجة وإعادة التدوير، وبعد ذلك تطورت واتسعت عمليات إعادة التدوير؛ حيث بلغ عدد المنشآت العاملة في هذا النشاط 5992 منشأة حتى عام 2017. وفي آخر ثلاث سنوات زاد عدد المنشآت بنسبة 138% عن متوسط الفترة من 2010 – 2014 ، وبنسبة 131% عن متوسط الفترة من 2000 – 2014 مما يعني أن هناك اتجاها تصاعديا في توسيع العمليات الدائرية في الاقتصاد لمختلف القطاعات. ووفقًا لمخططات إدارة النفايات تشكل المواد القابلة لإعادة التدوير في القطاع الصناعي نسبة 24.3 %، بينما المواد العضوية القابلة لإعادة التدوير في القطاع الزراعي نسبة 43.5%، بإجمالي نسبة القطاعين67.8%[114].

جدول رقم (10): عدد المنشآت المتخصصة بجمع ومعالجة وتدوير المخلفات طبقاً لسنة بدء مزواله النشاط

النشاط الاقتصادي	إجمالي عدد المنشآت	سنة بدء مزاولة النشاط							
		قبل 1960	1970 -1960	1990 -1980	2005-2000	2010	2015	2016	2017
جمع ومعالجة وتدوير المخلفات	5992	46	205	867	2637	1224	329	437	247

المصدر :- الجهاز المركز للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد الاقتصادي الخامس، 2018 ،آخر الإصدارات للتعداد الاقتصادي 2024

وتنوعت مجالات وأنشطة وعمليات إعادة الاستخدام والتدوير لتشمل: البلاستيك – الزجاج – الورق والكرتون – الأكواب المعدنية – الزيوت المنزلية – إلخ"، ومتبقيات القطاع الزراعي النباتي والحيواني والداجني والسمكي واستخداماتها المتعددة على سبيل المثال: إنتاج أسمدة طبيعية (Composting)، وإنتاج الأعلاف، والكتلة الحيوية وغيرها. وفي الوقت الراهن أصبحت أنشطة الاقتصاد الدائري تشمل جميع القطاعات الاقتصادية التنموية على مستوى الاستثمار العام والخاص. وقد ساهم الاقتصاد الدائري خاصة في تنوع أشكال الاستثمار لأنشطة وعمليات جمع ومعالجة وإعادة التدوير؛ حيث تمتلك وزارة البيئة 51 مصنعًا لإعادة التدوير لعام 2020 موزعة على مختلف المحافظات تعمل بنظام Build–Operate–Trans.

[114] - شريف محمد غالي، ممارسات الاقتصاد الدائري في مصر من أجل تعزيز الاقتصادات المستدامة والمنخفضة الكربون، مصدر سابق ص 43-48. (بقية الفقرات التالية في هذا النموذج ايضاً من نفس هذا المصدر).

نجد أن أنشطة الاقتصاد الدائري "جمع ومعالجة وتدوير" في مصر يتوافر بها مستلزمات سلعية "خامات رئيسة ومساعدة، وقود ومشتقاته، كهرباء" بنسبة 83.81%، ومستلزمات خدمية "مستلزمات التشغيل والصيانة، الأبحاث والتجارب، تكاليف إيجارات الآلات ووسائل النقل، تكاليف الدعاية والإعلان" بنسبة 3.94%، وأخيرًا المصروفات الأخرى "إيجارات العقارات والأراضي، فوائد الاقتراض" بنسبة 12.26. فضلا عن مشاركة الاقتصاد الدائري لمصر في قطاع التجارة الخارجية من خلال عمليات استرجاع الموارد الطبيعية "المعدنية" متمثلة في "الحديد، الألومنيوم، النحاس، الرصاص، الزنك"، والتي تُعد الأكثر أداءً في تنفيذ أنشطة إعادة الاستخدام والتدوير سواء على مستوى العمليات الصناعية أو في حركة التجارة الدولية "صادرات وواردات"، بالإضافة إلى نفايات الورق والكرتون وغيرها من الموارد.

ويحظى قطاع الموارد المائية باهتمام بالغ الأهمية في أولويات السياسة الوطنية، ما كان له بالغ الأثر في عمليات إعادة التدوير، حيث تخطط مصر لتوفير احتياجاتها المائية من خلال محورين (الأول: إعادة تدوير المياه بأحدث التكنولوجيات عبر (5) مراحل لعمليات إعادة التدوير بمقدار 20 مليار م3، والثاني: استيراد المياه في شكل منتجات غذائية من الخارج بمقدار 34 مليار م3) هذا وقد تزايد عدد محطات معالجة مياه الصرف خلال الفترة 2015 – 2020، إذ إنه كان قد بلغ في عام 2015 نحو 388 محطة، في حين بلغ 480 محطة في عام 2020 بنسبة زيادة تقدر بنحو 123.8، كما بلغت نسبة الصرف الصحي المُدار بأمان 65%، وذلك من أجل تعزيز كفاءة إعادة الاستخدام والتدوير ومخطط استخدام هذه المياه في زراعة 670 ألف فدان محاصيل زراعية بشمال سيناء وغرب الدلتا.

وتقوم وزارة البيئة بتنفيذ مشروعات بيئية وفق أهدافها متوسطة الأجل، والتي من شأنها رفع الوعي بأهمية الاستخدامات المختلفة للمخلفات وبخاصة الزراعية للتخفيف من انبعاث غاز الميثان؛ حيث أطلقت "مشروع الطاقة الحيوية للتنمية الريفية المستدامة" من خلال أدوات تمويله بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومرفق البيئة العالمي، وبموجب هذا المشروع يقوم جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتمويل بناء وحدات البيوجاز المنزلية بمقدار 60% من تكلفة الوحدة في شكل قرض منخفض الفائدة – 40% تقدم كمنحة دعم. وقد وصل عدد وحدات البيوجاز المنزلية التي تم إنشاؤها خلال عام 2021 بحجم 3م3 إلى 1690 وحدة.

كما تم إطلاق مشروع تدوير قش الأرز وتحويله من مخلفات زراعية إلى أسمدة وأعلاف واستخدامات أخرى في الفترة 2015 – 2019 باستثمارات حكومية تقدر بنحو 300 مليون جنيه؛ وفي عام 2020 تحول قش الأرز من مخلفات ذات عبء بيئي إلى سلعة ذات قيمة تدر دخلًا مناسبًا للمزارعين بالإضافة إلى استخداماته المتعددة؛ مما ساهم في تحقيق دورات اقتصادية يقدر عائدها بنحو مليار جنيه. وشهد عام 2020 توقيع وثيقة إنشاء مصنع الألواح الخشبية (MDF) متوسطة الكثافة من قش الأرز بالتعاون بين الشركة القابضة للبتروكيماويات "بتروجيت" وشركة سيدبك الألمانية.

2- تحديات تطبيق الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية ومتطلبات مواجهتها:

بالرغم من أن المنطقة العربية شهدت اهتماماً ملموساً بتطبيق الاقتصاد الدائري، إلا أن الدول العربية تواجه تحديات في تطبيق الاقتصاد الدائري، مثلها مثل بقية الدول وخاصة النامية منها، والتي يتطلب بضرورة الحال مواجهتها بكل السبل. سيتم فيما يلي عرض أبرز هذه التحديات، إلى جانب التطرق إلى المتطلبات التي من الأهمية العمل على استيفائها لمواجهة تلك التحديات.

- **التحديات:**

يتمثل أهم تحديات تطبيق الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية **في الآتي:**

- تحديات الجاهزية:

بشكل عام هناك افتقار إلى البنية التحتية اللازمة لتطبيق الاقتصاد الدائري، وبخاصة في دمج عنصر الابتكار والاستفادة من التكنولوجيا، وانتاج المعرفة، حيث الجاهزية مازالت منحازة نحو التعامل مع الاقتصاد الخطي في ظل الصعوبة في مواكبة الاقتصاد الدائري.

- تحديات تشريعية:

عدم كفاية الأطر التشريعية، ووجود فجوة بين اللوائح والتطبيقات / الإنفاذ. ثم أن نماذج العمل الجديدة النابعة عن الابتكارات في إطار الاقتصاد الدائري عادة ما تواجه صعوبة في التنفيذ والتطوير بسبب أن القوانين واللوائح غير ملائمة للتعامل مع هذه المستجدات.

- تحديات مؤسسية:

يتطلب تطبيق الاقتصاد الدائري إجراءات مؤسسية عديدة ليس من السهل تطبيقها مثل: إعادة الهيكلة، وإعادة توزيع الموارد المالية، واستقطاب موارد بشرية بمهارات جديدة، وتحديد مسؤوليات التحول نحو الاقتصاد الدائري، وكما يتطلب تعزيز آليات التنسيق في ظل ضعف في شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

- تحديات تمويلية:

عملية التحول من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري، ثم خاصة التعامل مع الابتكارات النابعة عن ممارسات الاقتصاد الدائري، يتطلب تمويلاً كبيراً، من تم يمثل كيفية الحصول على التمويل الكافي تحدياً كبيراً.

- تحديات الموارد البشرية:

هناك تحدي في الحصول على عدد كافي من الكفاءات البشرية المؤهلة والمدربة للتعامل مع الابتكارات والتكنولوجيات الحديثة في إطار تطبيق الاقتصاد الدائري.

- **تحديات توعوية وثقافية:**

هناك ضعف في الوعي بأهمية الاقتصاد الدائري ومردوداته الاقتصادية والبيئية، ونقص في المعرفة لفهم مبادئ هذا الاقتصاد وآلياته. وهناك تصور ثقافي سلبي للمنتجات المعاد تدويرها. كما أن التوجه الاقتصادي عامة لا يزال ينصب في التركيز على إنشاء قيمة على المدى القصير، في حين أن نموذج الاقتصاد الدائري هو نموذج طويل الأجل لإنشاء القيمة.

- **تحديات إحصائية وقياسية:**

هناك تحدي في قياس الاقتصاد الدائري وعوائده المالية. ففي الأغلب لا تتوفر أرقام وإحصاءات عن مساهمته الاقتصادية والاجتماعية، ولا تطبق المؤشرات التي تفيد في قياس مدى التقدم في تحقيقه.

- **المتطلبات:**

يفرض مواجهة تحديات تطبيق الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية العمل على توافر متطلبات عدة، **أهمها:**

الاهتمام بشكل كبير بالتوعية بأهمية تطبيق الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية وخاصة بالتركيز على الجوانب التالية:

- **أن هناك حاجة ملحة لتطبيق الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية**، وخاصة في ظل معاناة هذه المنطقة من ندرة الموارد، وتعرضها لخطر النضوب، والزيادة المطردة في إنتاج النفايات، وعدم كفاءة استخدام الموارد، وكل ذلك تفاقم بسبب التحضر والديموغرافيا.
- **تحتم الظروف الاقتصادية التي تمر بها بعض دول المنطقة** وتراجع القوة الشرائية، تطبيق ممارسات الاقتصاد الدائري المناسبة لمثل هذه الظروف، منها على سبيل المثال إصلاح أو تجديد أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة بدلًا من شراء أجهزة جديدة، ومثل المشاركة في الأصول المعمرة من خلال التأجير والاستئجار وذلك بدلاً من شراء أو امتلاك منتجات جديدة.
- **التركيز على الأولويات في تطبيق الاقتصاد الدائري**، وخاصة الاهتمام في هذا الإطار بجوانب: السياسة والمؤسسات، وبناء القدرات، وتعزيز التعاون والتنسيق الإقليميين، وتدعيم الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. مع الاهتمام أيضاً بتوفير الأرقام والإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتطبيق الاقتصاد الدائري.
- **الحرص على امتلاك مجموعة من الأدوات الداعمة لتطبيق الاقتصاد الدائري**، مثل وضع خريطة طريق لتطبيق الاقتصاد الدائري، إصدار قانون بشأن تعزيز الاقتصاد الدائري، أو غير ذلك من الأدوات.
- **لأهمية عنصر (التعاون) في تدعيم تحقيق الاقتصاد الدائري**، فمن الضروري الاهتمام بشكل خاص بإدماج الاقتصاد الدائري ضمن مشمولات التكامل الاقتصادي العربي، مع السعي في ايجاد

آلية تمويل عربية خاصة بالاقتصاد الدائري، وآليات متعلقة بزيادة القدرات الابتكارية.

وهناك متطلبات ذات أهمية وردت في التوصيات التي خرج بها اجتماع اقليمي عقد في مارس 2023 للتشاور حول الانتقال إلى الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية، **وهي الآتي**[115]**:**

- **بالرغم من الإشارة إلى "الاقتصاد الدائري" في وثائق السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية،** فإن هناك حاجة إلى القيام بدراسة مرجعية مع مؤشرات ومقاصد واضحة للتمكن من قياس مدى التقدّم في هذا المجال.
- **وضع وتفعيل قوانين مناسبة وتشريعات تراعي مبادئ الاقتصاد الدائري** في عمليات الانتاج والتصنيع، وتعزّز التنسيق والاتساق بين السياسات عبر القطاعات.
- **رفع الوعي المجتمعي إلى فوائد الاقتصاد الدائري** على المستويين البيئي والاقتصادي والعمل على تغيير أنماط الاستهلاك.
- **حشد التمويل اللازم للانتقال إلى الاقتصاد الدائري** وربطه باستراتيجيات التخفيف والتكيف مع تغير المناخ.
- **الاستثمار في المسؤولية الاجتماعية،** واعتماد المسؤولية الموسّعة للمنتج.
- **مراقبة الأسواق،** وخلق شراكات مع سلاسل توريد عالمية لتسهيل وصول السلع والمنتجات ذات علامات الاقتصاد الدائري إلى الأسواق.
- **تعزيز انخراط القطاع الخاص في الانتقال إلى الاقتصاد الدائري** عبر تخفيف المخاطر المالية عليه وتحفيزه من خلال تخفيض الضرائب، تقديم والدعم المالي والمنح، وتأمين فرص لتصدير المنتجات الى الخارج.
- **مواءمة معايير الاقتصاد الدائري في الدول العربية** مع المعايير العالمية لتوسيع الأسواق.
- **تطوير القدرات الفنية للعاملين في مجال معالجة النفايات** ممّا يساهم في خلق فرص عمل جديدة ويشجع ريادة الأعمال في هذا القطاع.
- **تحديد إطار مؤسسي لإعادة التدوير واستغلال الموارد،** وتشجيع إعادة تدوير المخلفات الزراعية لإنتاج الاسمدة والطاقة البديلة.
- **تعزيز دور المنظمات الدولية ومنظمة الامم المتحدة** والقطاع الخاص والعام لدعم التحول نحو الاقتصاد الدائري.

[115] - الاجتماع التشاوري الاقليمي حول " الانتقال إلى الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية: فرص وتحديات" الاسكوا -بيروت - 3 مارس 2023.

- **خلق بيئة حاضنة لتشجيع رواد الأعمال الشباب** عبر تحديث القوانين والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية، والعمل على زيادة وعي موظفي القطاع العام وتزويدهم بالمعرفة اللازمة حول الفرص المتاحة لتوليد القيمة من خلال ممارسات الاقتصاد الدائري.
- **تأمين الدعم المادي (مساعدات وقروض)** لضمان استمرارية مشاريع رواد الأعمال وتوسيع نطاقها، وخلق منصة إقليمية لعرض المشاريع الجديدة ولتشارك الخبرات وخلق فرص للتوسّع بعد الانشاء.

القسم الثالث:
الأهمية والدور التأثيري للاقتصاد الدائري ومساراته في تنمية أسواق العمل

يبتدئ هذا القسم بتوضيح المسارات التي يسلكها الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل، تم يتناول الأهمية والدور التأثيري للاقتصاد الدائري فيما يتعلق بتنمية أسواق العمل.

1- مسارات الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل:

تتضح المسارات التي يسلكها الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل، من خلال التعرف على ثلاثة أطر أساسية، **وهي:**

أولاً: مجالات أنشطة الاقتصاد الدائري أو ما يمكن تسميتها بممارسات الاقتصاد الدائري.

ثانياً: الآليات التي يسهم من خلالها الاقتصاد الدائري في إنشاء الوظائف الجديدة.

ثالثاً: مجموعات الوظائف الرئيسية في الاقتصاد الدائري.

- **ممارسات الاقتصاد الدائري:**

من خلال الشكل رقم (19) يمكن أخذ صورة متكاملة عن ممارسات الاقتصاد الدائري، حيث يحتوي هذا الشكل على إطار توضيحي للممارسات التطبيقية للاقتصاد الدائري والتي تندرج ضمن ثلاثة مبادئ رئيسية وذلك على النحو الآتي:[116]

الاستفادة من الموارد المحدودة على الوجه الأمثل:

يتطلب رفع مستوى كفاءة الموارد المحدودة إجراء تغييرات ضمن مرحلة الإنتاج، بما **في ذلك:**

- **استخراج الموارد بطريقة دائرية:** الأمر الذي يعني استبدال المواد المحدودة بأخرى متجددة ومواد عضوية.
- **وضع الاستدامة في قلب التصميم:** يتوجب على المصنعين اختيار المواد الخام المناسبة، وتصميم منتجاتها بما يسهل عملية تفكيكها، وإعادة استخدامها وإصلاحها، و / أو إعادة تدويرها للأفضل (أي إعادة استخدامها في صناعة منتجات ذات جودة أو قيمة أعلى من المادة الأصلية).
- **استخدام الموارد بكفاءة أعلى:** ويقتضي هذا الأمر الحدّ من استخدامات الموارد المحدودة المخلفات الناجمة عن وحجم عمليات الإنتاج.
- **استخدام المنتج إلى أقصى حد:** يتطلب هذا الأمر إجراء تغييرات على عمليات الإنتاج والتوزيع، **كما يلي:**
- **تقديم المنتجات كخدمات:** أي تحويل المنتجات الفعلية إلى حزم خدمية، فبدلاً من بيع المنتجات

[116] - مروان بجاني واخرون، وضع دول مجلس التعاون الخليجي على طريق الاقتصاد الدائري - تحقيق النمو المستدام عبر الاقتصاد الدائري، مصدر سابق . ص 7 .

عبر صفقات منفردة، تعمل الجهات المصنّعة والموزعة على إبرام عقود مع عملائها لتزودهم بالمنتج وصيانته، واستبداله أو استعادته في نهاية المطاف.

- **المشاركة:** أن تبني مفهوم المشاركة للأصول المعمرة كالسيارات والغرف والمعدات يقلل الحاجة إلى شراء منتجات جديدة أو امتلاك منتجات فعلية، كما أنها تطيل عمر استخدام المنتجات.
- **تحسين الاستخدام:** أي استخدام المنتجات بطريقة تحافظ على خواصها الأصلية وتضمن استمراريتها.
- **إعادة الاستخدام/ إعادة التوزيع:** إن إعادة استخدام أو إعادة توزيع المنتجات المستعملة والمملوكة سابقاً من شأنه إطالة عمرها الافتراضي.
- **استرداد المنتجات الثانوية والمخلفات:**

إن إكمال دورة حياة المنتجات من شأنه الحول دون فقدان القيمة، وينطبق هذا المفهوم على مرحلتي الإنتاج **والاستهلاك:**

- **تجديد المنتجات وإعادة تصنيعها:** تغدو المنتجات وأجزائها أكثر قيمة ومن الممكن إعادة استخدامها في حال تم تجديدها أو إعادة تصنيعها، الأمر الذي يحول دون إعادة تدويرها كمنتجات أقل قيمة.
- **إعادة التدوير من مرحلة التصنيع:** أي استرداد المنتجات الثانوية والمخلفات من مرحلة التصنيع، ومن ثم إعادة إدخالها في عملية التصنيع، فتعمل هذه الممارسة على إدخال التدوير في مرحلة مبكرة من عملية الإنتاج.
- **إعادة التدوير في مرحلة الاستهلاك:** بالإمكان استرداد المواد المهملة عقب استهلاكها، ومن ثم إعادة استخدامها كمنتجات جديدة.

الشكل رقم (19) الممارسات التطبيقية للاقتصاد الدائري

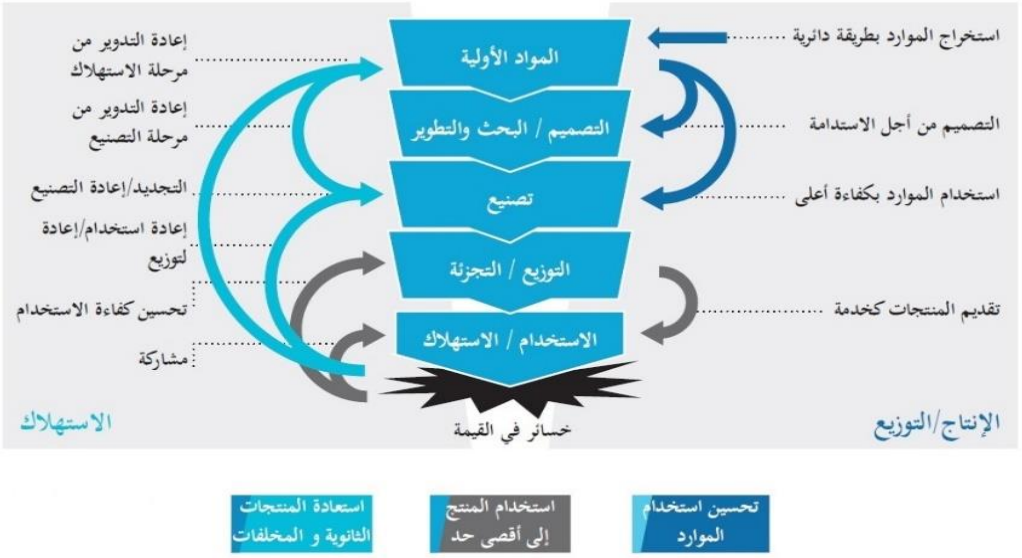

- **الآليات التي يسهم من خلالها الاقتصاد الدائري في إنشاء الوظائف الجديدة:**

استناداً لممارسات الاقتصاد الدائري، وانطلاقا من مفهوم وطبيعة آلية عمل الاقتصاد الدائري وسماته، فإنه يمكن إبراز أهم الآليات المرتبطة بإنشاء الوظائف الجديدة في الاقتصاد الدائري، على النحو الآتي:

- **اعتماد الاقتصاد الدائري على عنصر (الابتكار)**، والذي يؤدي إلى ظهور صناعات ونماذج عمل ومنتجات جديدة، وما يواكب ذلك من نشوء فرص استثمارية وأسواق جديدة، وبطبيعة الحال يؤدي كل ذلك إلى نشوء وظائف جديدة.
- **بما أن الاقتصاد الدائري لا يتعامل مع النفايات كأعباء** بل يستفيد منها كموارد، فإن كمية العمالة المستخدمة في الاقتصاد الدائري تكون أكثر من المواد الخام؛ مما يعني نمو فرص العمل، وخلق المزيد من الوظائف من نفس الكمية من الموارد ووسائل الإنتاج.
- **اهتمام الاقتصاد الدائري بشكل كبير بزيادة ممارسات إعادة التدوير**، ينمي الحاجة إلى أعداد إضافية كبيرة من المصممين والمهندسين والميكانيكيين لتصميم المزيد من المنتجات الجديدة ذات قابلية لإعادة التدوير، والتي يتم الحصول عليها من خلال عمليات إعادة تدوير كثيفة العمالة.
- **يحتاج الاقتصاد الدائري إلى مزيد من الخبرات** الفنية المختصة بتكنولوجيات تمديد حياة المنتجات وتحسينها، والعمالة المرتبطة بها، بحيث يتم انتاج منتجات جديدة مصممة بشكل جيد وذات متانة بما يحفظ على قيمتها لأطول فترة ممكنة، وعندما تصل إلى نهاية عمرها الإنتاجي تكون صالحة لإعادة استخدامها أو إصلاحها أو إعادة تصنيعها.

- **تركيز الاقتصاد الدائري على البعد البيئي** انعكس في اتاحته المجال لنشوء المزيد من الوظائف الخضراء، مثل تلك العاملة في تكنولوجيات التخفيف من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون؛ والتكنولوجيات المنخفضة الطاقة والانبعاثات، وغير ذلك من المجالات البيئية.
- **التأثيرات الايجابية الكبيرة للاقتصاد الدائري** من زيادة قوة الاقتصاد وانخفاض تكاليف المدخلات وانخفاض الأسعار، كل ذلك يؤثر في زيادة في الاستهلاك والإنفاق، وبالتالي الحاجة إلى عمالة اضافية لتغطية تلك الزيادة.
- **كلما ازداد معدل دوران الأنشطة الدائرية الجديدة**، يتطلب تطوير إنتاج وصيانة هذه المنتجات الدائرية الاعتماد على المزيد من العمالة لشغل الوظائف الجديدة.

- **مجموعات الوظائف الرئيسية في الاقتصاد الدائري:**

بحسب الأدبيات التي تتناول الاقتصاد الدائري، يوجد هناك ثلاثة أنواع من الوظائف المرتبطة بالاقتصاد الدائري على النحو الآتي[117]:

- **الوظائف الدائرية "الأساسية"**، وهي جميع الوظائف التي تعمل على إغلاق الاستهلاك المفتوح للمواد الخام وتضمن تدويرها، بما في ذلك وظائف الإصلاح والتجديد والطاقة المتجددة وإدارة النفايات والموارد، والتي تشكل في مجملها جوهر الاقتصاد الدائري.
- **الوظائف الدائرية "التمكينية"** وهي الوظائف التي من شأنها إزالة الحواجز والتمكين من تسريع الأنشطة الدائرية الأساسية والارتقاء بها، بما في ذلك الوظائف المتعلقة بخدمات التأجير والتعليم والتصميم والتكنولوجيا الرقمية، وتعتبر هذه الوظائف كغلاف داعم للاقتصاد الدائري.
- **الوظائف التي تدعم الاقتصاد الدائري بشكل غير مباشر**، وتسمى بالوظائف الدائرية "غير المباشرة". توجد هذه الوظائف في قطاعات لا تلعب دورًا مباشرًا في تعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الدائري، وهي تشمل الوظائف التي تقدم خدمات للاستراتيجيات الدائرية الأساسية، بما في ذلك الوظائف في خدمات المعلومات واللوجستيات وخدمات القطاع العام.

إلا أنه يمكن تقسيم وظائف الاقتصاد الدائري من منظور يساعد على فهم مسارات الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل. حيث يمكن تقسيم هذه الوظائف إلى أربع مجموعات رئيسية على **النحو الآتي:**

1- الوظائف الابتكارية.

2- الوظائف الدائرية.

3- الوظائف الخضراء.

117 - https://www.circle-economy.com/circular-jobs-initiative/circular-jobs

4- الوظائف اللائقة والمستدامة.

وهذا التقسيم يتماشى أكثر مع طبيعة الأهداف والتوجهات الرئيسية للاقتصاد الدائري، وغير أن الوظائف المدرجة في هذه المجموعات هي تلك التي تدخل ضمن اهتمام الاقتصاد الدائري بتنمية أسواق العمل. ويوضح الشكل رقم (20) هذه المجموعات وطبيعة وظائفها.

ومن أهمية الإشارة هنا إلى أن هناك تداخل ما بين وظائف هذه المجموعات، وقد ترتبط الوظيفة الواحدة بأكثر من مجموعة.

الشكل رقم (20): مجموعات الوظائف الرئيسية في الاقتصاد الدائري

الوظائف الابتكارية

وهي الوظائف التي تختص بدمج الابتكار في عملية التحول من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري، وتقديم الابتكارات المرتبطة بتطبيق ممارسات الاقتصاد الدائري ، كما تشمل الوظائف الجديدة المبتكرة.

الوظائف الدائرية

وهي الوظائف التي تشكل جوهر عمل الاقتصاد الدائري، وتشمل خاصة الوظائف المرتبطة بعمليات التدوير بكافة أنواعها، ووظائف الأعمال المتعلقة بتمديد حياة المنتجات، وزيادة قيمتها، والاصلاح، واعادة الاستخدام، وغير ذلك من الأعمال التدويرية.

الوظائف الخضراء

وهي الوظائف التي تأتي في إطار الاهتمام البيئي للاقتصاد الدائري، مثل الوظائف المدرجة في قطاع الطاقة النظيفة والمتجددة، والوظائف المختصة بإنتاج المنتجات الصديقة للبيئة والمختصة بتطبيق تكنولوجيات حماية البيئة ومكافحة التلوث ، وغير ذلك من المجالات البيئية.

الوظائف اللائقة

وهي الوظائف التي تأتي في إطار ارتكاز الاقتصاد الدائري على الاستدامة، وتحقيقاً للهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة العالمية 2030 بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي المستدام.

2- الأهمية والدور التأثيري للاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل:

يؤدي الانتقال إلى نموذج اقتصادي دائري إلى توفير فرص كبيرة لخلق فرص العمل، وعامة سيؤثر التحول إلى الاقتصاد الدائري على أسواق العمل في جميع أنحاء العالم، حيث ستختفي بعض الوظائف أو تتغير في طبيعتها، وستظهر "وظائف دائرية" جديدة، تعتمد على توافر مهارات عالية في تصميم وهندسة الحلول الجديدة والتعامل معها، مما يتطلب من العمال وأصحاب الأعمال التفكير بعقليات جديدة وتطوير مهارات جديدة للتكيف مع البيئات المتغيرة.

حيث أن تغير الاقتصاد من الآلية الخطية الى الدائرية، لابد وأن يترتب على تطبيقات في مجال الطلب على العمل قطاعياً وكلياً، وذلك بفعل التغير الهيكلي في الأهمية النسبية للقطاعات الجاذبة، والطاردة للعمالة، وكذلك بفعل التغيرات التكنولوجية في الإنتاج، والاستهلاك، والتوزيع .فعلى سبيل المثال، سيتوسع قطاع إدارة المخلفات في الطلب على العمالة المدربة، بسبب زيادة الطلب على مخرجات هذا القطاع، وينكمش في حالة التشييد، بسبب التطور التكنولوجي القائم على الطباعة ثلاثية الأبعاد، وغيرها في هذا القطاع.[118]

ومن خلال استخدام تحليل المدخلات المخرجات لـ (163) صناعة، و 200) سلعة، ولـ (44) بلد مصنفين ضمن (5) أقاليم اقتصادية، قامت منظمة العمل الدولية بتقييم آثار تطبيقات الاقتصاد الدائري (على شكل إعادة تدوير البلاستك، والزجاج، والورق، والمعادن) في البلدان الـــ (44) على العمالة .بالإضافة إلى ادخال تطبيقات هذا الاقتصاد من خلال زيادة الطلب على (خدمات التصليح، وارتفاع خدمات التأجير، وتخفيض ملكية الأصول لصالح المشاركة)، وقد توصل التحليل بأن عام 2030 سيشهد ارتفاعات وانخفاضات بالطلب على العمالة، حسب طبيعة دور كل صناعة في الاقتصاد الدائري. ويوضح الجدول رقم (11) ملخصا بالصناعات التي ستشهد تقلبات في الطلب على العمالة[119].

جدول رقم (11): أهم الصناعات التي ستشهد ارتفاعات أو انخفاضات في الطلب على العمل عام 2030 .

الصناعات ذات الارتفاع بالطلب على العمل	مليون	الصناعات ذات الانخفاض بالطلب على العمل	مليون
معالجة الصلب المستخدم	30.8	تصنيع الحديد والصلب	-28.2
تجارة التجزئة عدا وسائل النقل والتصليح	21.5	خامات النحاس	-20.8
انتاج الكهرباء بالألواح الشمسية	14.7	منتجات الخشب والفلين، عدا الأثاث	-10.2
تجارة الجملة ماعدا وسائل النقل والتصليح	12.2	خامات الحديد	-8.0
معالجة الخشب المستخدم	5.0	تصنيع الزجاج ومنتجاته	-7.6
المبيعات، والصيانة، ووسائل النقل، والتصليح	4.7	استخراج الفحم	-4.9
البحث والتطوير	3.5	استخراج صناعات النيكل	-4.3

[118] - أحمد الكواز، الاقتصاد الدائري: المفهوم، وبعض التطبيقات والمقترحات - مع إشارة لتجربة عربية، المؤتمر العلمي الخامس عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية "التنمية العربية بين التحديات الراهنة وآفاق الثورة الصناعية الرابعة "، بيروت، 13– 14 ديسمبر 2019.

[119] - نفس المصدر السابق .

وتعتقد منظمة العمل الدولية بأنه في ظل استخدام متطلبات الاقتصاد الدائري سينمو الطلب على العمل، بحلول عام 2030، بنحو (0.3 %)، مقارنة مع حالة عدم العمل بهذه المتطلبات. وتعادل هذه النسبة حوالي (6) مليون عامل، متمركزين، أساس في صناعات إدارة المخلفات، والخدمات' ومن ناحية أخرى، تشير المجموعة الأوربية إلى تحسن بالطلب على العمل بما يعادل حوالي (696) ألف عامل، وفقاً للسيناريو الطموح عام 2030. وتعوض خدمات إعادة التدوير، مثلا، في استيعاب مزيد من العمالة، في حين تستغني الصناعات الاستخراجية، والصناعة التحويلية عن المزيد من العمالة (حيث يتوقع الاستغناء عن حوالي 50 و60 مليون عامل في هاتين الصناعتين، تباعا). ويعود ذلك أساسا إلى تراخي الطلب على العمالة في صناعات استخراج المواد الأولية، وإنتاج المعادن، والبلاستك، والزجاج، ولباب الورق، والإحلال بواسطة صناعات الاقتصاد الدائري المنتجة للمعادن الثانوية والزجاج، والبلاستيك الثانوي. ويقود هذا النوع من إعادة التخصيص بين الصناعات إلى تأثيرات تتباين من إقليم إلى آخر. فعلى سبيل المثال، ينمو الطلب على العمالة، بشكل رئيسي، في أمريكا الشمالية (بحوالي أكثر من 10 مليون عامل)، وفي أوروبا (بحوالي 0.5 مليون). وبشكل معاكس، يتوقع أن ينكمش الطلب على العمالة في أفريقيا بحوالي (1 مليون عامل)، والشرق الأوسط بحوالي (200 ألف عامل)، في حالة عدم تنبي أية سياسات بهدف التنويع. وتعتقد دراسة المجموعة الأوروبية بأن الاقتصاد الدائري سيساهم في رفع حصة الإناث في سوق العمل والمهن المعتمدة على المهارة، في حالة الاستفادة من فرص العمل التي ستوفرها أنشطة الخدمات، وفي حالة استمرار نفس التوزيع النسبي لعمالة الإناث بين مختلف القطاعات. ويوضح الجدول رقم (12) ملخصاً لتأثيرات الاقتصاد الدائري على العمالة في الاتحاد الأوربي، وفقا للسيناريو الطموح عام 2030 بالمقارنة مع عام 2015 وكنموذج لأرقام واقعية حول الوظائف الخضراء المرتبطة بقطاع الطاقة المتجددة، جاء في التقرير المعنون "الطاقة المتجددة والوظائف: المراجعة السنوية لعام 2022" والذي نشرته الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) بالتعاون مع منظمة العمل الدولية أنه بلغ التوظيف العالمي في قطاع الطاقة المتجددة 12.7 مليون في العام الماضي، بزيادة 700 ألف وظيفة جديدة خلال 12 شهراً فقط، على الرغم من الآثار المستمرة لجائحة كوفيد-19وأزمة الطاقة المتفاقمة. وكشف التقرير أن قطاع الطاقة الشمسية هو الأسرع نمواً بين مصادر الطاقة المتجددة، حيث وصل عدد وظائفه في عام 2021 إلى 4.3 مليون وظيفة، أي أكثر من ثلث القوى العاملة اليوم في وظائف الطاقة المتجددة حول العالم. يُظهر التقرير أن عدداً متزايداً من البلدان يخلق فرص عمل في قطاع الطاقة المتجددة، ويتركز ثلثا هذه الوظائف تقريباً في قارة آسيا.

وتمثل الصين وحدها 42% من إجمالي عدد الوظائف في العالم، يليها الاتحاد الأوروبي والبرازيل بنسبة 10% لكل منهما، ومن ثم الولايات المتحدة والهند بنسبة 7% لكل منهما. وقد تحولت بعض دول جنوب شرق آسيا إلى مراكز رئيسية لإنتاج تقنيات الطاقة الشمسية الكهروضوئية والوقود الحيوي. وتعدّ الصين المركز الأبرز لتصنيع وتركيب ألواح الطاقة الكهروضوئية الشمسية، وتخلق عدداً متزايداً من

الوظائف في قطاع طاقة الرياح البحرية. كما أضافت الهند أكثر من 10 غيغا واط من الطاقة الشمسية الكهروضوئية، مما أدى إلى توفير العديد من الوظائف في تركيب هذه الأنظمة[120]

جدول رقم (12): تأثير الاقتصاد الدائري على متطلبات العمالة في الاتحاد الأوربي

وفقا للسيناريو الطموح 2030 ، بالمقارنة مع السيناريو المرجعي لعام 2015

القطاع	عدد العمال	التأثير النسبي (%) عام 2030	الأسباب
الزراعة	1	0	ارتفاع الطلب على المواد العضوية
الغابات ومنتجات الاخشاب	2.8-	0.1-	انخفاض طلب قطاع التشييد
استخراج الوقود ومنتجاته المصنعة	4.8-	0.7-	انخفاض طلب قطاع النقل
القطاع الاستخراجي غير المرتبط بالوقود	4.3-	1.5-	انخفاض طلب قطاع التشييد
الكيميائيات	4.7-	0.4-	انخفاض طلب القطاع الزراعي
تصنيع الأغذية	5.2	0.1-	ارتفاع الانفاق الاستهلاكي
المعادن	1.2-	0.1-	انخفاض طلب قطاع التشييد ووسائل النقل والالكترونيات
البلاستيك	8.6-	0.5-	انخفاض طلب الاستخدام الواحد للبلاستك، وكذلك طلب قطاع الالكترونيات
المعادن غير الحديدية	45.8-	4.0-	انخفاض طلب قطاع التشييد
وسائل النقل، شاملة للمبيعات	26.7-	0.4-	قلة شراء وسائل النقل، وارتفاع المشاركة
إدارة المخلفات	660.4	51.6	ارتفاع الطلب على المنتجات المعاد تدويرها (المتصفة بكثافة العمل)
الصناعات الأخرى	24.4	0.3	ارتفاع إنفاق مشروعات إعادة التدوير
التصليح، والتركيب	60.6	4.7	انتعاش أنشطة التصليح
الكهرباء، والماء، والغاز	14.5	0.9	ارتفاع طلب السيارات الكهربائية على الكهرباء
التشييد	179.4-	1.2-	انتشار أساليب البناء الحديثة ذات الوقت الأقل
النقل والتخزين	9.2-	0.1-	انتشار المشاركة في استخدام خدمات النقل والتوزيع
الخدمات	267	0.2	ارتفاع الانفاق، وكذلك الطلب على برامج البحث والتطوير
المجموع	695.5	0.3	

120 - http://news.un.org/ar/story/2022/09/1112221

القسم الرابع:
تنمية أسواق العمل في المنطقة العربية بالاستفادة من مسارات الاقتصاد الدائري (الوضع الراهن والخارطة الإرشادية)

يعرض هذا القسم محتويات خارطة إرشادية تم وضعها بهدف تعزيز الاستفادة من مسارات الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل العربية. وقبل ذلك يتطرق إلى الوضع الراهن فيما يتعلق بالاستفادة من مسارات الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل العربية.

1- الوضع الراهن للاستفادة من مسارات الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل في المنطقة العربية:

بالتأكيد إن وجود اهتمام بتطبيق الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية سيصحبه تنامي في أعداد تشغيل العمالة من خلال المسارات التي يسلكها هذا الاقتصاد في تنمية أسواق العمل. في هذه الجزئية، وفيما يتعلق بوضع الاستفادة من هذه المسارات في المنطقة العربية، سيتم أولاً عرض نماذج توضيحية بهذا الصدد، ثم تسجيل الملاحظات الواصفة لهذا الوضع.

- **نماذج مؤشرات متعلقة بالوضع الراهن في بعض الدول العربية:**

نظراً لوجود اشكالية متعلقة بعدم توافر الكم الوافي من الأرقام والإحصاءات والمؤشرات التي يمكن أن تبين بأريحية مدى مساهمة الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل العربية. لذلك تم الاكتفاء هنا بعرض أمثلة عن بعض الأرقام المتوافرة فيما يتعلق بقطاعي إعادة التدوير والطاقة المتجددة، وعلى النحو الآتي:

أ.إعادة التدوير: ساهم الاقتصاد الدائري في قطاع جمع ومعالجة وتدوير المخلفات في مصر على توفير فرص عمل "دائمة ومؤقتة" تقدر بنحو 37237 فرصة عمل لعام 2017 موزعة وفقًا للنوع كالآتي: الذكور نسبة 89.2 والإناث نسبة 16.8%. في حين وُزّعت العمالة وفقًا للمهنة **كالآتي:**

أصحاب المنشآت والعاملون بها يمثلون نسبة 82.4، في حين يمثل كل من "المديرين والفنيين والمراقبين والإداريين" نسبة 17.6%. وفيما يتعلق بتوزيع العمالة وفقًا للحالة التعليمية نجد أن غير متعلم "أمي" تشكل نسبة 26.14%، والذي يقرأ ويكتب نسبة 31.8% وهي النسبة الكبرى بين الحالات التعليمية كافة، وتمثل مرحلة التعليم أقل من المتوسط نسبة 17.64 ومرحلة التعليم المتوسط نسبة 24.3% (أنظر الجدولين 13 و14) [121].

[121] -شريف محمد غالي، ممارسات الاقتصاد الدائري في مصر من أجل تعزيز الاقتصادات المستدامة والمنخفضة الكربون، مصدر سابق صـ 45.

جدول رقم (13): عدد المشتغلين طبقاً للمهنة والنوع في جمع ومعالجة وتدوير المخلفات

أصحاب المنشآت والعاملون بها		المديرون		الأخصائيون والفنيون		الملاحظون والمشرفون		الإداريون والكتبة	
ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
6295	338	220	0	337	0	432	4	393	30

المصدر: الجهاز المركزللتعبئة العامة والاحصاء، التعداد الاقتصادي الخامس، 2018

جدول رقم (14): عدد المشتغلين طبقاً للحالة التعليمية والنوع في جمع ومعالجة وتدوير المخلفات

النشاط الاقتصادي	إجمالي عدد المنشآت	أمي		يقرأ ويكتب		مؤهل أقل من المتوسط		مؤهل متوسط	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
جمع ومعالجة تدوير المخلفات	5992	6298	1919	7825	2181	4411	1137	7019	644

المصدر: الجهاز المركزللتعبئة العامة والاحصاء، التعداد الاقتصادي الخامس، 2018

كما ساهم مشروع اخر في مصر وهو (مشروع تدوير قش الأرز وتحويله من مخلفات زراعية إلى أسمدة وأعلاف واستخدامات أخرى) المنفذ في الفترة 2015 – 2019 في توفير 26 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة خلال الموسم المحصول.

وفي المغرب، أشارت إحدى التقارير أنه يتوفر في قطاع النفايات البلاستيكية على إمكانيات يمكن استغلالها لخلق فرص الشغل، وتحسين الدخل وتثمين وخلق الثروة، إذ تشير الأرقام إلى أن عملية تحسين عملية جمع النفايات البلاستيكية، والتخلص منها وتعزيز الفرز وإعادة التدوير والتثمين سيؤدي إلى خلق الآلاف من الوظائف في كل المهارات التقنية، تقدر بـ 70 ألف منصب شغل[122].

ب. الطاقة المتجددة: تشير التقديرات أنه بحلول عام 2030، سيجري توفير أكثر من 200 ألف فرصة عمل في الطاقة الشمسية، وأكثر من 50 ألف وظيفة في طاقة الرياح، في الدول العربية. وستكون حصة

[122] - يوسف لخضر، تقرير يوصي المغرب بتحسين القوانين للاستفادة من النفايات البلاستيكية، هسبريس، يونيو 2022، https://www.hespress.com

مصـــر الأكبر من حيث عدد الوظائف التي ســتوفرها مشــروعات الطاقة المتجددة بنســبة 54%، وتليها الجزائر بنسبة 22%، والمغرب بنسبة 10%، وفلسطين بنسبة 5%. وفقًا للتوقعات، سيجري توفير 300 ألف فرصــة عمل جديدة في مجال تقنيات الطاقة المتجددة في مصـر بحلول عام 2030، ومن المقرر أن يكون هناك فرص عمل غير مباشـــرة لصـــناعات مرتبطة بالطاقة المتجددة. في المغرب ومن المقرر أن يصل عدد الوظائف المباشرة التي وفرتها صناعة الطاقة الشمسية إلى (669) وظيفة بنهاية العام الجاري. وفي تونس وفقًا لدراسة أجريت في عام 2016، فإن عدد الوظائف المباشرة التي وفرتها مشروعات الطاقة المتجددة بتونس بلغت 2874 وظيفة، ومن المســتهدف أن تصــل عدد فرص العمل المتاحة العام المقبل إلى (11.2) ألف فرصــة عمل مباشرة، لاسيما أنه ستُنَفَّذ مشروعات تصل قدرتها إلى (1120) ميغاواط. وتستهدف الجزائر أن تمثّل حصة الطاقة المتجددة 37% من إجمالي السعة الكهربائية المركبة بحلول عام 2030. وســـيجري توفير من (61.4) ألفًا إلى (137) ألف فرصـــة عمل خلال المدة من 2021 إلى 2030، ومعظم هذه الوظائف ستكون في صناعة طاقة الرياح.[123]

وجاء في دراسة عن الطاقة المتجددة والتوظيف في كل من مصر والأردن والمغرب، أعدت عام 2019، أن التحديات المشتركة للطلب المتزايد على الطاقة وضغوط سوق العمل تقدم لحكومات هذه الدول فرصا لتنويع مزيج الطاقة في بلدانهم وخفض نسبة بطالة الشباب المرتفعة .حيث أملت هذا الحكومات في أن يتيح إدراج مصادر الطاقة المتجددة في مزيج توليد الكهرباء فرصة لخلق فرص عمل ذات قيمة مضافة لمواطنيها. وبينما تشير التركيبة السكانية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أن عددا كبيرا من القوى العاملة قد يقبلون بالوظائف التي تم استحداثها في قطاع الطاقة المتجددة أو ما حوله، بيد أن التحديات ستظل موجودة. وفي الواقع، يتسم التوظيف في هذه الدول بارتفاع الطلب على الوظائف واختلاف المهارات بشكل كبير. هناك مبادرات جارية لعلاج هذه التحديات العمالية. وبإدخال تقنيات الطاقة المتجددة، قد تصبح مصر والأردن والمغرب أمثلة للدول الأخرى التي من المقرر أن تقوم بمثل ذلك، مع التركيز على ربط هذه المبادرات بأهداف التوظيف. وبالتالي، تقدم تجربة هذه الدول أمثلة ذات علاقة للدول الأخرى التي تفكر في نشر مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بهدف ربطها باستراتيجيات التوظيف الخاصة بها[124].

وأشار المحور أعلاه، أنه لا يزال قطاع تقنية الطاقة المتجددة يمثل جزءًا صغيرًا من إجمالي التوظيف في المنطقة: أقل من 1 % من إجمالي البطالة. وبناءً على أحدث التقديرات المتوفرة، يوجد في الأردن حاليًا حوالي 6.900 عامل في مختلف التقنيات، يعمل 6.100 منهم في الطاقة الشمسية الكهروضوئية بينما يعمل 800 منهم في طاقة الرياح، وتعتبر مصر أكثر تنوعًا في مجال التوظيف، حيث توظف العمال في

---

123 - محمد فرج، بمئات الآلاف.. فرص عمل واعدة في صـناعة الطاقة المتجددة بالدول العربية - 5 دول توفر وظائف مباشـرة وغير مباشـرة، موقع (الطاقة) على الشبكة العنكبوتية، / https://attaqa.net.

124 - سيلفين كوتي، الطاقة المتجددة والتوظيف: تجارب مصر والأردن والمغرب، مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية(كابسارك)، 2019، ص 4.

كل من الطاقة الشمسية الكهروضوئية والطاقة الشمسية المركزة وطاقة الرياح .وتتوافق هذه النتائج مع المؤلفات العلمية الاقتصادية التي تشير إلى أن الطاقة الشمسية الكهروضوئية هي التقنية التي يعمل فيها أكبر عدد من العمال.

- **ملاحظات حول الوضع الراهن:**

يمكن إيجاز أهم الملاحظات حول الوضع المتعلق بتنمية أسواق العمل في المنطقة العربية بالاستفادة من مسارات الاقتصاد الدائري في النقاط الآتية:

- لا توجد احصائيات ومؤشرات كافية حول عدد ونسب التشغيل ونوعية العمالة العربية في مختلف ممارسات الاقتصاد الدائري، بالشكل الذي يسمح بإعطاء صورة واضحة عن مساهمة الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل في الدول العربية. وهذا بدوره يعني أنه من الصعب اتخاذ قرارات سليمة من قبل أصحاب القرار فيما يتعلق بقضايا العمالة المرتبطة بالاقتصاد الدائري.
- لا دلالة على وجود معرفة كافية ووعي قوي في المجتمع العربي لخصوصية وأهمية الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل ودوره التأثيري الهام في هذا الشأن، سواء لدى الحكومات أو مختلف القطاعات وأصحاب الأعمال، وغيرهم.
- هناك افتقار شديد للدراسات والأبحاث التي تختص بتناول قضايا العمالة العربية المرتبطة بالاقتصاد الدائري وتقديم الحلول المناسبة لها، وكيفية مواجهة مختلف تحديات تنمية أسواق العمل في المنطقة العربية في إطار تطبيق الاقتصاد الدائري.
- تتمثل المشكلة الرئيسية للعمالة العربية للانخراط في ممارسات الاقتصاد الدائري هو افتقار الغالبية للمتطلبات والمهارات الجديدة، وتزداد هذه الفجوة مع التوسع المستمر والتطور السريع للابتكار والرقمنة.
- مشكلة الافتقار للأيدي العاملة الماهرة تؤثر سلباً أيضاً على أصحاب الأعمال، حيث يمثل لهم هاجساً كبيراً في كيفية الحصول على الأيدي العاملة المزودة بالمهارات التي يتطلبها تطبيق الاقتصاد الدائري، كما أن منح المرتبات الكبيرة لبعض المهارات الهامة المطلوبة يمثل تحدي مالي خاصة للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم.
- الافتقار لرؤية تدريبية واضحة للعاملين في إطار الاقتصاد الدائري، حيث لا وجود لبرامج ممنهجة ومخططة للتدريب وتطوير القدرات لمواكبة متطلبات تطبيق الاقتصاد الدائري، وما يوجد من تدريب في الواقع غير كافي تماماً.
- عدم وجود سياسات مختصة حول مواجهة تأثيرات الاقتصاد الدائري على أسواق العمل، أو برامج الاحتواء والتعويض عن فقد الوظائف الناجمة عن تأثيرات تطبيق الاقتصاد الدائري.
- من الأهمية إيلاء عناية لحل الإشكاليات المتعلقة بالقطاع غير الرسمي والعمالة المشتغلة فيه

كمسألة ذات أهمية لتعزيز فرص نجاح تطبيق الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية، وذلك لكون هذا القطاع يفرض تحديات وفي نفس الوقت يمنح فرص ذات أهمية في إطار تطبيق الاقتصاد الدائري، حيث يجدر الإشارة هنا إلى أن القوى العاملة في مجال جمع النفايات وبل تلك المنخرطة في أنشطة إعادة استخدام هذه النفايات وتدويرها تنتمي في أغلبها للقطاع المنظم.

- هناك حاجة كبيرة لتعزيز تمويل تنمية المهارات كدعامة أساسية للانتقال السريع والناجح إلى الاقتصاد الدائري.

2- الخارطة الإرشادية لتعزيز الاستفادة من مسارات الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل في المنطقة العربية:

استناداً لما تم تناوله في إطار هذا المحور، ولأغراض تحقيق هدف المحور المتمثل في البحث عن كيفية تعزيز الاستفادة المثلى من مسارات الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل العربية، تم وضع خارطة إرشادية تبين الخطوط العريضة لأبرز المرتكزات والأعمال التي يتطلب القيام بها من قبل الدول العربية بصدد تعزيز الاستفادة من مسارات الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل بالمنطقة العربية، وبخاصة في مواجهة التحديات المرتبطة، على أن يتم الاستفادة من هذه الخارطة بشكل خاص من قبل الجهات المعنية بقضايا العمل والعمال، وأيضاً الجهات ذات العلاقة بتطبيق الاقتصاد الدائري، أياً كان أشكالها أو مواقعها المؤسسية.

الخارطة الإرشادية العربية لتعزيز الاستفادة من مسارات الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل.

1- مقدمات وحقائق أساسية

1- هناك اهتمام متزايد بتطبيق الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية، في الوقت الذي تواجه فيه المنطقة تحديات كبيرة متعلقة بالعمالة، وخاصة صعوبة توفير ما يكفي من الاحتياج للكفاءات البشرية المؤهلة والمدربة للتعامل مع الابتكارات والتكنولوجيات الحديثة في إطار تطبيق الاقتصاد الدائري.

2- إذا لم يتم معالجة التحديات المتعلقة بالعمالة في إطار تطبيق الاقتصاد الدائري، فإنها قد تسبب في تعرض العمال لمخاطر كبيرة مثلاً في حالة عدم وضع سياسات تعويضية مناسبة، وبطبيعة الحال لن تقتصر التأثيرات السلبية على العمال، وإنما ستشمل بالتبعية على أصحاب الأعمال، بل وعلى الحياة الاقتصادية ككل.

3- بالرغم من أهمية وضرورة معالجة تحديات العمالة المرتبطة بالاقتصاد الدائري، إلا أنه من الملاحظ عامة أن الدول العربية لم تولي الاهتمام المطلوب بمعالجة تلك التحديات. ومن دلالات ذلك إما عدم وجود أو عدم الاستخدام الكافي لمختلف الأدوات التي من شأنها أن تساعد في مواجهة هذه التحديات

مثل استخدام الإحصائيات والمؤشرات، وإعداد الدراسات والأبحاث، وإعداد حزمة السياسات المطلوبة، وتعزيز تمويل تنمية المهارات وتوفير برامج تدريبية، وغيرها.

4- من ضمن مزايا الاقتصاد الدائري أنه يتبع مسارات مميزة في تنمية أسواق العمل، والتي لها خاصة فوائد اقتصادية وبيئية، ومن الأهمية أن تولي الدول العربية تعزيز الاستفادة من تطبيق هذه المسارات في تنمية أسواق العمل لديها، مع اهتمام كبير موازي بمعالجة تحديات العمالة الناشئة عن التطبيق.

5- تستدعي الحاجة إلى بذل جهود عربية مشتركة لتدعيم تطبيق الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية، وخاصة أن تطبيقه يرتبط بالابتكار ويحتاج إلى تمويل كبير، وبالتالي أصبح من الضرورة أن يتم تفعيل آليات التعاون والتكامل الاقتصادي العربي في هذا المضمار، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز الجهود المشتركة في مواجهة تحديات العمالة العربية المرتبطة بالاقتصاد الدائري، وتعزيز الاستفادة من مسارات الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل العربية.

2- الأهداف

1- رفع الوعي بأهمية وخصوصية ومزايا الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل، وأهمية الاستفادة من مسارته في تنمية أسواق العمل.

2- دعم العمالة العربية وتعزيز دورها في الاقتصاد الدائري، والاهتمام بشكل خاص بتنمية مهاراتها والرفع من قدراتها في التكيف مع المتطلبات المتغيرة، بسبب التطور السريع والمستمر للابتكارات والأعمال الجديدة.

3- إبراز سبل تعزيز استفادة الدول العربية من مسارات الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل، وكيفية المعالجة السليمة لتحديات العمالة المرتبطة بالاقتصاد الدائري.

4- تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي العربي في مواجهة تحديات العمالة العربية المرتبطة بالاقتصاد الدائري، وتعزيز الاستفادة من مسارات الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل العربية

3- المبادئ

1- **مبدأ التوعية:** يصعب نجاح أي عمل دون أن يكون هناك وعي بأهميته وأهمية أهدافه، وبالتالي فإن تطبيق هذا المبدأ هنا يعني ضرورة ايلاء الاهتمام بالأنشطة المتعلقة بالتوعية بأهمية الاستفادة من مسارات الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل، وبأهمية مواجهة تحديات العمالة المرتبطة بالاقتصاد الدائري.

2- **مبدأ العلمية:** يعني هذا المبدأ استخدام مختلف الأدوات العلمية في إطار السعي نحو تحقيق الأهداف المنشودة، وخاصة استخدام الاحصائيات والمؤشرات والأرقام التحليلية، وإعداد الدراسات العلمية المتخصصة، وتعزيز وتوسيع أنشطة التدريب وبناء القدرات.

3- **مبدأ الشراكة والتعاون:** طالما أن الشراكة والتعاون مبدأ أساسي لإنجاح تطبيق الاقتصاد الدائري، فإن تطبيق المبدأ هنا يعني أهمية تعزيز الشراكات وسبل التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة لإيجاد الحلول المثلى في تعزيز الاستفادة من مسارات الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل، وكيفية مواجهة تحديات العمالة المرتبطة بالاقتصاد الدائري.

4- **مبدأ الابتكار:** يعني هذا المبدأ الاهتمام بالدرجة الأولى بتنمية المهارات الابتكارية وزيادة أعداد الابتكاريين، كما تعني السعي نحو إيجاد حلول ابتكارية بصدد تعزيز الاستفادة من مسارات الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل، وفي كيفية مواجهة تحديات العمالة المرتبطة بالاقتصاد الدائري.

5- **مبدأ الاستدامة:** يعني هذا المبدأ عدم الركون على الاكتفاء بالحلول أو الأعمال الجزئية أو الآنية، وانما يجب البحث عن الحلول التي تتميز بالاستدامة.

4- التوعية

1- نظراً لوجود ضعف في الوعي العام بأهمية الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل وأهمية مواجهة التحديات المرتبطة بها، فإن عملية القيام بالأنشطة التوعوية لرفع هذا الوعي في هذا الإطار تكتسب أهمية كبيرة.

2- الأنشطة التوعوية تشمل جميع أصحاب المصلحة، من العمال وأصحاب الأعمال وغيرهم، مع التركيز بشكل خاص بتوعية أصحاب القرار.

5- الإسناد العلمي

1- **الاحصائيات والمؤشرات:** استناداً لعدم توافر أو قلة الأرقام والإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتطبيق الاقتصاد الدائري، فمن المهم للغاية العمل على توفيرها بما فيها تلك المتعلقة بالعمالة المشتغلة بالاقتصاد الدائري مثل حجمها وأنواعها وتوزيعها، وغير ذلك من الأرقام التفصيلية.

بما يمكن الاستفادة منها كسند علمي وخاصة في الآتي:

- إعطاء صورة واضحة عن مساهمة الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل.
- اتخاذ قرارات سليمة بشأن حلول قضايا العمالة المرتبطة بالاقتصاد الدائري.
- اتخاذ قرارات تطويرية تستهدف تعزيز دور العمالة في تطبيق الاقتصاد الدائري، والتأثير الايجابي لهذا التطبيق على تحسين وضع العمالة.

2- **الأبحاث والدراسات:** استناداً للافتقار للأبحاث والدراسات التي تتناول الجوانب المتعلقة بقضايا العمالة العربية في إطار تطبيق الاقتصاد الدائري أو كيفية تعزيز الاستفادة من مساراته في مجال تنمية أسواق العمل، فمن الأهمية إعداد خطة بحثية تشتمل على إجراء ونشر بحوث معمقة تستهدف إيجاد حلول لمختلف المشكلات المرتبطة بهذه القضايا، منها على سبيل المثال:

- دراسات مرجعية مستندة لمؤشرات وأرقام واقعية تحلل تحليلاً دقيقاً مختلف أوضاع العمالة العربية المشتغلة بالاقتصاد الدائري، وبما يساعد على استخراج الحلول وتحديد الاحتياجات، مثل الاحتياجات التدريبية وغيرها.
- دراسات متعلقة بكيفية مواجهة مشكلات دمج العمالة العربية في الأنشطة التدويرية، مثل إعادة توزيع العمال عبر القطاعات والمهن، وكيفية تنمية المهارات الابتكارية، وكيفية الحصول على أكبر عدد ممكن من الابتكاريين.
- دراسات حول الجوانب التمويلية، مثل: سبل توفير تمويل لتنمية المهارات، والتمويل المتعلق بتقديم التعويضات.
- دراسات تستهدف تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي العربي في هذا الإطار.

3- **التدريب وبناء القدرات:** من الضروري العمل على الإعداد المخطط والممنهج لبرامج تدريبية متكاملة لتطوير مهارات وقدرات العمالة العربية بما يواكب متطلبات تطبيق الاقتصاد الدائري. إذ أن نشاط التدريب وبناء القدرات لا يمكن الاستغناء عنه في ظل تطبيق الاقتصاد الدائري الذي يرتكز على تنمية الابتكار، فهذا النشاط هو الآلية المحورية التي يمكن من خلالها ضمان تنمية مهارات العمالة بشكل مستمر بما يواكب التطور المستمر في الابتكارات.

6- الشراكات

1 - **الشراكة القطاعية:** تستهدف هذه الشراكة إلى الاستفادة من جهود مختلف القطاعات ومن خلال النهج التشاركي في وضع وتطبيق المعالجات لتحديات العمالة المرتبطة بالاقتصاد الدائري، وكذلك فيما يتعلق بتنمية أسواق العمل في إطار تطبيق الاقتصاد الدائري. منها الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والشراكات مع النقابات ومنظمات المجتمع المدني.

2- **الشراكة البحثية:** تتعلق هذه الشراكة بتوفير السند العلمي للبحث في كيفية معالجة تحديات العمالة المرتبطة بالاقتصاد الدائري. وفي كيفية تعزيز تنمية أسواق العمل من خلال تطبيق الاقتصاد الدائري. وتأتي في إطار الشراكات مع الجامعات ومختلف المراكز والكيانات البحثية التي تستهدف تعزيز تطبيق نهج الاقتصاد الدائري وتنمية الابتكارات.

3- **الشراكة التدريبية:** وهي شراكة تشتمل على مجموع المراكز التدريبية بكافة أنواعها وارتباطها المؤسسي، وذلك بهدف التمكين من توفير فرص التدريب في كافة المهارات المطلوبة في إطار تطبيق الاقتصاد الدائري.

4- **الشراكة العربية:** وهي الشراكة التي تستهدف تنمية أسواق العمل العربية من خلال تطبيق مسارات الاقتصاد الدائري، ومواجهة التحديات المتعلقة بها، وذلك في إطار أشكال التعاون والتكامل الاقتصادي العربي.

7- السياسات التطبيقية

1- **سياسة ضمان العمل اللائق واستيعاب أكبر عدد من العمالة:** سياسة تختص بوضع الضمانات التي تلزم عملية إعادة هيكلة أسواق العمل في إطار الاقتصاد الدائري بأن تتم بطرق تعمل على تحسين جودة العمل، وتعزز من أماكن العمل الملائمة، وتوفر الوظائف اللائقة والمستدامة، كما تحث على استخدام التقنيات والأساليب كثيفة العمل التي تستوعب اكبر عدد ممكن من العمالة.

2- **سياسة التدريب وبناء القدرات:** سياسة تختص **بالتدريب وبناء القدرات**، بما يضمن تطوير مهارات وقدرات العمالة لمواكبة متطلبات تطبيق الاقتصاد الدائري. ومن الأهمية أن تولي هذه السياسة اهتماماً خاصاً بتنمية مهارات انتاج الابتكارات، وزيادة عدد الكفاءات الابتكارية.

3- **السياسة التمويلية:** سياسة تختص بتحديد إجراءات وسبل تمويل التعويضات المتعلقة بإعادة هيكلة أسواق العمل وفقدان الوظائف، وكذلك تحديد إجراءات وسبل تمويل برامج تدريب وتنمية المهارات، وغير ذلك من أوجه التمويل ذات العلاقة.

4- **سياسة الشراكات:** سياسة تضع الخطوط العريضة للإلزام بتطوير مسار الشراكات بين مختلف أطراف أصحاب المصلحة، وبما يعزز استخدام النهج التشاركي في تمكين الاستفادة من مسارات الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل وفي معالجة التحديات المرتبطة بها.

5- **السياسة المتعلقة بالاقتصاد غير المنظم:** سياسة تضع الخطوط العريضة بشأن معالجة التحديات المتعلقة بالعمالة المشتغلة بالقطاع غير المنظم وكيفية دمجها والاستفادة منها في إطار تطبيق الاقتصاد الدائري.

6- **السياسة المتعلقة بالمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم:** سياسة تختص بدعم الانتقال إلى الاقتصاد الدائري في المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، وتوفير البيئة المؤاتية لها، وبما يساعد على تسريع النمو وإيجاد فرص عمل تدويرية في إطار هذه المؤسسات.

8- التعاون والتكامل الاقتصادي العربي

1 - **لجنة الاقتصاد الدائري لتنمية أسواق العمل العربية:** إنشاء لجنة عربية تختص بتفعيل الشراكة العربية التي تستهدف تنمية أسواق العمل العربية من خلال تطبيق مسارات الاقتصاد الدائري، ومواجهة التحديات المتعلقة بها، وذلك في إطار أشكال التعاون والتكامل الاقتصادي العربي. ويكون من **ضمن مهامها:**

- تنفيذ المبادرات والشراكات والمشروعات البحثية التي تستهدف تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي العربي في مجال تخصصها.

- تعزيز تبادل المعلومات والخبرات بين الدول العربية ونقل أفضل الممارسات المتعلقة بتنمية أسواق العمل من خلال تطبيق مسارات الاقتصاد الدائري، ومواجهة التحديات المتعلقة بها.
- جمع الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بالعمالة العربية المشتغلة بالاقتصاد الدائري، وحساب مساهمة الاقتصاد الدائري في توليد الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وإدخاله ضمن التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

2 - **مراكز تدريب وطنية للابتكار والإقتصاد الدائري:** يهدف إنشاء هذا المركز إلى مواجهة المعضلة الأساسية المعيقة لتطبيق الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية، وهي التي تتعلق بوجود نقص وضعف في مهارات العمالة العربية وقدراتها في التعامل مع الابتكارات والتكنولوجيات الحديثة في إطار تطبيق الاقتصاد الدائري. بحيث يقوم المركز بوضع برامج تدريبية لكل الفئات من العمال والفنيين وأصحاب الأعمال ومتخذي القرارات، يهدف من خلالها إلى رفع المهارات والقدرات للتعامل مع الابتكارات، إلا أنه لا يقف عند هذا الحد، بل يضع نصب عينيه تنمية المهارات المختصة بإنتاج الابتكارات، ويكون من ضمن مؤشرات نجاحه زيادة عدد المبتكرين العرب. كما يعمل المركز على تكوين وتطوير شبكة عربية من المراكز التدريبية، يتم وضع خطة مشتركة لها، وتعمل على تسهيل الوصول إلى كل الفرص التدريبية المتاحة لتنمية المهارات المطلوبة في إطار تطبيق الاقتصاد الدائري، وتنظيم آلية تبادل المدربين العرب، وتنظيم برامج تدريبية مشتركة، وغير ذلك من الغايات التدريبية.

نتائج وتوصيات :

- سيؤدي الانتقال إلى نموذج اقتصادي دائري إلى توفير وخلق فرص العمل، يتميز هذا الاقتصاد بمساراته المميزة في تنمية أسواق العمل، والكامنة في ممارساتها التطبيقية، والآليات التي يسهم من خلالها في إنشاء الوظائف الجديدة، ونوعية وظائفه الرئيسية التي يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات رئيسية وهي: الوظائف الابتكارية، الوظائف الدائرية، الوظائف الخضراء، الوظائف اللائقة والمستدامة.
- بالرغم من أهمية وضرورة معالجة تحديات العمالة المرتبطة بالاقتصاد الدائري، إلا أنه بحسب ما تناوله المحور فأنه من الملاحظ أن الدول العربية لم تولي الاهتمام المطلوب بمعالجة تلك التحديات وبتعزيز الاستفادة من مسارات الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل. وأيضاً لا يوجد هناك أي جهود عربية مشتركة في هذا المضمار في إطار التعاون والتكامل الاقتصادي العربي.
- ضرورة وضع خارطة إرشادية عربية تختص بتعزيز الاستفادة من مسارات الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل بالمنطقة العربية، حيث تبين الخطوط العريضة لأبرز المرتكزات والأعمال التي ينبغي القيام بها في هذا الإطار، وبخاصة في مواجهة التحديات المرتبطة، كما تتضمن على آليات لتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي العربي بهذا الصدد.

المحور السابع :

وظائف المستقبل وفرص جديدة للعمل

تمهيد :

نطرح في هذا المحور إشكالية ونتساءل فيها: لماذا الحديث اليوم عن وظائف جديدة وفرص جديدة للعمل؟

الإجابة المباشرة على هذا السؤال هي أن العالم يعيش اليوم تحولات غير مسبوقة وعميقة وسريعة ونوعية وشاملة (تكنولوجية، اقتصادية، واجتماعية ومؤسساتية وسياسية وجيوسياسية...)، تُحدث تغيرات في مهن ووظائف المستقبل وأنماط وأشكال العمل. وهي التغيرات التي ستتسارع وتتعمق في السنوات القادمة برأي جميع الأخصائيين، على رأس هذه التحولات، والتي تعتبر بمثابة المحرك لها، الثورة الصناعية الرابعة أساسا في أنترنت الأشياء والبيانات الضخمة، والطابعات ثلاثية الأبعاد والبيوتكنولوجيا وعلم الوراثة والروبوتات والذكاء الاصطناعي...إلخ، والتي رغم تقاسمها لعدد من الخصائص التي ميزت الثورات الصناعية السابقة، إلا أنها تحمل خصائص جديدة سيكون لها التأثير العميق على عالم الشغل.

وتعتبر البلدان العربية في عمق هذه التحولات والتغيرات، ويتوجب على حكوماتها والأطراف الاجتماعية والمجتمع المدني الوعي بأهميتها وانعكاساتها على كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية والبيئية، وتطوير قدراتها من أجل مواجهة التحديات التي تفرضها واستشراف المستقبل.

يتضمن هذا المحور **ثلاثة أجزاء: الجزء الأول** يتناول الأزمات والتحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي وأثرها على أسواق العمل، **والجزء الثاني** يتضمن أهم انعكاسات الثورة الصناعية الرابعة والخامسة على الوظائف والمهن وأنماط العمل والتحديات التي تطرحها على أسواق العمل أما **الجزء الثالث** تناول الثورة الصناعية الرابعة والخامسة وأسواق العمل في البلدان العربية.

القسم الأول:
التطورات التكنولوجية العالمية وأثرها على أسواق العمل

يعرف العالم تحولات عميقة قد تغيرّ من ملامحه في السنوات القادمة وتسمح ببناء نظام عالمي جديد بوجه لا يمكن رسمه اليوم. وتعتبر التطورات التكنولوجية السريعة في عمق هذه التحولات ولها تأثير كبير على أسواق العمل المستقبلية .

في هذا القسم، سنتناول االتطورات التكنولوجية والتحديات والفرص المنتظرة وأثرها على أسواق العمل، ثم نتناول الثورة الصناعية الرابعة وتطبيقاتها ومتطلباتها باعتبارها من ضمن أهم التحولات التي يعرفها العالم.

1- مجالات وتطبيقات الثورتان الصناعيتان الرابعة والخامسة

لقد عرف العالم منذ نهاية القرن (18) إلى غاية اليوم عدة ثورات صناعية يحدد الأخصائيون عددها في أربع ثورات صناعية والخامسة (نعيشها حالياً). وقبل الخوض في تطبيقات الثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة، يجب الإشارة إلى أن الثورات الصناعية هي عمليات تاريخية قوية، إذ تعيد بشكل جذري تنظيم الاقتصاد والعمل والمجتمع في آن واحد: أشكال الإنتاج والعمل والاستهلاك والعيش معاً والاتصال، وحتى العلاقات السياسية.

يعلمنا التاريخ الاقتصادي والاجتماعي وتاريخ علاقات العمل أن التحولات التكنولوجية وتطبيقاتها وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية بحجم الثورات الصناعية، هي دائماً تحولات مفتوحة على المجهول (على الأقل في بدايتها) وتحمل تخوفات كبيرة من مستقبل العمل والتشغيل ومكاسب عالم الشغل...، كما تحمل آمالاً واعدة بارتفاع إنتاجية العوامل وتحسن ظروف التشغيل والعمل والمستوى المعاشي والرفاه بصفة عامة.

كما يُعلّمنا هذا التاريخ أن الحوار الاجتماعي بمختلف أشكاله ومستوياته و"حدته"، كان دائماً الأداة المثلى لرفع التحديات التي تطرحها الثورات الصناعية وتطبيقاتها في جميع المجالات، والوسيلة الأنجع لوضعها في خدمة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للإنسانية جمعاء، لأنه وببساطة، ما دام الإنسان ينتج القيمة–الثروة كل الشروط لتحسين ظروف عمله وحياته متوفرة، الأمر يتعلق فقط بكيفية العمل جماعياً لاستغلال التحولات التكنولوجية وتطبيقاتها لصالح الإنسان ورفاهيته.

- **أ-نبذة عن الثورات الصناعية: العالم عرف إلى غاية اليوم 5 ثورات صناعية:**

الأولى: حدثت بين نهاية 1770 وبداية القرن التاسع عشر: وعرفت الانتقال من العمل اليدوي الإنساني بمساعدة الحيوانات، إلى عمل يدوي لكن بمساعدة الآلة (آلة البخار وآلة النسيج والقاطرة

البخارية...). (تسجيل الزيادة في إنتاجية العمل).

الثانية: حدثت في نهاية القرن (19) وبداية القرن (20)، وعرفت اكتشاف الكهرباء التي سهلت حركية الآلة، وكذا البترول والمحرك الانفجاري. وقد أدت إلى ابتكار مفهوم الإنتاج الجماهيري وتقسيم العمل بالسلسلة (التايلورية) وإلى زيادة كبيرة في إنتاجية العمل. (الأولى والثانية اعتمدت على الميكانيك).

الثالثة: حدثت مع نهاية خمسينيات القرن العشرين، وعرفت تطور الإلكترونيك والإعلام الآلي وتطبيقهما على الإنتاج عبر الرقمنة وبرامج الأتمتة.

الرابعة: تعرف السنوات الأخيرة ثورة صناعية رابعة (الصناعة 4.0) ترتكز على التكنولوجيا الرقمية، والانتقال إلى الترابط مع أنترنيت الأشياء، والوصول إلى المعلومات في وقتها الحقيقي، وإدخال نظم السايبر – فيزيائية cyber–physiques. وتوفر الصناعة 4.0 مقاربة متكاملة ومترابطة لعملية الإنتاج، وهي تربط بين المادة والرقمنة وتسمح بزيادة الإنتاجية وتحفيز النمو.

الخامسة: الصناعة 5.0، ظهر هذا المصطلح في 2016 تقريباً وهي ثورة صناعية محورها الإنسان، وهي المرحلة المقبلة من الثورة الصناعية 4.0 التي شهدناها خلال العقد الماضي، إذ تهدف إلى دعم تطور الإبداع البشري وتعزيز كفاءة الآلة، مما يخلق نظامًا بيئيًا حيث يمكن للبشر والآلات التعاون بشكل أكثر فعالية لحل المشكلات بشكل أسرع من أي وقت مضى.

الثورة الصناعية الخامسة لازالت في مرحلتها الجنينية وهي بمثابة نموذج جديد يطمح إلى تطبيقه من أجل تحسين وتعظيم نتائج الصناعة 4.0 باستخدام التكنولوجيات المتوفرة في السوق (أي ليس هناك تكنولوجيات جديدة)، وجعلها صناعة أكثر استدامة وصمود وإنسانية، وهي تعود بالفائدة على العمال والمؤسسات وكوكب الأرض، وكما في الشكل التالي.

شكل رقم (21)

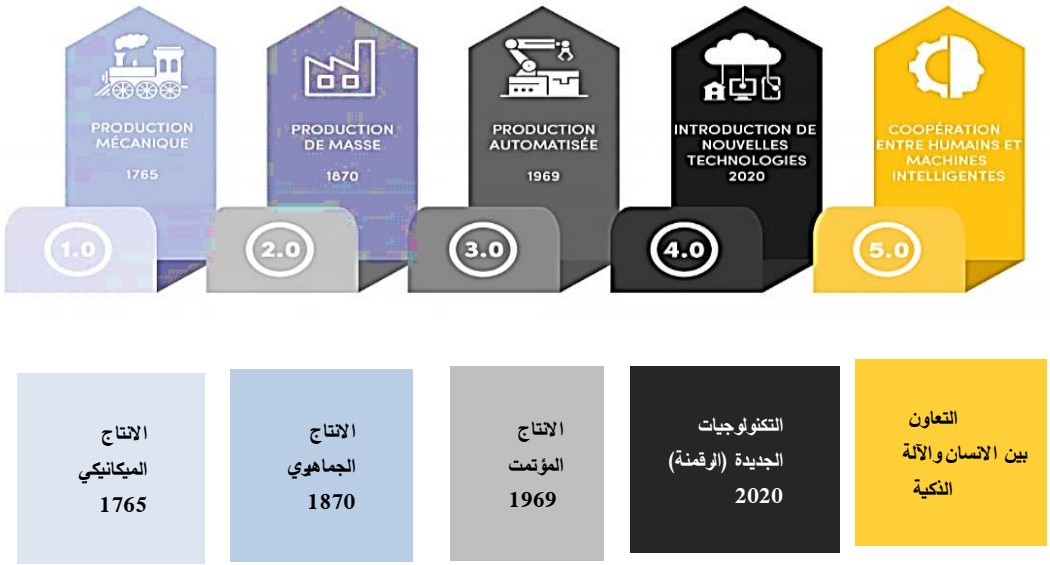

ب- الثورة الصناعية الرابعة وأهم مجالاتها:

تقوم الثورة الصناعة الرابعة على **9 تكنولوجيات أساسية** تمد الجسور بين العالم المادي والعالم الرقمي توفر إمكانية بناء أنظمة ذكية ومستقلة ذاتياً. **(يمكنك الضغط على اسم أي من التكنولوجيات في الرسم الموضح أسفله لمعرفة المزيد عنها).**

شكل رقم (22)

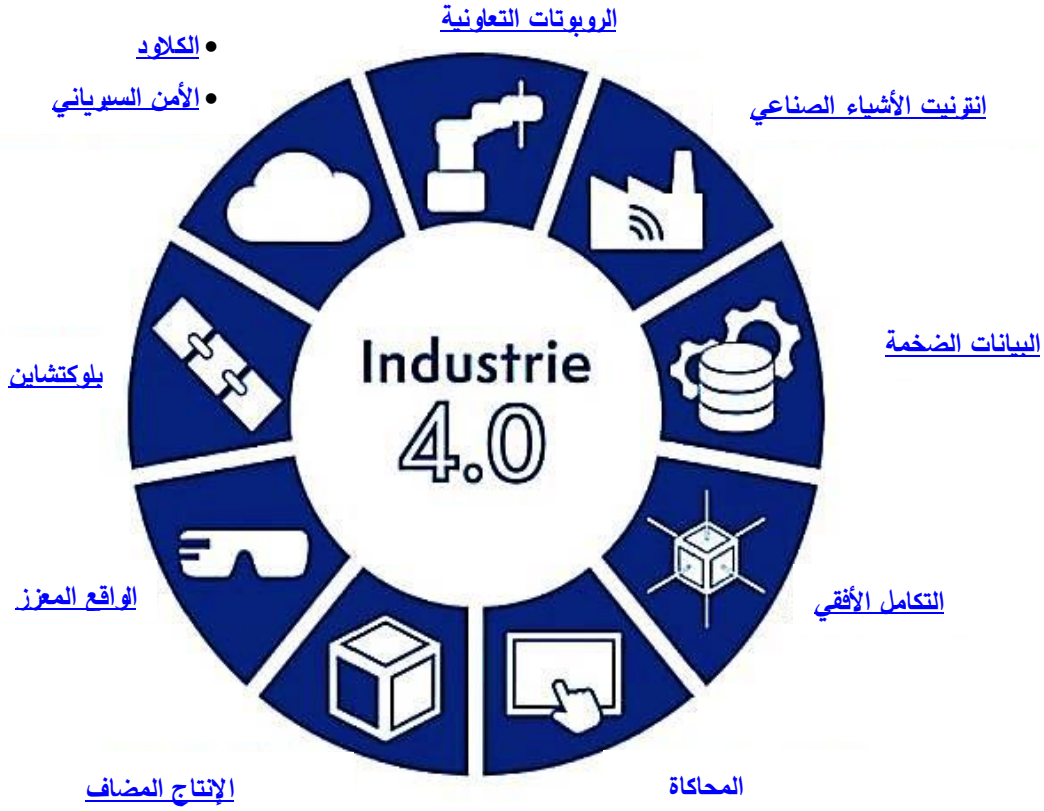

ج- الثورة الصناعية الخامسة وأهم مجالاتها

ظهر مصطلح الثورة الصناعية الخامسة أو الصناعة 5.0 منذ 2016، وهي تهدف إلى الانتقال من انشغال تحقيق الفعالية والرفع من الإنتاجية إلى انشغال يضع الانسان في مركز التحولات التكنولوجية وتبني الاستدامة والصمود.هي الثورة التي لا تهدف إلى الرفع من الانتاجية والمردودية فقط، بل إلى رفاهية المجتمع كذلك، لهذا فإن البعد الانساني هو في قلب الثورة الصناعية الخامسة ،وهو الأمر الذي غفلت عنه الثورة الصناعية الرابعة، أن يعمل الإنسان والروبوتات في تفاعل وانسجام، أو الإبداع الإنساني والذكاء الاصطناعي يداً في يد. وبالإضافة للمزايا المباشرة التي تعود على الانسان، تعمل الثورة الصناعية الخامسة للحفاظ على البيئة من خلال عقلنة استخدام الموارد وتطوير استخدام الطاقات المتجددة.

يجمع الكثير من الخبراء أن الثورة الصناعية الرابعة هي ثورة العصر الحديث بامتياز، وهي تتمحور حول رقمنة العمل وعرض المنتجات، لكنهم يرون أن هذه الثورة لا تتطابق بقدر الكفاية مع متطلبات وتحديات المستقبل المتضمنة في أهداف التنمية المستدامة آفاق 2030، وأساساً هدف القضاء على الفقر والجوع والفوارق بأنواعها وتوفير العمل اللائق والحفاظ على البيئة والتصدي للتقلبات المناخية والإنتاج والاستهلاك المسؤول اجتماعياً...إلخ. بمعنى آخر هي تهمل أو تغفل البعد الإجتماعي والبيئي وتركز فقط على الرفع من الإنتاجية والمردودية.

التفكير في ضرورة الثورة الصناعية الخامسة كان انشغالاً أوروبياً في البداية، ولكنه توسع بعد ذلك إلى باقي أرجاء العالم المتطور. وتعد الثورة الصناعية الخامسة تكملة للثورة الصناعية الرابعة، إذ ترتكز على تكنولوجياتها وتطبيقاتها لتذهب أبعد مدمجة الإنسان في قلب هذه الثورة التي يعرفها الاتحاد الأوروبي بأنها:" الصناعة 5.0 هي الصناعة التي تنظر إلى ما هو أبعد من الكفاءة والإنتاجية كأهداف وحيدة، وتعزز دور ومساهمة الصناعة في المجتمع. إنها تضع رفاهية العامل في مركز عملية الإنتاج وتستخدم تقنيات جديدة لضمان الازدهار بما يتجاوز الوظائف والنمو مع احترام محدودية الموارد على كوكب الأرض".[125]

تقوم الثورة الصناعية الخامسة على المرتكزات التالية:

- **الإنسان في مركز الاهتمام**

الأمر يتعلق بكل البشر سواء كان منتجاً أو مستهلكاً. بالنسبة للمنتجين (العمال) يتعلق الأمر أولاً بالإدارة الجيّدة والسليمة لتعاون العامل مع "الآلة" والأدوات التكنولوجية الجديدة حتى يتمكن من الانتاج وزيادة القيمة المضافة. ثم الأمر يتعلق كذلك بتعزيز التعليم والتدريب وتطوير المواهب، والتنوع والشمولية، والتمكين والمشاركة، والصحة والسلامة المهنية. أما فيما يتعلق بالمستهلك، فالأمر لا يتعلق فقط بتلبية احتياجاته بالكمية والنوعية المطلوبة، ولكن أيضًا بالعمل على الزيادة في رفاهه المادي والمعنوي، وتوفير احتياجاته من السلع والخدمات.

- **القدرة على الصمود**

يتعين على الحكومات اليوم، وخاصة مؤسسات الغد، مواجهة العديد من التغييرات غير المتوقعة مثل الأزمات: الأزمة الصحية، وعواقب التوترات السياسية، وأزمة المناخ، وسوق العمل، ونقص المواد والمكونات، إلخ. لذا لابد من تنظيم الصناعة 5.0 بشكل تكون قادرة على مواجهة هذه التحديات من خلال استخدام التقنيات الجديدة لصالح الإنسان وليس ضده، والأخذ بعين الاعتبار ندرة الموارد.

125 - Industrial research and development, Directorate-General for Research and Innovation (European Commission), 2020.

- **إدماج الابتكار المستدام**

فيما يتعلق بالبيئة والرهانات التي تتطلبها، فإن الثورة الصناعية الخامسة يجب أن تكون جزءاً من الحل عن طريق الأخذ بعين الاعتبار الرهانات البيئية خلال عملية الإنتاج (من التصميم إلى خدمات ما بعد البيع) أو سلسلة الإنتاج والإمداد، وكذا اعتماد طرق إدارة وتسيير وتنظيم مستدامة.

مزايا الصناعة 5.0 مقارنة بالصناعة 4.0:

	الصناعة 4.0	الصناعة 5.0
الهدف	▪ الأولوية للتكنولوجيا وهدف الرفع من الإنتاجية والأرباح ▪ مصنع ذكي (smart manufacturing) ▪ تعظيم النظم	▪ الاستدامة ▪ أخذ البيئة بعين الاعتبار ▪ متمركزة على الانسان ▪ فوائد اجتماعية
المقاربة	▪ مراقبة المعطيات والبيانات في وقتها الحقيقي	▪ استخدام أخلاقي للتكنولوجيا من أجل دفع القيم الانسانية وتلبية احتياجاتها ▪ قرارات تكنولوجية تتمركز حول المجتمع ▪ منهجية 6R وفعالية لوجيستية
العامل البشري	▪ نجاعة إنسانية ▪ تفاعل الإنسان والآلة ▪ تكرار الحركات	▪ استعمال إنساني للتكنولوجيا ▪ أمن وإدارة الموظفين ▪ تأهيل وتدريب الموظفين
مفاهيم وتكنولوجيات	▪ أتمتة (روبتيك متقدم، مراقبة عن بعد، روبوتات مستقلة، اتصال آلة بآلة) ▪ الأنظمة السيبرانية الفيزيائية ▪ اندماج أفقي وعمودي (PLC آلي صناعي مبرمج Programmable Logic Controller، التحكم الإشرافي وتحصيل البيانات (SCADA) ، نظام التنفيذ والتصنيع (MES)، ومخطط موارد المؤسسة (ERP)) ▪ التصنيع الإضافي	▪ تفاعل بين الإنسان والآلة ▪ التعرف الصوتي والحركي المتعدد اللغات ▪ تكنولوجيا متابعة الإرهاق الذهني والجسدي في العمل ▪ روبوتات تعاونية ▪ تجهيزات الأمن والمساعدة ▪ أنظمة المساعدة على اتخاذ القرار ▪ شبكات ذكية ▪ صيانة وقائية
البيئة	▪ الأنظمة اقتصادية ▪ تفادي النفايات بواسطة تحليل المعطيات، والتصنيع الإضافي، والأنظمة المحسنة ▪ ارتفاع استهلاك المواد ▪ ارتفاع استهلاك الطاقة ▪ تمديد دورة حياة المنتج	▪ التقليل من النفايات وإعادة تدويرها ▪ مصادر الطاقة المتجددة ▪ تخزين وتوصيل وتحليل المعلومات المقتصدة للطاقة ▪ أجهزة استشعار ذكية وذاتية للطاقة ▪ موارد مستديمة ومتجددة

إن الأصناف التكنولوجية التي يجب تشجيعها لبلوغ الثورة الصناعية الخامسة والتي هي الحليف الاستراتيجي من أجل تحقيق أهداف الصناعة 5.0 هي:

- التفاعل بين الإنسان والآلة.
- التقليد الحيوي Biomimétisme والمواد الذكية.
- التوائم الرقمية والمحاكاة.
- تكنولوجيات الاتصال والتخزين والتحليل.
- الذكاء الاصطناعي.
- تكنولوجيات الفعالية الطاقوية واستخدام الطاقات المتجددة والتخزين والاستقلالية.

ولتحقيق ذلك لابد من تشجيع تطوير التحليل التنبؤي الذي يوفر الأدوات التي تسمح باتخاذ قرارات استباقية تعزز الصمود تجاه التغيرات العالمية (الأزمات، الكوارث الطبيعية، التغيرات الجيوسياسية...).

الصناعة 5.0 وضرورة فهم العناصر التالية:

تهدف الصناعة 5.0 إلى دعم الإنسان وليس استبداله بالآلة:

صعود الروبوتات ليس فرصة لتسريح العمال وإلغاء مواقع شغل وتعويضهم بالآلة، ما يجهله الكثيرون أن الإنسان له قيمة أساسية هي الحدس وقدرته على حل المشاكل وسرعة البديهة في حلها. المفكرة الاقتصادية سوزان هيلبر Susan Helper من جامعة نيويورك تقول: "عامل سلسلة التركيب يصدر الكثير من الأحكام، وقد تبيّن أنه عندما تستغني عنه، ستجد نفسك أمام الكثير من المشاكل التي يصعب حلها". كما أن الكثير من الدراسات بينت أن بعض أرباب المؤسسات قد ندموا عن الاستخدام المفرط للروبوتات وأنهم أساؤوا تقدير دور الإنسان. نفس الدراسات أشارت إلى أنه بالرغم من أن الروبوتات هي أكثر قدرة من الانسان في المهام الدقيقة، إلا أنها غير مرنة وليست قادرة على التأقلم مع الحالات الطارئة والاستجابة لها، وهي تفتقد للروح الانتقادية التي يتميز بها الإنسان.[126]

تهدف الصناعة 5.0 إلى إيجاد توازن أمثل بين النجاعة والإنتاجية والإنسان:

هدف الصناعة 4.0 هو ربط وتوصيل الآلات والعمليات والأنظمة فيما بينها من أجل تعظيم الأداء، في حين أن الصناعة 5.0 تدفع أكثر هذه النجاعة والانتاجية ليكون هناك تفاعل تعاوني بين الإنسان والآلة، والكثير من أرباب المؤسسات أصبحت لديهم قناعة أنه يجب ربط الإنسان والآلة من أجل التجاوب مع صناعة المستقبل المعقدة.

[126] - - « Robotics and craftsmanship complement each other » de Sebatian Schuster, KUKA blog, 5 mai 2020.

الصناعة 5.0 هي حتمية ولا رجعة فيها:

النتائج المبهرة للصناعة 5.0 وبالأساس الذكاء الاصطناعي والروبوتيك (ارتفاع الفعالية والانتاجية والأرباح) طورت قناعة أنه من المستحيل التراجع عنها اليوم وهي فرصة لا تعوض بالنسبة للبشرية جمعاء،[127] لكن وفي نفس الوقت، هي تفرض تحديات عديدة يجب مواجهتها وتجاوزها مثل الاستعمال المفرط للروبوتات والذكاء الاصطناعي وانعكاسه السلبي على التشغيل وظروف العمل.

الثورة الصناعية الخامسة والتكنولوجيات العشر الناشئة في عام 2023:

التكنولوجيات التي سيكون لها تأثير إيجابي على مدى السنوات الخمس المقبلة هي:

البطاريات المرنة Batteries flexibles:

لقد أصبح مستقبل الإلكترونيات أكثر فأكثر مصغراً ومرنًا مع تطوير الأجهزة القابلة للارتداء والإلكترونيات المرنة والشاشات القابلة للانحناء التي تتطلب مصادر طاقة تتناسب مع مرونة هذه الأنظمة. لذا من المتوقع أن تصل إلى السوق بطاريات صغيرة ومرنة مصنوعة من مواد خفيفة الوزن يمكن تحويل شكلها أو ثنيها أو حملها بسهولة. فمن المتوقع أن ينمو سوق البطاريات المرنة العالمية بسرعة، بمعدل سنوي مركب يبلغ 22.79٪ بين عامي 2022 و2027.

يمكن استخدام هذه البطاريات في مختلف المجالات مثل الأجهزة الطبية المحمولة، وأجهزة الاستشعار الطبية الحيوية، والشاشات المرنة والساعات الذكية، كما يمكن للتطبيقات المتعلقة بالصحة التي تعمل بهذه البطاريات أن تنقل البيانات لاسلكيًا إلى مقدمي الرعاية الصحية، مما يسهل مراقبة المرضى عن بُعد. بالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك حاجة إلى بطاريات مرنة يمكن دمجها في نسيج السترات أو القمصان أو الملابس الأخرى لدعم الإلكترونيات النسيجية الناشئة، يمكن استخدامها في أنظمة التدفئة المدمجة والمتابعة الصحة...إلخ.

الذكاء الاصطناعي التوليدي Intelligence artificielle générative:

الذكاء الاصطناعي التوليدي هو تقنية قوية تساعد على إنشاء محتوى جديد من خلال تعلم أنماط البيانات باستخدام خوارزميات وأساليب معقدة مستوحاة من العقل البشري، لها تطبيقات في مجالات مختلفة، مثل تصميم الأدوية، والهندسة المعمارية، والهندسية، والصناعة الغذائية، وتصميم الأشياء اليومية.

في مجال التعليم مثلا، يمكن للذكاء الاصطناعي التوليدي إنشاء مناهج مخصصة تتكيف مع مهارات الطلاب وتشجع التفكير النقدي والإبداع واستغلال الأفكار الجديدة.

---

[127] – Manufacturing Day: The Future of Manufacturing, 2 octobre 2018, site web de Rogers Corp.
- « Artificial Intelligence and Robotics: Inevitable and Full of Opportunities » EESC, 16 mars 2018.
- « Birth of Industry 5.0: Making Sense of Big Data with Artificial Intelligence, the Internet of Things, and Next-Generation Technology Policy » de Ozdmir V. et Hekim N., U.S. National Library of Medicine, National Institutes of Health

أما في عالم الشغل، فيمكن لنماذج اللغة المدعومة بالذكاء الاصطناعي مثل "شات جي.بي.تي GPT Chat" أن تساعد على زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء وإعادة هيكلة المهام البشرية للاستفادة من توليد الأفكار وتحريرها. وتعد تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدية مفيدة بشكل خاص للعمال ذوي المؤهلات البسيطة، لأنها تزيد من الرضا الوظيفي والفعالية الشخصية، كما أنها، ومع احتمال التخلي عن بعض الوظائف، تدعم العمال في جهودهم لترقية مهاراتهم وإعادة صقلها.

وقود مستدام للطيران carburant durable pour l'aviation:

يمثل الطيران 2 إلى 3 ٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية كل عام، مع انبعاثات متوقعة تبلغ 39 جيجا طن بين 2022 و2050. وهو من ضمن القطاعات التي تواجه تحديات في إزالة الكربون بسبب الوقود كثيف الطاقة المستخدم في الرحلات الطويلة والتكلفة العالية لاستبدال الطائرات. يعتبر وقود الطيران المستدام (وقود الطيران المستدام من SAF)، المنتج من الموارد البيولوجية وغير البيولوجية، أحد الحلول.

يمثل الوقود المستدام للطيران حاليًا أقل من 1 ٪ من الطلب العالمي على وقود الطائرات، ولكن يجب أن ترتفع هذه النسبة إلى 13–15 ٪ بحلول عام 2040 لتحقيق انبعاثات صفرية بحلول عام 2050. وهذا يتطلب إنشاء 300–400 من المصانع الجديدة لهذا الوقود، وتعمل شركات الطيران والشركات المصنعة وشركات الوقود بلا كلل لتحقيق هذا المستوى من الأداء.

هندسة الفيروسات Ingénierie des virus:

لتحسين صحة الإنسان والحيوان والنبات: يلعب الميكروبيوم Le microbiome، المكون من ميكروبات موجودة في البشر والحيوانات والنباتات، دورًا مهمًا في صحتها، وقد مكّنت التطورات الحديثة في هندسة الميكروبيوم من استخدام الفيروسات البكتيرية virus bactériens التي تصيب بشكل انتقائي بكتيريا معينة.

من خلال إعادة برمجة المعلومات الجينية للفيروسات البكتيرية، يمكن للباحثين تعديل وظائف البكتيريا وإنتاج جزيئات علاجية أو جعلها حساسة لعقاقير معينة. لقد أظهرت البحوث أنه بإمكان هذه الفيروسات معالجة عدة أمراض بشرية، كما يمكن أن تستعمل أيضًا كمكملات غذائية لتحسين نمو الثروة الحيوانية، وعلاج أمراض نباتية معينة، والقضاء على البكتيريا الخطرة في سلاسل الإمداد الغذائي، بما يتماشى مع توصيات منظمة الصحة العالمية.

إن العلاجات القائمة على الفيروسات البكتيرية، سواء كانت طبيعية أو مُصممة هندسيًا، أصبحت وسيلة قوية لتعديل الميكروبيومات وتحسين صحة الإنسان والحيوان والنبات، لذا فهي محل اهتمام العديد من البلدان ومخابر الأدوية الكبرى.

الميتافيرس Métavers لخدمة الصحة العقلية: [128]

يمكن أن يؤدي الوقت المفرط أمام الشاشة إلى التقليل من الرفاهية النفسية وهو ما برز بشكل جليّ أثناء تفشي جائحة كورونا. وقد بيّنت البحوث الأخيرة أنه يمكن تحسين استخدام كل الوسائل المرئية الرقمية بطريقة مسؤولة، وإن الميتافيرس، الذي يتضمن المساحات الافتراضية المشتركة مع الواقع المعزز أو الافتراضي (AR / VR)، هو مستقبل هذه البيئات الرقمية. لذلك، تعمل العديد من الدول على تدعيم البنية التحتية التكنولوجية المتمحورة حول الصحة العقلية جميع جوانب الصحة العقلية، بما في ذلك الوقاية والتشخيص والعلاج والتعليم والبحث.

أجهزة استشعار محمولة للنباتات:

تتوقع منظمة الأغذية والزراعة (فاو) أنه بالنظر للارتفاع المتوقع في الطلب العالمي على الغذاء، يجب زيادة الإنتاج بنسبة 70٪ بحلول عام 2050، لذلك يجب إحداث ثورة في جمع البيانات الزراعية لأجل ضمان إطعام العالم

الابتكارات التكنولوجية في الزراعة هي من ضمن المفاتيح الأساسية لتحسين الأمن الغذائي والتقليل من هدر الموارد. وإذا كان تقليديا، يتم التحكم في المحاصيل من خلال اختبار التربة والمتابعة البصرية، فإن التطورات التكنولوجية الأخيرة تجعل تحقيق هدف الأمن الغذائي ممكناً على الأقل من ناحية العرض. لذا، توفر الطائرات بدون طيار والجرارات المزودة بأجهزة استشعار معلومات عالية الدقة يمكن معالجتها باستخدام الذكاء الاصطناعي.

إن العالم اليوم هو بحاجة إلى أدوات تحليل بيانات أفضل لمساعدة الحكومات على وضع سياسات واتخاذ قرارات ناجعة بشأن إدارة المحاصيل بناءً على بيانات أجهزة الاستشعار، كما أن التأثيرات طويلة المدى لهذه لأجهزة على نمو النبات وتطوره تستحق تكثيف البحث فيها لتطويرها من أجل الرفع من إنتاج المحاصيل وإدارتها من خلال توفير البيانات في الوقت الفعلي عن صحة النبات والظروف البيئية...إلخ.

النسخ المكاني Omiques spatiales:[129]

أظهرت تقنية النسخ المكاني نتائج واعدة للاكتشافات العلاجية، مثل تحديد الخلايا العصبية المسؤولة عن التعافي بعد إصابة النخاع الشوكي. كما أن لديها إمكانات لتطبيقات كثيرة المتعلقة بالصحة، مثل توصيف أنواع الخلايا في الأورام وتوضيح آليات الأمراض المعقدة مثل مرض الزهايمر والتهاب المفاصل الروماتويدي l'arthrite rhumatoïde.

---

[128] - الميتافيرس هو عالم افتراضي، يستخدم المصطلح بانتظام لوصف نسخة مستقبلية من الإنترنت حيث يمكن الوصول إلى المساحات الافتراضية والدائمة والمشتركة عبر تفاعل ثلاثي الأبعاد أو ثنائي الأبعاد في مؤتمرات الفيديو.

[129] - تقنية النسخ المكانية هي تقنية متقدمة يمكنها قياس كل نشاط الجينات في الأنسجة وتحديد موقعها داخل النسيج. فهو يجمع بين تحليل MNHA الكلي عالي الإنتاجية في أقسام الأنسجة السليمة مع السياق المورفولوجي، مما يوفر رؤية يتعذر الوصول إليها سابقًا لبيولوجيا الأنسجة.

لقد تطورت هذه التقنية من تقنية متخصصة إلى تقنية على وشك أن تصبح موحدة ومستخدمة على نطاق واسع، مما سيحدث ثورة في فهم خبايا الجسم الإنساني وعقله. حالياً تعرف سوق حلول النسخ المكانية نمواً سريعاً، والعديد من الشركات العمومية والخاصة هي تبحث عن حلول لتحقيق الاستغلال الأمثل الإمكانات الكامنة لهذه التقنية، لكن هناك تحديات فنية مرتبطة بالحصول على البيانات ومعالجتها وتخزينها، بالإضافة إلى إعداد التقارير الموحدة.

الإلكترونيات العصبية المرنة:

اكتسبت واجهات الدماغ والكمبيوتر مكانة بارزة في السنوات الأخيرة، مما جعل من الممكن التقاط الإشارات الكهربائية من الدماغ وفك تشفيرها إلى تعليمات لأجهزة الكمبيوتر، وتستخدم هذه الأنظمة في علاج الصرع والأعصاب الاصطناعية. وقد طور الباحثون دوائر مرنة للواجهة بين الدماغ والحاسوب من مواد متوافقة حيوياً، والتي يمكن أن تتكيف مع الدماغ وتقلل من الندوب وتحفز في الوقت نفسه ملايين خلايا الدماغ. يمكن لهذه الواجهات المرنة بين الدماغ والحاسوب أن تعمق فهم الأمراض العصبية مثل الخرف والتوحد، وتحكم بشكل أفضل في الأطراف الاصطناعية العصبية.

يمكن أن يؤدي التقدم في تصنيع المواد وطباعة الدوائر المرنة إلى تحسين تقنيات واجهة الكمبيوتر المرنة، مما يؤدي في النهاية إلى واجهة حقيقية بين الإنسان والذكاء الاصطناعي. ومع ذلك، يجب النظر في القضايا الأخلاقية قبل التنفيذ الواسع النطاق، مع موازنة النتائج الصحية المحتملة مقابل القبول العام والثقة. يجب وضع خطوط حمراء من أجل الاستخدام الأخلاقي الآمن للبيانات المستمدة من الدماغ على المدى القصير والمتوسط والطويل.

الحوسبة المستدامة:

تواجه الأرض أزمة بيئية حقيقية، لكن مراكز البيانات التي تسهل عمليات البحث على غوغل والبريد الإلكتروني والذكاء الاصطناعي تستهلك حوالي 1٪ من الكهرباء في العالم. مع زيادة الطلب على خدمات البيانات، من المتوقع أن تزداد الحاجة إلى مراكز بيانات الطاقة النظيفة.

بفضل التكنولوجيات الحديثة تم وضع أنظمة التبريد بالسائل لمعالجة مشكلات إدارة الحرارة، كما يتم إعادة استخدام الحرارة الزائدة في تسخين المساحات والمياه، فضلاً عن العمليات الصناعية، ويستخدم الذكاء الاصطناعي لتحليل استخدام الطاقة وتحسينه في الوقت الفعلي، وزيادة الكفاءة إلى أقصى حد دون المساس بالأداء. بالإضافة إلى ذلك يتم تطوير أساليب جديدة للحوسبة، مثل الحوسبة النسبية للطاقة. وسيتطلب لتحقيق ذلك إنشاء مراكز بيانات خالية من الطاقة بأساليب مبتكرة لدمجها مع التقنيات الجديدة لتوليد الكهرباء وتخزينها وإدارتها.

الرعاية الصحية المدعومة بالذكاء الاصطناعي:

كشف كوفيد – 19 عن فجوات في النظم الصحية في كل أنحاء العالم، مما أدى إلى تطوير برامج للتكامل بين الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لمواجهة الأزمات الصحية وتحسين الوصول إلى الرعاية، ويمكن للتكنولوجيات القائمة على الذكاء الاصطناعي أن تساعد في تقليل من مدة انتظار المرضى لتلقي العلاج وإجراء العمليات الجراحية، لأنها غالبًا ما تنتج عن عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات.

البلدان النامية هي بحاجة لتطوير الرعاية الصحية القائمة على الذكاء الاصطناعي، حيث غالبًا ما تفتقر إلى البنية التحتية والأطباء والموظفين. الأدوات الذكية لتحديد ومراقبة وعلاج الحالات الطبية الجديدة أو المستمرة، مثل النظام القائم على الذكاء الاصطناعي لقراءة بيانات الأشعة، هي خطوة أولى في تسخير الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لتحسين قدرات الرعاية الصحية في هذه البلدان.

إن تحديات تنفيذ الرعاية الصحية المدعومة بالذكاء الاصطناعي كثيرة خاصة تلك المتعلقة بوضع الأطر القانونية لضمان التطبيق العالمي للذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في الرعاية الصحية. ستصبح حلول الرعاية الصحية القائمة على الذكاء الاصطناعي أكثر انتشارًا في السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة، مما سيعود بالنفع على صحة الإنسان، خاصةً للسكان المحرومين من الخدمات.

القسم الثاني :
انعكاسات الثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة على الوظائف وأسواق العمل والتحديات المطروحة.

1. الثورتان الصناعيتان الرابعة والخامسة الأكثر نمواً للشغل في المستقبل

وفق تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) لسنة 2023 [130]، عرفت سوق العمل اضطرابات عميقة في السنوات الأخيرة بفعل الأزمات الاقتصادية والمالية المتتالية، والأزمة الصحية لكوفيد 19، إضافة إلى التغيرات المناخية وتداعياتها. وقد أدخل ذلك الشك وعدم اليقين والخوف من المستقبل في حياة أغلبية عمال المعمورة وبالأخص العاملين في القطاع غير المنظم. فالثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي السريع في عدد من المجالات مثل الذكاء الاصطناعي زادت من حدة عدم اليقين هذا، بالنظر للتداعيات المرتقبة على مستقبل المهن ومواقع الشغل والدخل.

ووفق نفس التقرير، حوالي ربع الوظائف (23%) في العالم ستتغير خلال الخمس سنوات القادمة. وسيؤدي ذلك إلى حذف 83 حوالي مليون موقع شغل وإنشاء 69 مليون حتى سنة 2027 (- 14 مليون موقع شغل)، بارتفاع بنسبة 10.2% وتناقص بنسبة 12.3%. كما أن الوظائف التي ستنمو بشكل سريع هي تلك المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والأتمتة، التنمية المستدامة، والذكاء الاقتصادي والأمن الإلكتروني، التعليم والفلاحة والتجارة الرقمية.

نفس التقرير يؤكد أن استخدام التكنولوجيات الجديدة والرقمنة، وكذا الانتقال البيئي وعودة نشاط سلاسل التوريد العالمية، سيحققون نمواً هاماً في منظومة التشغيل ويعوضون بشكل كبير مواقع الشغل التي تحذف. لكن من جانب آخر، فإن تباطؤ النمو الاقتصادي وندرة بعض السلع الأساسية مثل الحبوب، وارتفاع التضخم هي من ضمن أهم العوامل التي تساهم في تراجع عملية التشغيل.

إن القطاعات الأكثر إنشاءاً لمواقع الشغل هي قطاعات التكنولوجية الحديثة للرقمنة، فالطلب على التشغيل في قطاعات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي والتجارة الرقمية والأمن الإلكتروني سيرتفع بنسبة 30% في المتوسط إلى غاية 2027، بينما القطاعات الأكثر تضرراً هي قطاع الإدارة والبنوك والمهن البسيطة في التجارة (العاملين على الصناديق مثلا). حسب نفس التقرير، فإن الأتمتة والروبوتيك، عكس ما كان متوقعاً، لم يعرف التطور المنتظر وبالتالي فالطلب على اليد العاملة في هذا المجال لم يعرف اضطرابات قوية، في حين يعرف قطاع الذكاء الاصطناعي ديناميكية قوية وطلب متنامي على العمال ذوي التأهيل العالي.

130 - **Le Forum Économique Mondial de DAVOS, Le rapport sur l'avenir de l'emploi 2023, (www.weforum.org).**

من المنتظر كذلك، أن يرتفع التشغيل في قطاعات التعليم والفلاحة والمجالات المتعلقة بالبيئة، إذ سيرتفع في قطاع التعليم بحوالي 10% (ما يقدر ب 3 مليون موقع شغل في التعليم والتعليم المهني والعالي)، كما سيعرف القطاع الزراعي ارتفاعاً بنسبة تتراوح بين 15 إلى 30% (حوالي 4 مليون موقع شغل)، من جانب آخر، سيعرف التشغيل ارتفاعاً محسوساً بحوالي 34% في المجالات المرتبطة بالبيئة بفعل ارتفاع الاستثمارات في الإنتقال الأخضر والتقليل من أثر التغيرات المناخية وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة (مثل المهندسين في الطاقات المتجددة، والإخصائيين في مجالات التنمية المستدامة وحماية البيئة...)، بحوالي (1) مليون موقع شغل.

إن الثورة الصناعية الرابعة والخامسة، أبرزت وجود عجز كبير في الكفاءات في مختلف التخصصات والقطاعات وبالأخص الرقمية منها، وهو ما أصبح يشكل عائقاً جاداً أمام الانتقال الرقمي والبيئي مما يحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة. هذا الوضع يبيّن اليوم، الأهمية والأولوية القصوى التي يجب أن تمنح للاستثمار العام والخاص في مجال التعليم والتدريب والتحوّل في المهن reconversion في كل القطاعات والتخصصات، فحسب نفس التقرير، فإن (6) عمال من أصل (10) هم بحاجة إلى تدريب إلى غاية 2027، كما يتوجب على كل عامل تجديد حوالي 44% من مؤهلاته في المتوسط لكي يتمكن من مواكبة الثورة الصناعية الرابعة والخامسة وتطبيقاتها، الأمر يتطلب (تسخير جميع الوسائل) من طرف الحكومات (الانفاق العام) والقطاع الخاص من أجل الاستجابة للمتطلبات الجديدة لسوق العمل.

أما فيما يتعلق بالإستثمار في التعليم، تشير عدد من الدراسات أنه لا يكفي الزيادة الكمية في ميزانيات التعليم لمواجهة التحديات المنتظرة، بل يجب إحداث ثورة في المناهج وطرق التعليم والتدريب تواكب متطلبات الثورات الصناعية الرابعة والخامسة، ويتحقق ذلك بالانتقال من الأساليب التلقينية إلى الأساليب والمناهج التي تحفز الفكر التحليلي والفكر الخلاّق والإبداع.

بخصوص المسئولية التي يجب أن يقوم بها القطاع الخاص في هذا المجال، يعتبر تقرير دافوس أن الزيادة في الأجور وزيادة استثمار المؤسسات في التدريب وإعادة التأهيل، من شأنه أن يرفع من التشغيل ويحسن من الإنتاجية.

حسب الخبير في شؤون العمل "نيكولاس هازارد Nicolas Hazard،[131] تعمل التكنولوجيات الجديدة على تغيير تصورنا للعمل وتؤثر على المسارات المهنية ككل. وبالتالي، فإن المهارات البشرية، أو "المهارات الناعمة"، لها الأسبقية على المهارات الفنية، والتي غالباً ما تكون سريعة الزوال.

ومن ثم يصبح التدريب المستمر ضرورة في هذا التطور السريع. وأمام هذا الواقع، كيف يمكننا

[131] - Nicolas Hazard, «Qu'est-ce qu'on va faire de toi ?: 21 métiers du futur à l'ère des robots et de l'intelligence artificielle», ED. Flammarion, Paris, 2022.

تصور مستقبل العمل؟ كيفية استشراف وظائف المستقبل لتعويض النقص في المرشحين المؤهلين كما الحال في التكنولوجيا الرقمية. حسب هذا الخبير، فإن أهم **مهن المستقبل هي:**

- الحوسبة السحابية
- التسويق الرقمي وإنشاء المحتوى
- البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي
- تطوير المنتج
- الأمن الإلكتروني (السيبراني)
- تطوير تكنولوجيا المعلومات
- التجارة الإلكترونية والبيع عبر الإنترنت
- إدارة الموارد البشرية

إن الانتقال إلى مهن المستقبل لا يتطلب تغييراً في عقليات القائمين على التوظيف والموظفين فيما يتعلق بهذه القضايا فحسب، بل يتطلب أيضًا إضفاء الطابع الديمقراطي على الوصول إلى التدريب والتنقل داخل المهن. علاوة على ذلك، كلما زادت احتمالات التطوير، زاد الفضول والتحفيز، مما يؤدي إلى قدر أكبر من الإنجاز في الحياة المهنية للفرد. وبالتالي، فإن أتمتة المهام لا تتوافق بالضرورة على المدى الطويل مع "فقدان القدرة على التوظيف". على العكس من ذلك، ستظل المهن اليوم موجودة ولكن سيتم إعادة تعريفها وسيصاحب ذلك حشد كبير لأدوات التدريب.

- **أهمية التخطيط للموارد البشرية في عهد الثورة الصناعية الرابعة والخامسة:**

حسب منظمة الأمم المتحدة UNESCO،[132] لابد للتعليم والتدريب التقني والمهني أن يستجيب بشكل أمثل إلى الاحتياجات الأوسع لسوق العمل في المستقبل، لذا يجب على الحكومات أن تولى أهمية خاصة للتعليم الثانوي وما بعد الثانوي، والتعليم الجامعي، والتعليم المهني، والتعليم المستمر في التدريب المهني. دائما حسب هذه المنظمة، فإن وفاق بكين حول الذكاء الاصطناعي والتربية يقدم مجموعة من التوصيات للاستخدام الأمثل للذكاء الاصطناعي في مجال التربية وأساساً في التخطيط للكفاءات. مختلف توصيات هذا الوفاق تركز على أهمية **التخطيط والحوكمة لعصر الذكاء الاصطناعي** ويتضمن ذلك استخدام المعطيات والطرق الجديدة لتحليل المعطيات من أجل تحسين عملية التخطيط واتخاذ القرار، وتحديد المنهجية الجديدة للتمويل المبتكر واعتماد مقاربات متعددة القطاعات ومتعددة الأطراف للتخطيط والحوكمة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والمرتبطة بالتربية. الأمر يستلزم في الواقع الاقتناع بالضرورة الحيوية لجعل مؤسسات التعليم والتدريب والتأهيل وإعادة التأهيل والبحث العلمي تتوافق والأهداف الاستراتيجية للسياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتبعاً لإحتياجات سوق العمل، ودعم/ وإنشاء إذا تطلب الأمر الإطار المؤسساتي والتشريعي لتأطير سوق العمل وضمان الانصاف في توزيع الدخول والتقليص من الفوارق الاجتماعية، وتحسين الخدمة العامة ودعم منظومة الحماية الاجتماعية.

132 - UNESCO, 2019, Artificial Intelligence in Education: Compendium of Promising Initiatives. Paris: UNESCO.

في هذا الصدد، فإن عدداً من البلدان قد أولت أهمية قصوى للذكاء الاصطناعي على غرار كوريا الجنوبية والهند اللتان وضعتا استراتيجية وطنية من أجل الذكاء الاصطناعي، وأنشأت هيئات مثل مراكز الامتياز في البحث بهدف تطوير البحث في الذكاء الاصطناعي وأقلمته مع الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، والصين التي وضعت استراتيجية لكي تصبح الرائد العالمي للذكاء الاصطناعي سنة 2025 حيث خصصت ما لا يقل عن 150 مليار دولار لتحقيق هذه الغاية.

تجربة الهند وعدد كبير من البلدان من ضمنها المتطورة وعلى رأسها الولايات المتحدة، هي مقتنعة اليوم بأهمية الاستثمار الحكومي وتطوير الكفاءات واعتماد التخطيط الاستراتيجي في تطوير الذكاء الاصطناعي والاستفادة من آثاره الخارجية الإيجابية على الاقتصاد والمجتمع. (الولايات المتحدة تعده اليوم سلاحا استراتيجياً لمواجهة المنافسة الصينية وتمدد هيمنتها معتبرة ذلك بمثابة حرب باردة جديدة قد تأخذ إسم الحرب الباردة 2.0)[133].

تجربة عديد الدول هذه، بيّنت دور الحكومات في استشراف الاحتياجات من الكفاءات في مختلف القطاعات عن طريق متابعة منتظمة ودورية لسوق العمل، وتحسين تجاوب قطاع التعليم والتدريب والتأهيل وإعادة التأهيل والبحث العلمي مع التحولات الجديدة وتوثيق الروابط بينها وعلم الاقتصاد والمؤسسة الاقتصادية، أي بين السلطات العمومية وعالم الاقتصاد ومؤسسات التعليم بأطوارها وأنواعها. لتحقيق ذلك تطلب الأمر إنشاء وتدعيم مراكز البحث والأقطاب والحضائر الصناعية والأخرى المجهزة بكل الوسائل لتطوير الذكاء الاصطناعي.

2. التحديات التي تفرضها الثورتان الصناعيتان الرابعة والخامسة على أسواق العمل:

أسواق العمل هي في تحول مستمر بفعل عدة عوامل متداخلة ومتفاعلة (التحولات التكنولوجية، الأزمات بأنواعها، النمو الديمغرافي...)، وهي تمس أساساً طبيعة وتركيبة العمل من جهة، وعملية توزيع وإعادة توزيع الدخل وبالأخص الأجور، من جهة أخرى، كما تؤدي إلى إعادة تنظيم الإنتاج وإعادة تشكيل مؤسسات (هيئات) أسواق العمل بحد ذاتها.

أ- لمحة عن خصائص أسواق العمل العربية:

تظهر أهم خصائص أسواق العمل العربية في تعدد أنظمة قوانين العمل وتباينها الكبير، مثلاً بين القطاع العام والقطاع الخاص، وبين قطاع الوظيفة العمومية والقطاع الاقتصادي وفي القطاع الاقتصادي بين الصناعة والخدمات والقطاع الزراعي، علاوة على القوانين الخاصة لبعض الفئات من الموظفين. هذا التعدد والتباين من شأنه خلق اختلاف في الأجور وفي ظروف العمل، كما يجعل من الصعب تحقيق شروط العمل اللائق وضمان الحماية الاجتماعية.

[133]- https://www.editionarabediplo.com

كما تتميز أسواق العمل العربية بالارتفاع المستمر لطالبي الشغل بفعل النمو الديمغرافي وتركيبته الذي يرفع من عدد السكان النشطين ومن طلبات الشغل بصفة متنامية، خاصة طلبات الشباب والنساء. بالمقابل تعرف هذه الأسواق عجزاً في عرض العمل بفعل ضعف معدلات النمو الاقتصادي وعدم مواءمة عرض العمل مع مخرجات التعليم والتدريب. هذا وتعرف أسواق العمل بالمنطقة العربية توسع الاقتصاد غير المنظم وسيطرته على جزء كبير من الاقتصاد وسوق العمل، والذي يصل إلى حدود أن يكون أكبر مشغل للعمالة في بعض الدول العربية، حيث يهيمن على نحو 60% من العمالة، حسب بعض التقديرات، وبروز أشكال جديدة للتوظيف، وهو ما يفسر أساساً بارتفاع نسب البطالة وهشاشة سوق العمل وتوسع رقعة الفقر واشتداد حدة التفاوت وعدم المساواة، وتتمثل أهم سمات العمل في الاقتصاد غير المنظم بالنسبة لليد العاملة غير المؤهلة في ارتفاع ساعات العمل وغياب التمثيل النقابي إضافة إلى عدم توفر الحماية الاجتماعية وعدم احترام قوانين العمل المتعلقة بالسلامة والصحة وغيرها من التشريعات المتعلقة بحماية اليد العاملة، هذا إلى جانب تطور ظاهرة العمل المستقل على إثر انتشار الأرضيات الرقمية الذي أصبح وجهة للشباب ضعيفي التأهيل في سوق الشغل، وكذلك للعديد من الكفاءات التي تسعى إلى إيجاد فرص عمل بمميزات أفضل ودون أن تستفيد من وظائف ثابتة وعلى المدى الطويل.[134]

وتواجه أسواق العمل في المنطقة العربية، على غرار كل بلدان العالم، تحديات كبيرة مرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة والخامسة وتطبيقاتها، حيث شهد الاقتصاد العالمي وأسواق العمل تحولات كبرى بدفع من الثورة الصناعية الرابعة والخامسة كما رأينا أعلاه، مما يطرح العديد من التحديات العميقة والمرتبطة أساساً بمهارات المستقبل ومرونة أسواق العمل بعلاقة مع تطور حجم ونوعية الوظائف الجديدة واتساع الفجوة في المهارات واندثار بعض الوظائف وبروز مهن جديدة[135]، ومن المنتظر أن يشمل الانتقال إلى استعمالات الأتمتة والروبوتات والذكاء الاصطناعي حوالي 85 مليون وظيفة في غضون 2025، نتيجة تقاسم العمل بين الإنسان والآلة.

من هذا المنطلق، يكتسي التشغيل والحد من البطالة، أمام كل التحديات الداخلية والخارجية المنتظرة في البلدان العربية بما فيها متطلبات الثورة الصناعية الرابعة والخامسة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أهمية بالغة واستراتيجية.

ب-الثورتان الصناعيتان الرابعة والخامسة وهيكلة أسواق العمل

لقد بينت عدة دراسات حول أثر الثورات الصناعية على أسواق العمل، أن الثورات الصناعية الأولى والثانية والثالثة بابتكاراتها وتطبيقاتها كانت لها أثاراً إيجابية ومستمرة أدت إلى تحسين المؤهلات وتخفيض اللامساواة العامة في الأجور، في حين تتميز الثورة الصناعية الرابعة بالاستقطاب في التشغيل وارتفاع في

134 - تقرير منظمة الإسكوا، سنة 2017.
135 - التقرير السنوي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

اللامساواة في الأجور بشكل عام وبالأخص لدى الشرائح العليا.

لقد بيّنت دراسة عن سوق العمل خلال الفترة الممتدة بين 1850 و1980 (Katz et Margo (2013))[136] أن الثورات الصناعية الأولى والثانية والثالثة أدت إلى تغيرات عميقة في سوق العمل، إذ تطور العمل المأجور بشكل كبير في الصناعة بالأساس (إنشاء المصانع وتوسعها تدريجياً)، والزراعة ثم في الخدمات المختلفة، وقد عرفت هذه السوق في الثورة الصناعية الأولى زيادة كبيرة في الطلب على العمل اليدوي البسيط وقليل التأهيل، وتوسع تقسيم العمل والتخصص في مختلف الفروع الصناعية. وقد استمر الحال في الثورتين الصناعية الثانية والثالثة مع توسع التخصص والاستخدام المكثف لرأس المال والطلب على اليد العاملة اليدوية وغير اليدوية المؤهلة والمتوسطة التأهيل في مختلف التخصصات والقطاعات (بما فيها الخدمات المختلفة مثل التجارة وقطاع الترفيه..)[137]، الأمر الذي أدى إلى تحقيق اقتصاديات في الحجم والرفع في الإنتاجية وانخفاض في التكاليف والأسعار، وبالتالي إلى زيادة الطلب مع توسع الإنتاج الجماهيري النمطي (standardisé) (فورد 1913). هذا يعني أن الثورات الصناعية الأولى والثانية والثالثة (وعلى عكس ما يعتقد) قد أنشأت مواقع شغل أكثر، لكنها أحدث تغيراً في طبيعة وهيكل العمل بالانتقال تدريجياً من الطلب على العمل اليدوي البسيط إلى العمل اليدوي وغير اليدوي المؤهل والمتوسط التأهيل (مع ميل ملحوظ للطلب على العمل غير اليدوي)، الأمر الذي انعكس بالضرورة في هيكل توزيع الأجور.

فيما يتعلق بتطور الأجور، فقد عرفت الفترة من 1850–1980 التي تتوافق مع الثورات الصناعية الثلاث الأولى، حسب نفس الدراسة أعلاه، أن الأجور عرفت ارتفاعاً متناسباً مع ارتفاع مستوى التأهيل والتعليم ليس فقط بفعل زيادة الطلب على العمل المؤهل والمتوسط التأهيل، لكن كذلك بفعل السياسات المعتمدة من طرف الحكومات أساساً، تلك المتعلقة بالإنفاق الحكومي في التعليم والتدريب المهني، أو سياسات التوزيع وإعادة التوزيع والسياسات المالية والنقدية، كما بينت نفس الدراسة أن الفوارق العامة في الأجور بقيت ضعيفة بفعل التقارب بين عرض العمل المؤهل والمتوسط التأهيل والطلب عليه. الدراسة بينت كذلك أن الفوارق في الأجور قد تقلصت من 1915 إلى 1980.

بعد هذه النظرة السريعة على أثر الثورات الصناعية السابقة على أسواق العمل وبالأخص في بنية العمل وتوزيع الأجور، يمكننا التفصيل في آثار الثورة الصناعية الرابعة والخامسة على أسواق العمل، في المجالات **الأساسية التالية :**

ج- آثار الثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة على حجم التشغيل:

الأدبيات المتعلقة بمسألة تأثير الثورة الصناعية على حجم التشغيل كثيرة جداً ومتباينة، يمكن ذكر

[136] -Lawrence F. Katz et Robert A. Margo, “Technical Change and the Relative Demand for Skilled Labor: The United States in a Historical Perspective”, NBER Working Paper No. 18752, (2013).

[137] - ما يفسر توسع التعليم العام والتدريب والتعليم الجامعي وفي المعاهد المتخصصة.

ثلاثة على الخصوص هي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)،[138] مركز ماكنزي McKinsey Global Institute،[139] والمنتدى الاقتصادي العالمي لدافوس Word Economic Forum،[140] نستخرج منها ثلاثة سيناريوهات:

- وفقا للسيناريو الأول، ستتسبب الثورة الصناعية الرابعة والخامسة في بطالة تكنولوجية كبيرة، فحسب دراسة لكل من س. فري و م. أصبورن Frey وOsborne، فإن ما يقرب من 50% من الوظائف هي مهددة في المستقبل القريب.[141]
- وفقًا للسيناريو الثاني، ستتسبب الثورة الصناعية الرابعة والخامسة في فقدان عدد معين من الوظائف، دون أن يؤدي بالضرورة إلى بطالة كبيرة. وبدلاً من ذلك، ستحدث هذه الثورة تحولاً كبيراً في العديد من المهن والوظائف، إذ ستنشأ مهناً جديدة وتتغير أخرى كما من الممكن أن يؤدي التحول إلى تحسين نوعية بعض الوظائف، بقدر ما يمكن أن يقلل من جودة وظائف أخرى، وفي جميع الحالات، سيتعين على العمال التكيف مع وظائف ومهام جديدة.
- أخيرا ووفقًا للسيناريو الثالث، لن تكون للثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة تأثيرات كبيرة تقريبًا على حجم التشغيل، على الأقل على المدى الطويل، وستكون لسوق العمل القدرة على التنظيم الذاتي، لأن التطورات التكنولوجية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والأتمتة والروبوتيك أساساً (أو الرقمي بشكل عام) ستؤدي لا محالة إلى خلق عدد أكبر من فرص العمل من تلك التي تفقد، هذا السيناريو مستوحى من نظرية التدمير الخلاق التي قدمها الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر.

ما تقترحه هذه النظرية هو أن فقدان الوظائف المرتبطة بالتطورات التكنولوجية هو خطوة ضرورية لعملية ستؤدي في النهاية إلى خلق فرص عمل جديدة وذات نوعية. كما أن ما يدعم هذا السيناريو الثالث هو التجربة التاريخية للثورات الصناعية السابقة، حيث استطاعت أسواق العمل تحقيق توازنها

د- تأثير الثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة على محتوى المهن:

حسب نفس الدراسات، فإن تأثير الثورة الصناعية الرابعة والخامسة على محتوى الوظائف يظهر في تراجع التشغيل في الوظائف الروتينية اليدوية وغير اليدوية بشكل كبير خاصة في مجال الخدمات وبالأخص تلك التي لها علاقة مباشرة بالزبائن، وكذا في بعض القطاعات الصناعية والوظائف المرتبطة بسلاسل التوريد والإنتاج. كما أن العمال الأكثر عرضة هم ذوي المستوى التعليمي والتأهيلي البسيط والمتوسط.

138 - OCDE (2018). « Putting Faces to the Jobs at Risk of Automation », Policy Brief on the Future of Work, OECD Publishing, Paris.
139 - McKinsey Global Institute (2018). « Skill Shift, Automation and the Future of Workforce »
140 - World Economic Forum (2018). « The Future of Jobs Report 2018 »
141 -Frey, C. B., et M. A. Osborne (2017). « The Future of Employment: How Susceptible Are Jobs to Computerisation? », Technological Forecasting and Social Change, vol. 114, issue C, pp. 254-280.

بالمقابل سيعرف الطلب على الوظائف العالية التأهيل زيادة محسوسة، خاصة في قطاعات التكنولوجيات الحديثة مثل المبرمجين والمحللين في الإعلام الآلي والمتخصصين في الذكاء الاصطناعي والأتمتة والروبوتيك، وكذا المتخصصين في العلاقة التفاعلية بين العامل والآلة.

ركزت عدد من الأبحاث على التحول في طبيعة العمل وركزت على احتمال ارتفاع عدد العمال الذين يعملون لوقت محدد وجزئي وعن بعد، وعلى ضرورة تأقلم العامل للعمل مع الآلة وتسيير علاقته معها.

هـ- الثورتان الصناعيتان الرابعة والخامسة وتأثيرهما على الأجور:

بيّنت الدراسات حول توزيع الأجور في العشريات الثلاث الأولى لبداية الثورة الصناعية الرابعة (أي منذ 1980) أن الفوارق في الأجور قد توسعت بين شريحة العمال ذوي التأهيل العالي والعمال ذوي التأهيل البسيط.(Autor et Dorn 2013)[142] وترجع نفس الدراسات وأخرى أن سبب هذا الاستقطاب يعود ليس فقط إلى الاختلال بين العرض والطلب في سوق العمل (زيادة عرض العمل في المهن ذات التأهيل العالي وارتفاع طلب العمل على المهن ضعيفة التأهيل)، ولكن كذلك إلى سياسات توزيع الدخل والسياسة الضريبية غير العادلة التي هي في غير صالح فئات العمال الأقل تأهيلاً.

و- تأثير الثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة على علاقات العمل:

الدراسات أعلاه أكدت أن الثورة الصناعية الرابعة والخامسة ترسخ بعض الميول التي شكلت سوق العمل منذ العشريات الأخيرة مثل : تقليص العمل لوقت غير محدد والدائم وارتفاع العمل الجزئي ولوقت محدد، وتنامي العمل الهش، لكن التحول الكبير الذي تحدثه هو في بروز أشكال جديدة من العمل لا تندرج ضمن علاقات العمل التقليدية ويصعب تصنيفها من ناحية قانون العمل (علاقة أجرية أم عمل حر؟)، المثال الأكثر بروزاً هي أرضيات العمل الرقمية التي تطورت في السنوات الأخيرة في عدد من المجالات الخدمية التي أنشأت عدد كبير من مواقع الشغل المؤقت والظرفي والهش في كثير من الحالات.[143]

من الناحية القانونية، عكس علاقات العمل الأجرية التقليدية التي تكون بين العامل الأجير وصاحب العمل والتي تتحدد من خلالها شروط وظروف العمل بشكل فردي أو جماعي، فإن الأرضيات الرقمية تقوم على علاقة ثلاثية بين الطرف طالب الخدمة والعامل مقدم الخدمة والوكالة المستخدمة (الأرضية الرقمية) الوسيط بينهما، وهي علاقة غير مسبوقة أي الوضع القانوني للعامل مقدم الخدمة غير واضح، هل هو عامل أجير يستفيد من واجباته وحقوقه (بالأخص الحماية الاجتماعية ونظام المعاش)، أم هو عامل حر

---

[142] - David H. Autor, David Dorn et Gordon H. Hanson, "Untangling Trade and Technology: Evidence from Local Labor Markets", NBER Working Paper No.18938, (2013).
- David H. Autor, David Dorn et Gordon H. Hanson, "The China Syndrome: Local Labor Market Effects of Import Competition in the United States", American Economic Review, (2013).

[143] - حسب تقرير لمنظمة العمل الدولية تحت عنوان: التشغيل والقضايا الاجتماعية في العالم –دور الأرضيات الرقمية في تحول عالم الشغل- (2021)، فإن عدد أرضيات العمل عبر الخط أو الموقع انتقل من 142 سنة 2010 إلى 777 سنة 2020، الجزء الأكبر منها متمركز في الولايات المتحدة الأمريكية (29%) والهند (8%).

وغير أجير ينتمي لنظام العمال غير الأجراء؟

بالنسبة لكثير من الأخصائيين، إن علاقات العمل الجديدة التي تفرضها الثورة الصناعية الرابعة والخامسة هي حاملة لبعض المزايا المرتبطة أساساً بالمرونة بالنسبة للأطراف المعنية، فالمستخدم يتمتع بمرونة الحصول على يد عاملة في أي وقت (حسب مستوى تأهيلها عند الطلب) دون تحمل عناء التدريب أو ضمان علاقة طويلة المدى، أما العامل فيتمتع بالمرونة المرتبطة بحرية التصرف في وقت العمل وتنظيم العلاقة بين العمل والحياة الخاصة والعائلية.

هذه العلاقة الجديدة هي كذلك حاملة لبعض السلبيات، حسب نفس الأخصائيين، تخص أساساً العمال وتظهر في الفوارق في الدخل وعدم انتظامه بينهم وبين العمال الأجراء التقليديين، كما تظهر في غياب الحماية الاجتماعية كالتأمين على البطالة مثلاً...إلخ.

علاقات العمل الجديدة التي تفرضها الثورة الصناعية الرابعة والخامسة، يجب أن تخضع للإطار القانوني المسير لعلاقات العمل، لذا من الضروري ابتكار معايير عمل جديدة تلزم كل الأطراف بواجباتها وحقوقها لتجنب السقوط في العمل الهش وغير اللائق. المعايير الجديدة يجب أن تضمن شروط العمل اللائقة والعدالة في توزيع ثمار الارتفاع في إنتاجية العمل الناتجة عن الثورة الصناعية، كما يجب أن تضمن التكوين والتأهيل المستمر للعاملين، وكل ظروف الحماية الاجتماعية بأنظمتها وبرامجها المختلفة.

ز- الثورتان الصناعيتان الرابعة والخامسة وتنظيم العمل:

تفرض الثورة الصناعية الرابعة والخامسة أشكالاً جديدة لتنظيم وإدارة العمل والموارد البشرية بداية من شروط اختيار العمال عند التوظيف إلى غاية تنظيم العمل نفسه ومتابعه تنفيذه، وتنظيم العلاقة بين العامل والآلة.

فالذكاء الاصطناعي يسمح اليوم للمستخدمين بتسيير الموارد البشرية بطرق جديدة، فمثلاً يمكنهم معالجة طلبات التوظيف بشكل أكثر دقة يسمح بتصنيف المرشحين وترتيبهم وفق معايير تمكن من استخدام قدراتهم بشكل أنجع (ليس فقط كفاءاتهم بل كذلك ظروف حياتهم مثل مكان السكن والميولات الشخصية..). وحسب الأخصائيين، إن استخدام الذكاء الاصطناعي في تسيير الموارد البشرية يحرر المسيرين من كثير من المهام ويسمح بربح الوقت واقتصاد الأموال للمؤسسات، أما بالنسبة للعمال، فالذكاء الاصطناعي يسمح بتوجيههم إلى المهام التي يمتازون فيها وفي نفس الوقت التي تضمن لهم الأكثر راحة ومتعة.

بالنسبة لإدارة العمل، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي سمح بتطوير العديد من التطبيقات التي تعمل كلها في النهاية باتجاه الاستخدام الأمثل لوقت العمل ونفسية العامل من أجل تحقيق أعلى انتاجية ممكنة، فمثلا طُورت تطبيقات لمراقبة العمال ومعرفة حالتهم النفسية (تحليل الصوت وملامح الوجه مثلاً) والفيزيولوجية وحساب وقت العمل الحقيقي ومدة إنجاز المهام...إلخ. بالنسبة للمستخدمين تطوير هذه

التطبيقات واستخدامها يسمح باقتصاد الوقت وتحقيق مستويات عالية من الإنتاجية. أما بالنسبة للعمال فيعتبرون هذه التطبيقات مساساً بحريتهم الشخصية ويجب إخضاعها لضوابط أخلاقية وقانونية صارمة، كما يجب على قانون العمل أن يأخذ بعين الاعتبار أساليب تنظيم العمل الجديدة وضمان حماية العمال من كل تجاوزات.

وتأتي الثورة الصناعية الخامسة لكي ندخل في منعطف علاقة جديدة بين الإنسان العامل والآلة، وأصبحت تطرح أكثر فأكثر مسألة تسيير هذه العلاقة. الأخصائيون حددوا ثلاثة أنواع من العلاقات بينهما: الآلة المساعدة للعامل (الترجمة مثلاً)، الآلة المسيّرة (توزيع المهام وتقيمها مثل نظام النقل بسيارات الأجرة)، وأخيرا الآلة الزميل في العمل أي الآلة المرافقة والمتعاونة مع العامل (مثل الروبوتات المتعاونة التي يمكنها الاستجابة لطلبات العامل عبر الصوت أو الإشارات..). هذه العلاقة بين الآلة والإنسان العامل تتطلب تأطيراً من طرف قانون العمل من أجل ضمان أكثر لأمن وظروف عمل جيدة ولائقة للعامل في إنجاز مهامه.

هناك تخوف كبير من طرف الإخصائيين من تحول طبيعة العمل على إثر تطور هذه العلاقة بين الإنسان والآلة وفقدان هذا الأخير لبعده الاجتماعي، لذا لابد أن يتدخل قانون العمل كذلك لضبط هذه العلاقة من خلال تحديد الوقت مثلاً أو السهر على أن تكون العلاقة جماعية دائماً (مثلاً تخصيص أكثر من عامل للآلة الواحدة).

كخلاصة لهذا الجزء من العمل، فإن الثورة الصناعية الجديدة وتطبيقاتها، تستدعي اليوم إعادة النظر في القوانين المسيرة للعمل وأسواق العمل وجعلها مواكبة للتحولات التي تحدثها باتجاه دعم معايير العمل الأساسية وضمان العمل اللائق والإنصاف في توزيع الثروة والمساواة وعدم التمييز بين العمال وبين المرأة والرجل. إعادة النظر هذه لابد وأن تكون في إطار تشاوري يضم جميع الأطراف المعنية في إطار الحوار الاجتماعي الجاد والمثمر.

أهم المواضيع التي يجب أن تشملها عملية إعادة النظر هذه في قوانين العمل هي أساساً مسألة التوزيع العادل والمنصف لثمار الزيادة في الإنتاجية التي تحدثها الثورة الصناعية، وضمان التعليم والتدريب وإعادة التأهيل المستمر للعمال من أجل مواكبة التحولات التكنولوجية الجارية وبالأخص تخصيص الأموال العمومية لذلك، وكذا الضبط والتأطير القانوني لعلاقات العمل وطرق إدارة وتنظيم العمل الجديدة وبالأخص حماية العمال وضمان لهم ظروف العمل اللائقة والسهر على حماية حياتهم الخاصة في العمل، وأخيراً تدعيم منظومة الحماية الاجتماعية التي تبقى القاعدة لضمان العمل والدخل اللائق وظروف العمل والمعيشة اللائقة للعمال وتجنب التهميش والفقر.

التفاوت الاقتصادي بين الدول العربية والفجوة التكنولوجية

تتسم الدول العربية بتباين كبير في مستوياتها الاقتصادية، حيث نجد دولًا ذات اقتصادات قوية تعتمد على عائدات النفط والغاز، مثل دول الخليج العربي، وأخرى تعاني من تحديات اقتصادية نتيجة ضعف الموارد الطبيعية أو الأزمات السياسية، مثل اليمن والسودان. هذا التفاوت الاقتصادي يعكس فجوة واضحة في معدلات النمو والتنمية البشرية ومستويات المعيشة بين الدول العربية. إضافة إلى التفاوت الاقتصادي، تواجه الدول العربية فجوة تكنولوجية كبيرة فيما بينها ومع الدول المتقدمة. فبينما استثمرت بعض الدول بشكل كبير في تطوير البنية التحتية الرقمية والتحول الرقمي، تعاني دول أخرى من نقص في البنية التحتية التكنولوجية مثل الإنترنت والاتصالات الحديثة. هذه الفجوة تعيق قدرة بعض الدول على الاندماج في الاقتصاد الرقمي العالمي والاستفادة من الفرص التي توفرها التقنيات الحديثة.

ولتجاوز هذه الصعوبات ، ينبغي للدول العربية العمل على تعزيز التعاون العربي من خلال مبادرات مشتركة تهدف إلى نقل المعرفة والتكنولوجيا، ودعم الدول الأقل تطورًا اقتصاديًا وتكنولوجياً لتحقيق نمو شامل ومستدام. كذلك، فإن الاستثمار في التعليم والبحث العلمي يمثل خطوة أساسية لتقليص الفجوة التكنولوجية وبناء مستقبل أكثر تكاملًا بين الدول العربية.

بشكل عام، ينطبق كل ما تم تحليله ورصده، فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات التي قدمت في القسم الأول والثاني من هذا المحور، على واقع البلدان العربية وإن كان بشكل متفاوت، ولكن يشكل ذلك فرصة بالنسبة لغالبية الدول من أجل وضع سياسات ورؤى استباقية واستشرافية في جميع المجلات.

ومع ذلك فإن للبلدان العربية رهانات كبيرة وتحديات مضاعفة بالنظر للقيود الهيكلية التي تعرفها والتي عددناها أعلاه، لذا سيكون هذا الجزء من العمل بمثابة توصيات عامة للنهوض بالاقتصاديات العربية وأسواق العمل وجعلها مواكبة للمتغيرات الدولية والتحولات التكنولوجية المتمثلة في الثورة الصناعية الرابعة والخامسة.

إن التحديات التي تطرحها التحولات والمتغيرات العالمية، وأساسا الثورة الصناعية الرابعة والخامسة وتطبيقاتها، على أسواق العمل، تفرض فتح كل سبل التفكير والنقاش المبتكر والفعّال بمشاركة جميع الأطراف، من أجل فهم هذه التحولات والمتغيرات أولا، ومعرفة واستشراف انعكاساتها ثانيا، ووضع سياسات واستراتيجيات واتخاذ مبادرات فعالة ومنسجمة وجماعية ثالثا.

أهم التوصيات

لمواجهة التحديات المطروحة على الدول العربية لمواكبة التغيرات السريعة في عالم العمل ،على الدول العربية العمل على وضع :

- سياسات ماكرو اقتصادية إرادية باتجاه تطوير القدرات الإنتاجية وبالأخص الصناعية والزراعية والخدمية المواكبة للثورة الصناعية الرابعة والخامسة بكل أبعادها.
- سياسات تشغيل وطنية شاملة واستباقية ونشطة، تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الدولية والتحولات التكنولوجية، وتشمل إعادة النظر في قوانين العمل وتطويرها وعصرنتها، ووضع هيئات ومؤسسات وبرامج للتشغيل مبتكرة تستجيب للتحديات المنتظرة.
- استراتيجية للانتقال الرقمي والمعرفي وسياسات وطنية للتكنولوجيا والابتكار، تقوم على نقل التكنولوجيا الرقمية وتملكها وتطويرها.
- استراتيجية للانتقال الطاقوي والبيئي كأحد خزانات التشغيل المستقبلية، وأحد الأدوات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- استراتيجية تعيد النظر جذرياً في سياسات التعليم والتدريب والبحث العلمي وربطها بالتحولات التكنولوجية وبالمؤسسة الاقتصادية وعالم الاقتصاد ككل، ولابد أن تشمل إعادة النظر هذه مناهج وبرامج التعليم والتدريب ليصبح الهدف ليس التلقين بل كسب المعارف والقدرات على التحليل والابتكار.
- سياسات لتطوير قدرات الأجهزة الإحصائية والتخطيط والاستشراف سواء من جانب الموارد البشرية أو الأجهزة والبرامج الرقمية الحديثة.
- استراتيجية لدعم منظومة الحماية الاجتماعية وتوسيعها لتشمل كل العمال، وذلك بالنظر لدور هذه المنظومة في التصدي للأزمات (آخرها أزمة كوفيد – 19) وتفادي التهميش والفقر والتقليص من الفوارق الإجتماعية.
- تعزيز الحوار الاجتماعي والديمقراطية التشاركية من أجل كسب رهانات الثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة والتصدي للمتغيرات الدولية.

المراجع

مراجع المحور الأول:

- حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة لمنظمة الأغذية والزراعة .في 5 كانون الثاني/يناير 2023 .
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)، المساواة في الحقوق في الأراضي: مسار مكافحة التصحر في المنطقة العربية، 2023.
- Rapport ONU: Situation et perspectives de l'économie mondiale, 2023.
- Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Inequality in the Arab region: a ticking time bomb, 2021.
- Observatoire de l'OIT sur le monde du travail. Dixième édition Des crises multiples menacent la reprise du marché du travail, 31 octobre 2022.
- CPEII, L'économie mondiale 2024, Editions La Découverte, collection Repères, Paris, 2023
- J. Stiglitz, Peuple, pouvoir & profits, Le capitalisme à l'heure de l'exaspération sociale, Les Liens Qui Libèrent, Paris, 2020.
- John Kenneth Galbraith, Le capitalisme américain : le concept du pouvoir compensateur, Librairie de Médicis, Paris, 1956.
- Alexander Hertel-Fernandez, Politis at Work : how companies Turn Their Workers into Lobbyists, Oxford university Press, New York, 2018.
- David card, The Effect of unions on wage Inequality in the U.S Labor market, Industrial and LaborRelations Review, vol. 54, n°2, 2001, p. 296-315.
- Era Dabla-Norris, Kalpana Kochhar, Nujin Suphaphiphat, Frantisek Ricka et Evridiki Tsounta, Causes and Consequences of Income Inequality : A Global Perspective, Note FMI n° 15/13, Washington, 2015.
- Carolina Osorio Buitron, Inequality and Labor Market Institutions, Note FMI n° 15/14, Washington, 2015.
- Gerald A. Epstein, Financialization and the World Economy, ED. Political Economy Research Institute (PERI), University of Massachusetts-Amherst, US 2020.
- World Economic Forum, What the Fifth Industrial Revolution is and why it matters, May 16, 2019.
- SCHUMPETER J. A., The theory of Economic Development, New York, (1911).

مراجع المحور الثاني

- منظمة العمل العربية. (2022). دراسة حول الثورة الصناعية الرابعة وأسواق العمل العربية...الواقع والمأمول.
- منظمة العمل العربية. (2021). التقرير العربي السابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية "تحديات المرحلة الراهنة والفرص الواعدة".
- منظمة العمل العربية (2023) الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقنى والمهنى المحدثة 2023
- جامعة الدول العربية. (2021). إطار خطة التطوير الشاملة لمنظومة التعليم الفني والمهني في الدول العربية، "بوابة التنمية".
- شبكة المنظمات الفلسطينية. (2021). ورقة حول: التعليم المهني في قطاع غزة ضمن سوق العمل المحلّي.
- منظمة العمل العربية. (2020). إصلاح التعليم والتدريب المهني والتقني: مدخل لبناء قوى عاملة شابة ماهرة في المنطقة العربية.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشوؤن اللاجئين. (2019). الاعتبارات الأساسية في التعليم والتدريب التقني والمهني، موجز تعليمي.
- وزارة الاقتصاد. (2019). إستشراف مستقبل سوق العمل في الإمارات العربية المتحدة.
- الجمعية الاقتصادية السورية. (2019). التعليم والتدريب المهني.
- منظمة العمل العربية.. (2018). التقرير العربي السادس حول التشغيل والبطالة في الدول العربية،" أسواق العمل في الدول العربية – تحليل للحاضر وإستشراف للمستقبل".
- وزارة الشؤون الاجتماعية. (2016). التكنولوجيا الحديثة وأثارها على أسواق العمل العربية.
- منظمة العمل العربية.. (2015). سياسات التدريب في ضوء التحولات الاقتصادية.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية. (2015). تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتعليم والتدريب المهني والتقني: متطلب أساسي للاستجابة لإحتياجات سوق العمل.
- الجامعة الأميركية في بيروت. (2016). الملاءمة بين هيكليتي التعليم العام والتعليم المهني التقني.
- وزارة الشؤون الاجتماعية. (2013). واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي دراسة حالة (سوريا أنموذجًا).
- منظمة العمل العربية. (2012). دور القطاع الخاص في منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني في الدول العربية.
- منظمة العمل العربية.. (2010). الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني، البحرين.
- بخاري، عبلة عبد الحميد محمد. (2015). فجوة الاقتصاد القائم على المعرفة بين اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة: تطبيقًا على المملكة العربية السعودية. مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، مج. 19، ع. 55، ص ص. 223– 266، https://search.emarefa.net/detail/BIM-610469

- S. Doecke, S. Howlett, and D. Boase-Jelinek. (2020). The integration of emerging technologies in vocational education and training.
- S. Doecke, D. Boase-Jelinek, and L. Evans. (2019). Industry-responsive vocational education and training in Australia: Challenges and opportunities.
- M. F. Durksen and C. G. Van Maele. (2019). Lifelong learning in the digital age: A content analysis of recent literature.
- K. E. Riley and J. A. MacGregor. (2019). Developing soft skills in STEM students: A case study of a skill-based approach to curriculum design in higher education.
- S. Karmel, K. Liu, M. Tayler, and R. Selby Smith. (2018). Industry partnerships in vocational education and training: a systematic review.
- J. Rehak and M. Budis. (2018). Industry 4.0 and vocational education and training: Challenges and opportunities
- E. Holm, E. M. Jørgensen, and M. Kersh. (2017). Flexibility in vocational education and training: Balancing labour market demands and learner needs.
- K. D. Rolfsen and J. A. Flanagan. (2017). Soft skills and technical expertise of effective project managers.
- E. M. Jørgensen, M. Kersh, and E. Holm. (2017). The role of emerging technologies in vocational education and training.
- Luke, L. Elkins, and P. Weaven. (2013). Flexible learning options in vocational education and training.
- D. D. Von Bergen, L. W. Soper, and C. D. Hurd. (2013). The importance of soft skills in entry-level employment and post-secondary success.
- Junemann and H. Brugger. (2009). The flexibility of vocational education and training systems: A comparative study of six OECD countries.
- M. Osborne. (2006). Lifelong learning: A critical appraisal.
- J. Field and J. Schuller. (2004). Lifelong learning and the knowledge economy: These are the days of our lives.
- D. W. Chapman and R. W. Mirvis. (1998). Vocational education and training for a global economy: Lessons from four countries.

- UNESCO. (2015). Education for All 2000-2015: Achievements and Challenges. Retrieved from https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000232935
- Colombo Plan Staff College for Technician Education. (n.d.). Non-Formal Education: An Overview. Retrieved from https://www.cpsctech.org/programmes/non-formal-education.html
- Department for International Development (DFID). (2008). Non-Formal Education. Retrieved from https://assets.publishing.service.gov.uk/media/57a08b15e5274a27b20005c6/dfid-non-formal-education-2008.pdf
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). (2015). Non-Formal Education and Literacy. Retrieved from https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000232572
- World Bank. (2003). Non-formal Education: An Underutilized Resource. Retrieved from https://documents1.worldbank.org/curated/en/923621468145036789/pdf/308760PAPER0ne0pdf.pdf

مراجع المحور الثالث

- أروى الأرياني : "المنصـات الرقمية العربية: فرص "علم وعمل" التحول نحو المنصـات الرقمية والبيانات في ظل تسارع وتيرة التحول الرقمي " على الرابط : https://www.drarwaaleryani.com/post
- أسماء نوري، محمد عبود: البوابات و المنصات الرقمية ، سلسلة محاضرات ، المحاضرة الرابعة عشر (2021) على الرابط التالي: http://faculty.uobasrah.edu.iq/uploads/teaching/1596959169.pptx
- أشرف جمال: " 3 أنماط جديدة من «علاقات العمل» في القطاع الخاص" (أبو ظبي، 2022م) على الرابط: https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2022-01-31-1.1592792
- الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: أُثقِوّت المنطقة العربية قطار الثورة الصناعية. الرابعة: المهارات العربية لا تزال حبيسة الماضي، الاسكوا ESCWA (بيروت، 2021).
- النمو السـريع في الاقتصـاد الرقمي يتطلب سـياسـات منسـجمة بيان صـحفي | ٢٣ فبراير, ٢٠٢١ https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_772539/lang--ar/index.htm

- جامعة الدول العربية: الرؤية الاستراتيجية العربية المشتركة للاقتصاد الرقمي– الطبعة الأولى (القاهرة ، 2019).
- دليل تعاريف المنصـــات والمنتجات والخدمات الرقمية، هيئة الحكومة الرقمية الرياض على الرابط: Dga.gov.sa
- ســارة عبد العزيز : تنامي اقتصـــاد المشـــاركة عبر المنصـــات الرقمية اتجاهات الأحداث العدد 19 (القاهرة،2017).
- سارة عبد العزيز : تنامي اقتصاد المشاركة عبر المنصات الرقمية ، مجلة اتجاهات الأحداث العدد 19، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة (أبوظبي،2017).
- ســفيان قعلول، الوليد طلحة : "الاقتصـــاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات"، صـــندوق النقد العربي (أبو ظبي ،2020م).
- محمـد ســـنـاجلـة :"أهم10 مهـارات يتطلبهـا ســـوق العمـل" على الرابط التـالي–https://1 a1072.azureedge.net/lifestyle/2022/9/3
- محمد عبد الشـفيع عيسـى الثورة الصـناعية الرابعة وتغيرات قوة العمل، التقرير العربي السـابع حول (التشغيل والبطالة في الدول العربية) "تحديات المرحلة الراهنة الواعدة " القاهرة ،2021م.
- معهد الإدارة العامة: "وظائف ومهارات جديدة في ســوق العمل..المفاهيم والمهن تتغير" ، مجلة التنمية الإداريـة ، الـعـدد 175 (الـريـاض، 2021م) ص8 عـلـى الـرابـط:–https://tanmia idaria.ipa.edu.sa/Pages/175–8.aspx
- موقع أرقام :"المهارات أولًا .. تغيير أســس التوظيف حل ندرة المواهب" نقلا عن المنتدى الاقتصـــادي العالمي ، تاريخ الاطلاع 2023/6/2م على الرابط : https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1647453
- مدونات البنك الدولي: مستقبل العمل: عدد الوظائف ليس هو الشـيء الوحيد الذي يقف في مهب الريح، 2017: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/jobs/future–work–number–jobs– not–only–thing–stake
- منصـــات العمل الرقمي.. تُعيد تشـــكيل مجال العمل 2015 الامارات اليوم على الرابط: https://www.emaratalyoum.com/technology/electronic–equipment/2015–08– 08–1.809443
- منظمة العمل الدولية : النمو السريع في الاقتصاد الرقمي يتطلب سياسات منسجمة ، أخبار م. ع. د – مكتـب بيـروت، ٢٠٢١م على الرابط التـالي : https://www.ilo.org/beirut/media– centre/news/WCMS_772539/lang––ar/index.htm
- منظمة العمل الدولية : تقرير الاســتخدام والآفاق الاجتماعية في العالم 2021: دور منصـــات العمل الـرقـمـيـة فـي تـحـويـل عـالـم الـعـمـل (جـنـيـف،2021م) عـلـى الـرابـط الـتـالـي: https://www.ilo.org/digitalguides/ar–ae/story/world–employment–social–

outlook-2021#introduction

- منظمة العمل الدولية: مستقبل العمل .... التطلع نحو المستقبل (جنيف ،2021) على الرابط: https://www.ilo.org/100/ar/story/future/
- منظمة العمل العربية: الثورة الصناعية الرابعة وأسواق العمل العربية. الواقع والمأمول (القاهرة، 2022).
- منظمة العمل العربية: "أداة معيارية حول الأنماط الجديدة للعمل" ،مؤتمر العمل العربي التاسع والأربعون ، لجنة مناقشات البند الثامن (القاهرة ، مايو 2023م) على الرابط: https://alolabor.org/23847
- نادر القباني: كيف ستؤثّر الرقمنة في عمالة الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2021،على الرابط: www.brooking.edu
- نظرة شاملة حول واقع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في السعودية لعام 2022م ،VeoData ، الطبعة الأولى 2023م.
- Hatem Al-Ballaa ": أنماط العمل الحديثة والتحديات التي تواجهها المنظمات" على الرابط: https://www.linkedin.com/pulse/hatem-al-ballaa/?originalSubdomain=ae,12-3-2023
- Harvard Business Review, hbrarabic.com
- International Labour Organization: World Employment and Social Outlook The transforming the world of work Report,ILO role of digital labour platforms in (Geneva,2021)
- Adam P. Coutts: Digitalization and Lorraine Charles, Shuting Xia and ILO Organization First published, Employment A Review International Labour (Geneva,2022)
- Digital Platform Work: How digital access and : Tan Zhai Gen , Rachel Gong job-seeking, Khazanah Research Institute (Discussion competencies affect paper), 2021.
- The role of digital labour platforms in ,World Employmentand Social Outlook International Labour Office (Geneva, 2021) transforming the world of work

مراجع المحور الرابع

- تقرير الاستثمار في العالم، الأونكتاد، 2022.
- صندوق النقد الدولي، تدفق الاستثمارات الخارجية ،2016.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.
- د/ عوينان عبد القادر، الاستثمارات العربية البينية دراسة تحليلية للفترة (2016/2006) جامعة البويرة. مجلة العلوم الإنسانية – جامعة خيضر بسكرة العدد 50.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) 2022.
- خالد حنفي: تحفيز الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الجديدة وفى الاقتصاد المعرفي والرقمي ،الرابط: https://www.albawabhnews.com/4802563
- تقرير الامن الغذائي في الربع الثاني من 2022، مؤسسة Deep Knowledge Analytics.

مراجع المحور الخامس

- *لجان أهداف التنمية المستدامة*-https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/SDGs/UAE%20SDGs%20Committees.aspx . (2018, January 7).
- النبهانية, م. ب. س., الصقري, م. ب. ن., & سعيد الكندي, س. ب. (2021). جهود مؤسسات المعلومات في سلطنة عمان في إتاحة المعلومات للجميع بما يخدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة2030. *Journal of Information Studies and Technology* ,*2021*(1), 2.
- امين المفتى, م., & محمد. (2020). أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (2030) وعلاقتها بجودة التعليم. *دراسات فى التعليم الجامعى*, *49*(49), 167-175.
- Sawi, A. (2019). -دور البرلمانات العربية فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة (Arab Parliaments and the SDGs). *Available at SSRN 3321183*.
- أحمد فتحي عبد المجيد قاسم. *القدرة التنافسية للأعمال والازدهار الاقتصادي المستدام في البلدان العربية*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 2022.
- *Global Innovation Index 2014 launch with 143 countries within 81 indicators | INSEAD*. (2016, May 31). INSEAD. https://www.insead.edu/news/2014-gii-launch
- In-Text Citation: (*Global Innovation Index 2014 Launch With 143 Countries Within 81 Indicators | INSEAD*, 2016)
- *الابتكار – البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة* .(n.d.). الابتكار – البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة-https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/the-uae-government/government-of-future/innovation-in-the-uae .
- صدفة محمد محمود. (2021). دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. *أوراق السياسات الأمنية*, 01-15.
- حسين عبد العزيز الدريني. (1982). الابتكار: تعريفه وتنميته.
- الإسكوا.(2017). آفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية . بيروت
- الإسكوا.(2020).التقرير العربي لتتنمية المستدامة . بيروت https://bit.ly/3M0ZGfF
- ILO: Results from the homeworker mapping study in North Sumatra, West Java, Central Java, Yogyakarta, East Java and Banten, ILO-Malaysian Administrative

Modernisation and Management Planning Unit (MAMPU) Project (Jakarta, 2015).

- تقرير النتائج الإقليمية لعام 2020 لمنظومة الأمم المتحدة لآسيا والمحيط الهادئ https://unsdg.un.org/ar/resources/tqryr-alntayj-alaqlymyt-lam-2020-lmnzwmt-alamm-almthdt-lasya-walmhyt-alhady
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 18 بشـــأن "أعمال اللجنة الإحصـــائية المتعلقة بخطة التنمية / 71/313
- المستدامة لعام 2020 " من اجل اعتماد إطار للمؤشرات العالمية.
- United Nations Statistics Division (2018). “Global SDG Indicators Database”. https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/.
- (2019a). “Global SDG Indicators Database”. https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/.
- (2019b). “SDG Indicators Metadata Repository”. https://unstats.un.org/sdgs/metadata/.
- World Bank (2019). “Migration and Remittances Data”. www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data.
- (2019). “World Development Indicators Data Bank”. https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators/preview/on.
- (2020). “International Debt Statistics 2020”. Washington, D.C. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/32382/9781464814617.pdf.
- World Bank Group (2019). “Doing Business 2019: Regional Profile Middle East and North Africa (MENA)”. www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/
- Profiles/Regional/DB2019/MENA.pdf.

مراجع المحور السادس

- أحمد الكواز، الاقتصـــاد الدائري: المفهوم، وبعض التطبيقات والمقترحات-مع إشـــارة لتجربة عربية، المؤتمر العلمي الخامس عشـر للجمعية العربية للبحوث الاقتصـادية "التنمية العربية بين التحديات الراهنة وآفاق الثورة الصناعية الرابعة "، بيروت، 13- 14 ديسمبر 2019.
- أحمد عبدالرحيم واخرون، الاقتصـــاد الدائري ودوره في مواجهة التغيرات المناخية، مجلة آفاق اقتصـــادية،

2022.

- تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2003 " نحو اقامة مجتمع المعرفة"، برنامج الامم المتحدة الانمائي (المكتب الاقليمي للدول العربية)، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، المطبعة الوطنية، عمان، 2003.
- حازم العمدة، النفط سيظلّ حجر الزاوية في الاقتصاد السعودي حتّى مع تحوّل الطاقة، 2021، موقع (الطاقة) على الشبكة العنكبوتية، / https://attaqa.net .
- حامد عبدالرحيم عيد، المعوقات والفرص في عملية الانتقال للاقتصاد الدائري.. والتوعية به في الجامعات المصرية، مجلة آفاق اقتصادية، يناير 2022.
- سارة الجزار، المجالات والفرص المتاحة لتطبيق الاقتصاد المشاركة والاقتصاد الدائري في العالم العربي لتحقيق التنمية المستدامة. دائرة البحوث الاقتصادية، اتحاد الغرف العربية، 2018.
- سيلفين كوتي، الطاقة المتجددة والتوظيف: تجارب مصر والأردن والمغرب، مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك)، 2019.
- شريف محمد غالي، ممارسات الاقتصاد الدائري في مصر من أجل تعزيز الاقتصادات المستدامة والمنخفضة الكربون، مجلة آفاق المناخ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، العدد الأول، نوفمبر 2022.
- مانويل هيدالغو، تحقيق الإيرادات والتنمية الاقتصادية من إدارة النفايات. مجلة بيئة المدن الإلكترونية، العدد (19)، يناير 2018.

https://www.ecat.ae/ar/Publications/PdfBook?mId=19&artId=9

- مايكل كناوس، بيتر هيك، الاقتصاد الدائري وإدارة تدفق المواد: مبدآن لتعزيز الاستثمارات المستدامة، مجلة بيئة المدن الالكترونية، العدد (18)، سبتمبر 2017.

https://www.ecat.ae/ar/Publications/PdfBook?mId=18&artId=1

- محمد فرج، بمئات الآلاف.. فرص عمل واعدة في صناعة الطاقة المتجددة بالدول العربية – 5 دول توفر وظائف مباشرة وغير مباشرة، موقع (الطاقة) على الشبكة العنكبوتية، https://attaqa.net/ .
- مروان بجاني واخرون، وضع دول مجلس التعاون الخليجي على طريق الاقتصاد الدائري – تحقيق النمو المستدام عبر الاقتصاد الدائري، مركز الفكر التابع لشركة استراتيجي & الشرق الأوسط، الجزء من شبكة PwC، بدون تاريخ نشر.
- نادية جودت، دور التمويل الإسلامي في الانتقال إلى الاقتصاد الدائري، مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد السادس، العدد (2) ربيع الآخر 1442هـ/ كانون الأول 2020م
- نواف أبو شماله، الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية، سلسلة إصدارات جسر التنمية، عدد 125، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، فبراير 2016.
- وثيقة الاجتماع التشاوري الاقليمي حول " الانتقال إلى الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية: فرص وتحديات" الاسكوا- بيروت – 3 مارس 2023.
- وثيقة سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة للاقتصاد الدائري 2020-2030. -https://u.ae/

/media/Documents-2023/Circular-Economy-Policy-2031.ashx

- يوسف لخضر، تقرير يوصي المغرب بتحسين القوانين للاستفادة من النفايات البلاستيكية، هسبريس، يونيو 2022، https://www.hespress.com

- Antikainen, M.; Uusitalo, T. and Kivikytö-Reponen, P. (2018) Digitalisation as an Enabler of Circular Economy, Procedia CIRP

- European Union (EU), Cambridge Econometrics, ICF and Trinomics, 2018, Impact of Circular Economy Policies on the Labour Market: Final Report, Employment commission, Brussels.

- https://www.moenergy.gov.sa/ar/OurPrograms/Sustainability/CircularEconomy/Pages/default.aspx .

- International Labour Office (ILO), 2018, Greening With Jobs, Geneva.

- Kraaijenhagen, C., Van Oppen, C., Bocken, N., (2016). Circular business. Collaborate & Circulate. Circular Collaboration

مراجع المحور السابع:

- وظائف لم تتحقق، إعادة تشكيل دور الحكومات تجاه أسواق العمل والعمالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجموعة البنك العالمي، 2022.
- نحو مسار منتج وشامل، استحداث فرص العمل في المنطقة العربية، منظمة الإسكوا، بيروت 2021.
- أُتُفوِّت المنطقة العربية، قطار الثورة الصناعية الرابعة: المهارات العربية لا تزال حبيسة الماضي، منظمة الإسكوا، بيروت، 2021.
- مواءمة مناهج التعليم العالي مع مجالات الثورة الصناعية الرابعة ومتطلبات سوق العمل، مجلس التعاون الخليجي، 2022.
- الثورة الصناعية الرابعة، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05 العدد 02، 2022، جامعة الوادي، الجزائر.
- الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي ومستقبل العمل في مصر، منظمة العمل الدولية، تموز/يوليو 2021.
- الذكاء الاصطناعي وتغير المناخ.. الفرص والمخاطر، رؤى عالمية، العدد 30، 23 أغسطس 2023.
- السياسات الحكومية الهادفة إلى تحسين أسواق العمل في البلدان العربية، منظمة الإسكوا، بيروت، 2012.

- Les effets de l'intelligence artificielle sur le monde du travail Document de réflexion, Commission de l'éthique en science et en technologie, Québec, 2019.

- OCDE (2018). « Putting Faces to the Jobs at Risk of Automation », Policy Brief on the Future of Work, OECD Publishing, Paris.

- McKinsey Global Institute (2018). « Skill Shift, Automation and the Future of Workforce » [https://www.mckinsey.com/~/media/McKinsey/]
- World Economic Forum (2018). « The Future of Jobs Report 2018 » [http://www3.weforum.org/docs/WEF_Future_of_Jobs_2018.pdf]
- -Frey, C. B., et M. A. Osborne (2017). « The Future of Employment: How Susceptible Are Jobs to Computerisation? », Technological Forecasting and Social Change, vol. 114, issue C, pp. 254-280.
- Comment le monde du travail est en train de changer: un examen des éléments d'information, Maarten Goos ; Bureau international du Travail, Bureau des activités pour les employeurs du BIT (ACT/EMP).- Genève: BIT, 2013
- Observatoire de l'OIT sur le monde du travail. Onzième édition La fracture de l'emploi dans le monde: sans action sur l'emploi et la protection sociale, les pays à faible revenu seront encore davantage laissés pour compte, 31 mai 2023.
- Emploi et questions sociales dans le monde, rôle des plateformes numériques dans la transformation du monde du travail, OIT, 2021.
- CPEII, L'économie mondiale 2024, Éditions La Découverte, collection Repères, Paris, 2023.
- « Artificial Intelligence and Robotics: Inevitable and Full of Opportunities » EESC, 16 mars 2018.
- Ozdmir V. et Hekim N. , « Birth of Industry 5.0: Making Sense of Big Data with Artificial Intelligence, the Internet of Things, and Next-Generation Technology Policy, U.S. National Library of Medicine, National Institutes of Health.
- Sebatian Schuster, « Robotics and craftsmanship complement each other », KUKA blog, 5 mai 2020.
- Rogers Corp, Manufacturing Day: The Future of Manufacturing, 2 octobre 2018, site web.

منظمة العمل العربية في سطور

هي احدى المنظمات العربية المتخصصة العاملة في نطاق جامعة الدول العربية. وهي أول منظمة عربية تعنى بشـؤون العمل والعمال على الصـعيد القومي، وتنفرد دون سـائر المنظمات العربية بتطبيق نظام التمثيل الثلاثي الذي يقوم على أساس اشتراك الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال في كل نشاطات المنظمة وأجهزتها الدستورية والنظامية. وإيماناً بأهمية تكاتف أطراف الإنتاج في الوطن العربي كضرورة ودعامة أساسية للوحدة العربية واعترافاً بأن التعاون في ميدان العمل هو أفضل ضمان لحقوق الإنسان العربي في حياة كريمة أساسها العدالة الاجتماعية وسبيلها التعاون الفعال لتطوير المجتمع العربي وتنميته على أسس متينة وسليمة.

***

2024

www.alolabor.org

alo@alolabor.org